جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية

قسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

فرع: نقود ومالية

أثار برامج التنمية الإقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية

دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

"2001-2004" المطبق في الجزائر

إعداد الطالب:

بوفليح نبيل.

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور: بلعزوز بن علي.

لجنة المناقشة:

د: البشير عبد الكريم	رئيساً
د: بلعزوز بن علي	مقرراً
أ.د: بوكابوس سعدون	عضواً
د: كتوش عاشور	عضواً
أ: بطاهر جمال الدين	عضواً

السنة الجامعية: 2004 – 2005

كلمة شكر و تقدير

بفضل الله و عونه و بعد جهد و مثابرة تم إنجاز هذ العمل المتواضع الذي أسأل الله عزوجل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

وفي هذا الصدد لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث وعلىرأسهم الأستاذ المشرف الدكتور بلعزوزبن علي الذي رافقني بتوجيهاته ونصائحه القيمة خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل.

كما أتقد م بالشكر إلى الأستاذ الدكتور رابح زبيري بما أفادني به من نصائح و مراجع قيمة .

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

و أشكر زملائي بمديرية التجارة لولاية الشلف الذين وفروا لي كل الظروف الملائمة لإنجاز هذا العمل.

إلى كل هؤلاء وإلى كل من لم يسعفني الحظ في ذكرأسمائهم أتقدم بالشكر الجزيل.

إهداء

إلى الذي كان سنداً لي في السراء و الضراء و ضحى بكل ما يملك من أجل أن يراني في أعلى المراتب

إلى الذي شجعني على إتمام دراستي

إلى الذي تمنيت أن يكون حاضراً بيننا اليوم و لكن قضاء الله و قدره كان أسبق،فلله ما أخذ و لله ما أعطى والحمد لله علىكل حال.

إلى والدي رحمه الله الذي أسأل الله عزوجل أن يجعله في أعلى عليين.

إلى التي كانت لي أماً و أباً في نفس الوقت و كانت لي سنداً بدعواتها و تشجيعاتها

إلى الوالدة العزيزة حفظها الله.

إلى إخوتي و أبناء إخوتي و كل أفراد عائلتي.

إلى كل أساتذتي.

إلى زملائي طلبة الماجستير تخصص: نقود و مالية.

إلى كافة الأصدقاء و الأحباب.

إلى كل مسلم على وجه هذه الأرض.

أهدي هذا العمل المتواضع.

المقدمة.

يشهد العالم في العصر الحالي موجة من التحولات والتغيرات التي تشمل جميع المجالات السياسية والإجتماعية والثقافية وخصوصا الإقتصادية،حيث يلاحظ أن معظم دول العالم تتجه نحو مزيد من التكامل الإقتصادي الذي يأخذ شكل تكتلات إقليمية و عالمية.

ولئن كان اهتمام الدول المتقدمة ينصب في الوقت الحالي على تحقيق التكامل الإقتصادي بين مختلف دول العالم في أسرع وقت ممكن بالنظر للمكاسب التي ستجنيها هذه الدول والمتمثلة أساسا في كسب أسواق جديدة لتصريف منتجاتها والحصول على المواد الأولية والطاقوية بأسعارمتدنية ، فإن الدول النامية لازالت تركز معظم جهودها لتحقيق هدفها الرئيسي الذي يتمثل في التخلص من حالة التخلف الإقتصادي وتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة تمكنها من اللحاق بركب الدول المتقدمة.

إن الدول النامية وفي سعيها لتحقيق التنمية الإقتصادية طبقت إستراتيجيات تنموية متعددة تجسدت في شكل برامج تنموية وسياسات إصلاحية إختلفت بإختلاف أنظمتها وظروفها الإقتصادية، ورغم ذلك يلاحظ أن معظم هذه الدول لازالت تعاني من مشكلة التخلف الإقتصادي ، وهو ما يؤكد أن معظم إستراتيجيات التنمية التي نفذت لا تتلائم مع الأوضاع والخصائص الإقتصادية لهذه الدول.

يعد أسلوب تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج التنموية المختلفة الآجال والأهداف من بين أهم الأساليب الأكثر استخداما من طرف الدول النامية، وبغض النظر عن الظروف والأجواء والأنظمة الإقتصادية التي صيغت ونفذت فيها هذه البرامج، فقد كان لها أثاراً متنوعة على مختلف المتغيرات والمؤشرات الإقتصادية داخل هذه البلدان، و من أبرز المتغيرات التي تأثرت بها:
الموازنة العامة للدولة التي تعد الأداة الرئيسية للتدخل الحكومي في الإقتصاد ووسيلة لتحقيق الأهداف الإقتصادية المرغوبة، وبحثنا هذا هو محاولة لمعرفة طبيعة وحدود الأثار التي تترتب على الموازنة العامة من جراء تنفيذ برامج التنمية .

1- أهمية الدراسة :

إن أهمية دراستنا تكمن في أنها توفر نظرة عامة عن الأثار التي تحدثها برامج التنمية على أحد أهم الأدوات الرئيسية للسياسة المالية في الدول النامية ألا وهي الموازنة العامة للدولة لأخذها في الإعتبار مستقبلا بإعتبار أن التنمية عملية مستمرة ، كما أن إختيارنا لدراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي " 2001-2004 " المطبق في الجزائر إنما يستمد أهميته من كون أن هذا البرنامج جاء بعد مرحلة شهدت فيها الجزائر تطبيق إصلاحات إقتصادية جذرية وعميقة هدفت أساسا إلى الإنتقال من

الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق قصد إعادة التوازن للإقتصاد الوطني، كما أن إعتماد الاقتصاد الجزائري على أداء قطاع المحروقات جعله يصنف ضمن الإقتصاديات النفطية، مما يمكننا من إتخاذ حالة الجزائر كنموذج لما يمكن أن تحدثه برامج التنمية الإقتصادية من أثار على الموازنات العامة في الدول النامية التي تتميز بنفس خصائص ومميزات الإقتصاد الجزائري.

2 – هدف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في استخلاص الآثار قصيرة الأجل لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي " 2001-2004"على الميزانية العامة للدولة بمختلف مكوناتها.

3– التساؤلات :

إنطلاقا من هدف الدراسة صغنا السؤال الرئيسي على النحو التالي :

–ما هي الأثارقصيرة الأجل لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001-2004"على الموازنة العامة بمختلف مكوناتها في الجزائر؟

إن الإجابة عن السؤال الرئيسي يمر عبر الإجابة عن جملة التساؤلات الفرعية التي يمكن إيجازها فيما يلي:

–ماالمقصود ببرامج التنمية الإقتصادية وما مختلف أشكالها؟

–ماهو الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق برامج التنمية الإقتصادية وهل تحقيقها في الدول النامية مشروط بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي؟

– ماهي مختلف أبعاد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي" 2001-2004" ؟ وهل كان لتطبيقه أثر على المتغيرات والمؤشرات الإقتصادية للجزائر ؟

–كيف تجاوبت الموازنة العامة للدولة في الجزائرمع برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي"2001-2004" ؟

4– الفرضيات :

أما الفرضيات التي اعتمدت للإجابة على هاته التساؤلات فكانت كالأتي:

– تعد برامج التنمية الإقتصادية الوسيلة التي يتم من خلالها تجسيد سياسات وإسترتيجيات التنمية.

–إن تحقيق التنمية الإقتصادية في الدول النامية يتطلب تدخلا فعالا من طرف الدولة بالنظر لقدرتها على تحمل الأعباء الناتجة عنها وفي المقابل فإن القطاع الخاص في هذه الدول يعجز عن تحمل هذه الأعباء.

– برنامج "دعم الإنعاش الإقتصادي " طبق في ظروف مواتية تمثلت أساسا في إستعادة التوازنات الكلية إرتفاع أسعار المحروقات، إنخفاض خدمة المديونية ، كما أن تنفيذه أدى إلى تحسن بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية كإرتفاع معدل النمو الإقتصادي.

- يؤدي تنفيذ برنامج التنمية إلى عجز الموازنة العامة في المدى القصيربسبب التوسع في الإنفاق الحكومي.
-يمكن للإيرادات العامة للدولة أن تسجل زيادة معتبرة نظرا لما ينتج عن تطبيق البرنامج من زيادة نسبة النموالإقتصادي والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى إرتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية.

5- حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في دراسة أثار برامج التنمية الإقتصادية على الموازنة العامة للدول النامية من خلال دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي "2001-2004" المطبق في الجزائر، مع العلم أن دراستنا ستقتصر على تحديد الأثار قصيرة الأجل ، وهي تلك الأثار التي تظهر بالتوازي مع تنفيذ البرنامج بالنظر لتوفر المعطيات الخاصة بها من جهة ولسهولة تحديد هذه الأثار من جهة أخرى،كما أن إستخلاص هذه الأثار يتطلب منا دراسة تطور الموازنة العامة خلال الفترة"1994-2004" بإعتبار أن هذه الفترة تمكننا من إستخلاص هذه الأثار من خلال إجراء دراسة مقارنة بين تطور الموازنة العامة بمختلف بنودها بين فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001-2004" وفترة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي"1994-1998".

6- المنهج المتبع:

بناء ا على التساؤلات والفرضيات التي صغناهافإننا إعتمدنافي دراستنا هذه على كل من المنهج الإستنباطي من خلال إستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف الظاهرة وربط الأسباب بالنتائج، كما إعتمدنا على المنهج الإستقرائي،عن طريق إستخدام الأدوات الإحصائية والقياسية أثناء إستقرائنا للمعلومات والإحصائيات المتعلقة بموضوع بحثنا.

7- الخطة المتبعة :

إعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من أربعة فصول:

- **الفصل الأول:** جاء بعنوان "الدول النامية وتحديات التنمية الإقتصادية" ، حيث تناولنافي المبحث الأول ماهية التنمية الإقتصادية ونظرة أهم المدارس الإقتصادية لها،كما تناولنا في المبحث الثاني مفهوم برامج التنمية الإقتصادية أنواعها ، مراحل إعدادها، معايير تخصيص الموارد فيها، وخصصنا المبحث الثالث لمصادر تمويل برامج التنمية،و في المبحث الرابع إستعرضنا التجارب التنموية لبعض البلدان النامية "مصر،كوريا الجنوبية ، المكسيك".

– **الفصل الثاني:** حاولنا من خلاله توضيح العلاقة التي تربط برامج التنمية الإقتصادية بالموازنة العامة حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى علاقة السياسة المالية ببرامج التنمية الإقتصادية في الدول النامية وفي المبحث الثاني بيَنا ماهية الموازنة العامة للدولة، مبادئها مرحل إعدادها و مكوناتها ، وفي المبحث الثالث إستعرضنا التقيسمات الكلاسيكيةو المعاصرة للموازنة العامة مع التركيز على النوع الذي يتوافق مع برامج التنمية الإقتصادية.

الفصل الثالث خصصناه لتناول مختلف أبعاد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي من خلال التطرق إلى دوافع وظروف وأهداف البرنامج في المبحث الأول ،كما إستعرضنا من خلال المبحث الثاني مضمون البرنامج والقطاعات التي إستفادت منه، وحاولنا في المبحث الثالث تقييم البرنامج من خلال توضيح أثاره على أهم المتغيرات والمؤشرات الإقتصادية في الجزائر.

– **الفصل الرابع:** قمنا من خلاله بدراسة الأثار قصيرة الأجل لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على الموازنة العامة، حيث إستعرضنا في المبحث الأول الخصائص القانونية والهيكلية للموازنة العامة في الجزائر وفي المبحث الثاني قمنا بدراسة أثر البرنامج على النفقات العامة من خلال دراسة مقارنة لتطور النفقا ت العامة خلال الفترة "1994-2004" وهي الفترة التي تزامنت مع تنفيذكل من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي"2001-2004" و برنامج التعديل الهيكلي "1994-1998" ، أما المبحث الثالث فخصصناه لدراسة أثر تطبيق البرنامج على الإيرادات العامة وعلى توازن الموازنة العامة، حيث استخدمنا نموذج قياسي تمثل في نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد العلاقة التي تربط بين نفقات التجهيزمن جهة وحصيلة الإيرادات الضربية من جهة أخرى،كما قمنا بدراسة مقارنة لتطورحصيلة الإيرادات الضريبية ورصيد الموازنة العامة خلال الفترة "1994-2004" بغية إستخلاص هذه الأثار .

أما الخاتمة فتضمنت ملخصا لأهم ماجاء في البحث والنتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى التوصيات المقترحة وأفاق البحث.

الفصل الأول :الدول النامية وتحديات التنمية الإقتصادية.

تمهيد:

يعد موضوع التنمية ا لإقتصادية من أبرز المواضيع التي شدت إنتباه و إهتمام المفكرين والباحثين الإقتصاديين قديما وحديثا، وذلك لما يشهده العا لم من تباين واضح بين دول حققت تنمية إقتصادية شاملة و دول لازالت تصارع من أجل تحقيقها.

ولا يخفى على أحد أن معظم سياسات وإستراتيجيات التنمية ا لإقتصادية المطبقة في الدول النامية إنما ترجع في أصولها الفكرية إلى تلك النظريات التي وضعت من قبل رواد مختلف المدارس الفكرية الإقتصادية الكلاسيكية والمعاصرة.

كما أن معظم هذه السياسات والإستراتيجيات صيغت ضمن برامج تنمية اقتصادية محددة الأهداف والآجال. وانطلاقا من ذلك فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية التي نراها ضرورية لإدراك موضوع بحثنا:

- التنمية الإقتصادية :ماهيتها والنظريات الإقتصادية المفسرة لها.
- برامج التنمية الإقتصادية: مفهومها، أنواعها، مراحل إعدادها ومعايير تخصيص الموارد فيها.
- مصادر تمويل برامج التنمية الإقتصادية.
- جهود الدول النامية من أجل تحقيق التنمية ا لإقتصادية مع استعراض تجربة بعض البلدان في هذا المجال وهي: مصر،كوريا الجنوبية، المكسيك.

المبحث الأول: ماهية التنمية الإقتصادية والنظريات المفسرة لها.

إن الإلمام بموضوع التنمية الإقتصادية يتطلب منا إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع، كما أنه يستلزم منا استعراض نظرة مختلف المدارس والتيارات الإقتصادية لها حتى يسهل لنا إدراك مغزى ومضمون التنمية الإقتصادية الذي أثار وما يزال يثير نقاشا واسعا بين مختلف المفكرين والباحثين الاقتصاديين.

المطلب الأول : مفهوم التنمية الإقتصادية ومعايير قياسها.

1) مفهوم التنمية الاقتصادية : إن المتتبع لمختلف المفاهيم والتعاريف المرتبطة بموضوع التنمية الإقتصادية يستطيع أن يلاحظ أن هذه المفاهيم قد ميزت بين كل من النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.

فالنمو الإقتصادي هو التوسع الإقتصادي التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الإقتصادية "الإنتاج القومي، الدخل القومي ...إلخ " وينطبق هذا المفهوم عادة على البلدان المتقدمة.

أما التنمية الإقتصادية فهي التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الدولة، ويقتضي بالضرورة تغيير الهيكل الإقتصادي للمجتمع، وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية، وينطبق هذا المفهوم على البلدان المتخلفة[1].

و سنبرز فيما يلي بعض المفاهيم والتعاريف الخاصة بموضوع التنمية الإقتصادية التي صيغت من قبل بعض المفكرين والباحثين الاقتصاديين :

– **يعرف سعد الدين إبراهيم**[2] التنمية الإقتصادية بأنها إنبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع، أما العناصر الرئيسية لمضمون التنمية فهي:

أنها عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة.

هي عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة.

أنها عملية ليست ذات طريق واحد، وإنما تتعدد طرقها و إتجاهاتها باختلاف الكيانات وبإختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة في داخل كل كيان"

---

[1] محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،مصر1999،ص:40.

[2] نفس المرجع السابق ،ص:46.

– **أما فؤاد مرسي** فيستخدم لفظ إستراتيجية التنمية الاقتصادية للدلالة على البعد الزمني الذي تستغرقه عملية التغيير، وبالتالي فإن إستراتيجية التنمية ا لإقتصادية تعني تصورا لمسار عملية التنمية ا لإقتصادية التي تمثل حقبة تاريخية كاملة، أي أنها تستغرق جيلا كاملا وتستند إلى خمسة أسس:

– مقدمات التنمية : تتمثل في ضرورة تصفية نظام التخلف والتبعية بما فيه ملكية رأس المال الأجنبي لوقف تبديد الفائض الاقتصادي.

– جوهر التنمية : وهو عملية التصنيع دون الإضرار بالزراعة، فمهمة التصنيع هي تحريك العملية الشاملة للتنمية، أي تصحيح الهيكل المشوه للاقتصاد القومي والتوصل إلى هيكل آخر أكثر كفاءة.

– قاعدة التنمية : تتمثل في القطاع العام وتلك ضرورة موضوعية في ظل عدم وجود الفئات الإجتماعية القادرة على إحداث التراكم الرأسمالي اللازم للتنمية وعلى ذلك لابد من توسيع المهام الإقتصادية للدولة.

– أسلوب التنمية : نظرا لعجز قوى السوق عن تحقيق التنمية ونظرا لعدم سيادة الإنتاج السلعي في البلدان المتخلفة فليس هناك مناص من الإعتماد على التخطيط كأسلوب للتنمية.

– هدف التنمية :الإنسان هو الهدف الأساسي للتنمية وعلى ذلك يكون إشباع الحاجات الأساسية له هو هدف التنمية[1].

– **مفهوم جيرالد مايير "Gerald Maier"** :"إن التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر".[2]

– **مفهوم كلود قيارد " Claude gaillard " للتنمية:**" إن تنمية بلد ما تتحقق بسبب نموبعض المتغيرات المتميزة مثل الإنتاج مصحوبة بتحولات هيكلية"[3] .

– أما**عبدالمطلب عبد الحميد** فيوضح بأن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين،بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب،تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن مع زيادة معدلات النمو وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.[4]

---

[1] محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية، نفس المرجع السابق ،ص:44-46.

[2] إسماعيل شعباني ، مقدمة في إقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو،دارهومة للطباعة والنشر،الجزائر،1997،ص:51.

3 Claude gaillard, économie et droit de devloppement, société nationale de livre, Alger, 1982, p : 16

[4] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية،مصر،2001،ص:12.

2)– معايير قياس التنمية ا لإقتصادية:بعد أن تناولنا مفهوم التنمية ا لإقتصادية، سنستعرض المعايير التي تسمح لنا بقياس التنمية ا لإقتصادية، وبالتالي التعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية، فإن المعايير عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الإقتصادي إلى المؤشرات الإجتماعية إلى الأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية الذي تستخدمه الأمم المتحدة لقياس التنمية الاقتصادية المحققة في مختلف بلدان العالم.

وإجمالا توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية[1]:

أ)– معايير الدخل :تعتبر هذه معايير أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ويضم معيار الدخل عدة مؤشرات لقياس التنمية أهمها:

– الدخل الوطني الإجمالي"RNB": حيث يتم قياس النمو الإقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الإجمالي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل.

– الدخل الوطني الإجمالي المتوقع:يقترح البعض قياس النمو الإقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي فقد يكون لدى الدولة مواد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني .

– مؤشر متوسط الدخل: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الإقتصادي في معظم دول العالم .

ب)– معايير إجتماعية: يقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات فهناك الجوانب الصحية والجوانب التعليمية والثقافية والجوانب الخاصة بالتغذية ونوعية الحياة المادية، وأهم هذه المؤشرات :

– دليل التنمية البشرية "HDI" :وهو مقياس وضعه برنامج الأمم المتحدة للتنمية **"UNDP"**[2] سنة 1990 ويصدر بشأنه تقريرا سنويا يوضح وضعية دول العالم بالنسبة للتنمية البشرية ويحظى حاليا ب إنتشار كبير لا سابق له وباهتمام أكاديمي وإعلامي،وهو من المعايير المركبة ويركز على ثلاث متغيرات[3]:

– توقع الحياة عند الميلاد.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف،التنمية الإقتصادية"دراسات نظرية وتطبيقية"،جامعة الإسكندرية،مصر،2003،ص:87.

[2] "Undp" : هي هيئة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

[3] محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، مجلة جسر التنمية، عدد: 02 فيفري2002، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ص: 13 ، موقع: " www.arab-api-org/develop_1htm.pM12 .('2004-12-5)"

– معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزئين :معرفة القراءة والكتابة، ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.

– متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

ج)– المعايير الهيكلية: تفيدنا في معرفة حجم التغيرات الهيكلية التي تطرأ على اقتصاديات الدول نتيجة إتباعها سياسات اقتصادية تهدف نحو التصنيع وتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه،وهي تضم المؤشرات التالية:

– الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.

– الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

– نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

المطلب الثاني :التنمية الإقتصادية في الفكر الإقتصادي القديم.

إذا كان موضوع التنمية ا لإقتصادية لم يظهر كعلم مستقل إلا حديثا وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، فإن ذلك لا يعني أن مختلف التيارات والمدارس الإقتصادية لم تهتم بهذا الموضوع، بل أنه يمكن لنا من خلال قراءات وتحليل الأفكار التي جاءت بها هذه المدارس، معرفة وجهة نظرها تجاه التنمية ا لإقتصادية، بل وفي بعض الأحيان يتبين لنا أن معظم جهود رواد هذه المدارس انصبت نحو تحديد أفضل الطرق و أكفأ السياسات التي بإمكانها تحقيق النمو الإقتصادي المستدام الذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية ا لإقتصادية وسنستعرض فيما يلي أبرزهذه المدارس:

1)– المدرسة التجارية ونظرتها للتنمية الإقتصادية:

يعد التجاريون من الأوائل الذين وضعوا نظرية إقتصادية حول التنمية الإقتصادية بشكل أوضح، مع أن هذا الفكر كان يهتم بالجانب السياسي للدولة أكثر من اهتمامه بالجانب ا لإقتصادي، ونجد كتاباتهم توسعت في مفهوم التنمية ورخاء الدولة[1].

ويتجلى اهتمام التجاريون بالتنمية من خلال العناصر التالية:

أ)– الدولة عند التجاريين :رأى التجاريون أن التدخل السياسي وا لإقتصادي للدولة لابد منه حتى تتم عملية التنمية، فطلبوا تقوية أجهزة الدولة في المجالين السياسي وا لإقتصادي، وسبب ذلك يعود إلى أنهم كانوا يرون أن مصدر الثروة هو المعدن النفيس "الذهب" وبالتالي فإن امتلاك البلد لأكبر قدر ممكن من الذهب يساهم في ازدياد ثروة البلد ولا يتأتى ذلك إلا بتدخل الدولة خاصة في المجال التجاري عن طريق

[1] إسماعيل شعباني، مقدمة في إقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو، مرجع سبق ذكره ، ص:55 .

قواعد وآليات تساعد على جلب الذهب داخل البلد والتقليل قدر الإمكان من خروج ه وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري.[1]

ب)– التجاريون والنشاطات ا لإقتصادية: يعد قطاعي التجارة والصناعة أساس التنمية الاقتصادية عند التجاريين، وحتى يتم تطويرهذين القطاعين فإنه يتعين على الـــــدولة القيـــــام بما يلي:

– تخفيض الضرائب على رجال الأعمال وأصحاب الحرف ومساعدتهم بمعونات مادية عن طريق خفض الأسعار حتى يكون بإمكان منتجاتهم المنافسة على مستوى الأسواق الخارجية.

– أما بالنسبة لقطاع الزراعة كان يعتبر في نظرهم قطاع ثانوي يعتمد أساسا في تطوره على قطاعي الصناعة والتجارة و لم يولوا اهتماما إلا بمجال الزراعات التي تعد كمواد أولية للقطاع الصناعي.

2)– نظرة المدرسة الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية:

تعد المدرسة الكلاسيكية من بين أبرز المدارس التي ساهمت في تأسيس علم الاقتصاد ابتداءا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر من خلال جهود أبرز رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم كل من آدم سميث، ودافيد ريكاردو.

يجدر بنا أن نذكر أنه لم يكن لدى الكلاسيك نظرية خاصة بالتنمية الاقتصادية ولكن من خلال استعراض أفكار أبرز رواد هذا التيار يمكن لنا أن ندرك وجهة نظر الكلاسيك تجاه هذا الموضوع.

أ)– التنمية الإقتصادية في فكر آدم سميث.

يمكن استعراض وجهة نظر آدم سميث من موضوع التنمية من خلال التطرق للعناصر التالية[2]:

– **القانون الطبيعي**: يعتقد" آدم سميث" بسيادة القانون الطبيعي **" Naturel Law"** في الحياة الاقتصادية وهو ما يعني افتراض التصرف الرشيد من قبل جميع أفراد المجتمع وبالتالي فهو يؤيد حرية الأفراد في السعي نحو تحقيق مصالحهم الشخصية، وبالتالي فهو يعارض تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويعتقد بوجود اليد الخفية **"Invisible Hand"** التي تحقق التوازن في سوق المنافسة الكاملة مما يؤدي لتعظيم ثروة المجتمع.

– **تقسيم العمل**: يعتقد "سميث" أن تقسيم العمل هو نقطة البداية لعملية التنمية، فهي تؤدي إلى زيادة مهارة العمال، وخفض الوقت اللازم لإنتاج السلع, كما أن اختراع الآلات الموفرة للعمل يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال، إلا أن درجة التقدم في هذا المجال تتوقف على درجة الإحلال بين العمل والآلة ويأتي ذلك

1 Alain Samuelson, les grands courants de la pensée économique, opu, 2 édition, alger, 1993, p : 26.

2 محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية ، مرجع سبق ذكره،ص:60.

كله بالترافق مع تنسيق السوق، والتي تشترط بدورها التوسع في النشاط التجاري والنشاط الصناعي بالإضافة لتطوير وسائل النقل والمواصلات والاتصالات.

– **تراكم رأس المال:** يؤكد "سميث "على أن التراكم الرأسمالي يعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية ا لإقتصادية وعلى ذلك فإن التنمية الإقتصادية تتوقف على مدى قدرة الأفراد على الإدخار وبالتالي على الإستثمار، أما مصدر الإدخار فيتمثل في جزء من عائدات إستثمار رأس المال وجزء من عائدات إيجار الأراضي، وعلى ذلك فإن أفراد طبقتي الرأسماليين وملاك الأراضي هم أكثر أفراد المجتمع قدرة على ا لإدخار، أما الطبقات العاملة فهي غير قادرة على تحقيق مدخرات نظرا لحصولهم على أجر الكفاف.

أما علاقات التبادل في المجتمع فإنها تدور بين ثلاث فئات تضم الفلاحين والمنتجين ورجال الأعمال فتنمية الزراعة تؤدي إلى إتساع النشاط التجاري الحرفي مما يؤدي لإشباع السوق، وهذا الأخير يؤدي إلى احتياج الزراعة لمزيد من مستلزمات الإنتاج والتقنية الحديثة، فيزداد طلب الفلاحين على منتجات الحرفيين والتجار.

إجمالا يمكن تلخيص نظرة" أدم سميث" للتنمية الاقتصادية على أنها عملية تدريجية تعتمد على القوة الذاتية للهيكل الاقتصادي حيث أن الإدخار يؤدي للتراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق التقدم التكنولوجي وتقسيم العمل ،وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع السوق ،ويتحقق توازن النمو با لإعتماد المتبادل بين مختلف فئات المجتمع[1].

ب)– التنمية الاقتصادية عند "دافيد ريكاردو": كما الحال عند أدم سميث لم يضع "ريكاردو" نظرية للتنمية ا لإقتصادية، لكنه وضع مجموعة من الأفكار الهامة في كتابه الشهير **"**مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب **"**يمكن أن تعد أساسا جيدا للتعرف على تلك الأفكار خاصة في مجال تراكم رأس المال، وإجمالا يمكن تلخيص آراء "ريكاردو" فيما يخص موضوع التنمية الاقتصادية فيما يلي:

– **الدولة وأهميتها في النشاط ا لإقتصادي:** يعتقد "ريكاردو" بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وأن الرأسماليين هم عمود التنمية ا لإقتصادية، لذلك يحبذ ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم حتى لا تقل عزائمهم وبالتالي تضيع فرص التنمية.

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، تطور الفكر الإقتصادي،الدار الجامعية،مصر،2001،ص:201.

– **تقسيم الدخل عند ريكاردو**: يقسم الدخل عند "ريكاردو" إلى العناصر التالية:

الربح ويحصل عليه الرأسمالي، الأجر ويحصل عليه العامل بالإضافة إلى الريع الذي يأخذه الإقطاعي.

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية وللمجتمع ويتم ذلك عن طريق إعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي، ولهذا ركز ريكاردو على زيادة الأرباح إذ كلما زادت الأر بلح فإن تكوين رأس المال يزداد ويزداد بذلك ا لإستثمار مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

– **التجارة الدولية عند ريكاردو :**التجارة الدولية مهمة جدا في المجال ا لإقتصادي وتؤدي إلى تحقيق النمو الإقتصادي عن طريق التقسيم الدولي للعمل وذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع والمواد التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل :"**نظرية التكاليف النسبية**"[1].

3)– التنمية الإقتصادية في الفكر الإقتصادي الكيتزي:

إن أهمية التحليل الكيتزي تكمن في أنه ساهم لاحقا في بروز مجموعة واسعة من النماذج ا لإقتصادية الخاصة بالتنمية الإقتصادية .وموازاة مع ذلك فإن الواقعية التي عالج بها هذا التحليل الأزمات التي عانى منها النظام الرأسمالي ساهم في عودة الثقة لهذا النظام وبالتالي مواجهة النظام ا لإشتراكي الذي كان في أوج قوته أنذاك.

أدرك "كيتز" أن مستوى الإنتاج محدد بالطلب الكلي الفعال حيث أن الدخل الذي يحصل عليه الأفراد لا يتحول إلى طلب فعال إلا إذا وجه نحو الاستهلاك أو ا لإستثمار كما أن الجزء المخصص للإستهلاك لا يطرح مشكلة لأنه محدد بمستوى الدخل الذي يحصل عليه الأفراد ،ولكن الجزء الذي يطرح الإشكال بالنسبة لكيتز هو الجزء المخصص ل لإستثمار،ويعود ذلك أساسا إلى أن حجم ا لإستثمار يتحدد بسعر الفائدة وبمعدل الكفاية الحدية لرأس المال وبالتالي فإذا رأى الأفراد أن العائد المتوقع من الاستثمار أقل فإنهم يحجمون عن الاستثمار وبالتالي يقل الطلب الكلي الفعال وهو ما يحدث اختلال للتوازن ا لإقتصادي في البلد[2].

رفض كيتز في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون "ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال، كما أقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل، وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي قد تعترض ا لإقتصاد الوطني فعمل على تحديد معالم السياسة ا لإقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل ا لإقتصاد إلى التوظيف

[1] للإيضاح أكثر إرجع إلى:جمال الدين لعويسات،العلاقات الإقتصادية الدوليةوالتنمية، دار هومة للنشر،الجزائر،2000،ص:25 .

[2] Abdelkader SID Ahmed, croissance et developpement.tome1, edition.opu, Alger, 1981, pm : 181.

الكامل ويتحقق التوازن للدخل الوطني ،ولعلاج ذلك يرى أنه من الضروري تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية والرفع من مستوى الإنفاق العمومي والسياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي أو ما يسمى سياسة النقود الرخيصة والتمويل بالتضخم[1].

المطلب الثالث :التنمية الإقتصادية في الفكر الإقتصادي المعاصر.

مع ما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار إقتصادي مس على الخصوص دول متقدمة اقتصاديا "فرنسا، بريطانيا"، وموازاة مع ظهور موجة تحررية شملت عدد كبير من دول العالم ظهرت مشاكل إقتصادية لم تكن قد أخذت نصيبها من التحليل والتنظير ا لإقتصادي أهمها مشكلة التخلف ا لإقتصادي الذي عانت منه هذه الدول المستقلة حديثا، وفي خضم ذلك ظهرت مجموعة من النظريات والنماذج[2] التي حاولت تفسير ومعالجة هذه الظاهرة ، ومهما اختلفت ظروف وخلفيات نشأة هذه النظريات فإنها قد عدت المصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه الدول النامية في إعداد سياساتها التنموية المختلفة .و سنستعرض فيما يلي أهم هذه النظريات:

1)– نظرية مراحل النمو الاقتصادي "لووستو" " W.Rostow " :

إستخدم "روستو" في نظريته المسماة "بنظرية الإنطلاق **" théorie de décollage "** المنهج التاريخي في تحليله لنظرية النمو الإقتصادي واعتمد على النظام الرأسمالي أثناء بنائه لهذه النظرية وبالتالي فقد اعتبرت هذه النظرية كاستقراء للمراحل التي مرت بها الدول المتقدمة حتى وصلت إلى ما هو عليه[3].

يرى "روستو" أن المجتمع يتطور عبر خمسة مراحل:

أ) **مرحلة المجتمع التقليدي :**يتميز المجتمع في هذه المرحلة بأنه عبارة عن مجتمع تقليدي يعيق استخدام التكنولوجيا، وبالتالي لا يساعد على تطور الإنتاجية، كما أن 85% من أفراد المجتمع يعملون في القطاع الفلاحي أو في إنتاج المواد الغذائية،كما يتميز الإقتصاد بالخصائص التالية:

- هيمنة القطاع الأولي (القطاع الزراعي) على النشاط الإقتصادي.
- يقوم على الإنتاج المعاشي أي عدم تحقيق فائض قابل للتسويق.

[1] بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004 ص:34-35 .

[2] من أبرز هذه النماذج :النموذج الكينزي (هارود–دومار) ، والنموذج النيوكلاسيكي(سولو–سوان)، والنموذج الإشتراكي (فيلدمان–مهالنوبيس).

3 Saadoudi.m, l'économie du développement a l'épreuve de la mondialisation, colloque de l'université de Tlemcen :Politique économique, réalités et perspectives, 29-30 novembre 2004, p:3

ب) مرحلة التهيؤ للإنطلاق: تتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات جذرية في القطاعات غير الصناعية (الزراعة، التجارة، النقل)، كما سترتفع واردات البلد التي تمول عن طريق حصيلة صادرات المواد الأولية ويؤدي إرتفاع مستوى التجارة إلى تطوير قطاع النقل و تطور المجتمع الذي يقبل إدخال التكنولوجيا الجديدة مع بلوغ نسبة ا لإستثمار:5% من الدخل الوطني ويصاحب ذلك ظهور البنوك وبعض المؤسسات الخاصة بالادخار، كما تبدأ بعض الصناعات في النمو.

ج) مرحلة الإنطلاق :تتميز هذه بإرتفاع معدل الإستثمار إلى10% من الدخل الوطني،كما يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد وتحدث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة التي تعتبر من أهم خصائص هذه المرحلةوبالتالي يمكن وصف هذه المرحلة بمرحلة الثورة الصناعية الذي يهيمن فيها القطاع الصناعي على باقي القطاعات.

د) مرحلة النضج الإقتصادي: تعتبر هذه المرحلة أطول نسبيا وحجم لإستثمارات فيها يقدر ما بين10% و20% من الدخل الوطني بحيث تفوق كمية الإنتاج الزيادة السكانية ، كما يزداد إستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتتسع رقعة القطاعات القيادية في الإقتصاد و تتطور التجارة الخارجية فتزداد المواد المصدرة، كما تتطور المشتريات ويصبح البلد في غنى عن المواد التي كان يستوردها.

ه) مرحلة ا لإستهلاك الواسع : يتميز المجتمع في هذه المرحلة ب إكتمال التطور التقني و إستخدام التكنولوجيا،ويصاحب ذلك ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد ،و التوسع في مجال تقديم الخدمات الصحية المعرفية، السياحية، الترفيهية،و انتشار الحريات الفردية والاجتماعية ،كما تخصص نسبة متزايدة من الدخل الوطني للأغراض العسكرية والأغراض الصناعية.

2)– نظرية النمو المتوازن :"نوركس"، "Nurkse ":

إن أهم مشكلة تعترض جهود التنمية تتمثل في ضيق السوق، ومن أجل ذلك يرى "نوركس" أن السبيل الوحيد للخروج من مشكلة ضيق السوق هو برنامج إستثماري تتوجه فيه ا لإستثمارات إلى جبهة واسعة وعريضة من المشروعات الصناعية وغير الصناعية المتكاملة من حيث خدمتها لإحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي إلا أن نجاح مثل هذا النمط يتطلب إنشاء كل المشروعات في نفس الوقت[1].

إن هذا الإستثمار يتم بدفعة قوية أولى، تتبعها دفعات قوية أخرى تعمل على نقل ا لإقتصاد المتخلف إلى اقتصاد متقدم.

[1] جمال الدين لعويسات ، العلاقات الإقتصادية الدولية والتنمية، مرجع سبق ذكره ، ص:41.

إن هذه الدفعات القوية تتميز بإستثمار كل الإمكانيات والموارد مرة واحدة، وفي كل القطاعات الإقتصادية بدون تمييز تتخللها فترة انتظار .تقوم الدولة فيها بجمع قواها ومواردها وإمكانياتها حتى تتمكن من القيام بدفعة قوية أخرى، ثم تليها فترة راحة أخرى وهكذا فإن البلد حسب نوركس يحتاج مجموعة من الدفعات القوية لإحداث التنمية. وذلك وفقا للشكل التالي:

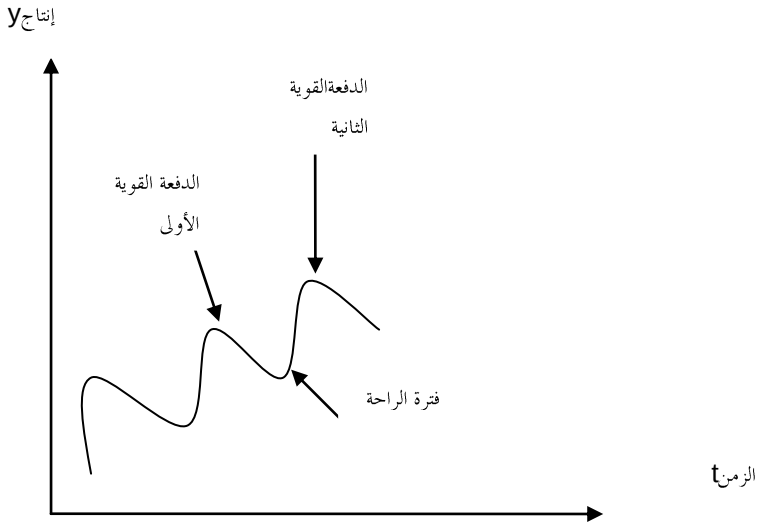

شكل رقم (1- 1) : نظرية النمو المتوازن

المصدر: إسماعيل شعباني، مقدمة في إقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو، مرجع سبق ذكره ،ص:85.

3)- نظرية النمو غير المتوازن لـــ :هيرشمان.

تعتمد نظرية "ألبرت هيرشمان" "**A.HIRSCHMAN**" على مفهوم **"**القطاع القائد" أو "أقطاب النمو" أو **"**مراكز النمو" فالتنمية تتخذ شكل تركيز الموارد في عدد محدود من الأنشطة هي القطاع القائد **"Leading sector"**بحيث يترتب على توسع وتقدم هذا القطاع تقدم بقية أجزاء الإقتصاد الوطني حيث أن القطاع القائد يخلق قوة جذب **"Driving affects"** لبقية قطاعات الإقتصاد القومي.

إن إستراتيجية النمو غير المتوازن مصحوبة بظاهرة اختلال التوازن الذي يمثل القوة الدافعة للنمو وبالتالي تلعب قضية اختلال التوازن في شكل فائض أو اختناق دورا مركزيا في هذه الإستراتيجية[1].

[1] جمال الدين لعويسات ، العلاقات الإقتصادية الدولية والتنمية، مرجع سبق ذكره،ص:42.

إن نظرية النمو غير المتوازن ترى أن القيد على عملية النمو لا يتمثل في الأسواق كما يراه نمط النمو المتوازن، ولكن يتمثل في القدرة على اتخاذ قرارات التنمية وبصورة خاصة القدرة على اتخاذ قرارات الإستثمار .وحيث أن هذه القدرات نادرة فيجب خلق ذلك الإطار من الدوافع والظروف التي تؤدي إلى اتخاذ هذه القرارات بأعلى فعالية ممكنة والظروف التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات الاستثمار بفعالية عالية هي ظروف اختلال التوازن المتمثل في الضغوط والاختناقات، اختلال التوازن يعطي قوة تصحيحية تقوم بتصحيح هذا الاختلال في التوازن.

إن العملية التنموية هنا تتم في شكل قفزات وهي إذن سلسلة متصلة من اختلالات التوازن فكل استثمار سوف يخلق فرصا أخرى للإستثمار وبالتالي يشكل دافعا جديدا للتنمية.

المبحث الثاني: برامج التنمية الإقتصادية أداة لتحقيق التنمية .

إن المتتبع لأوضاع الدول النامية يدرك أن هذه الدول وفي سعيها الدائم لتحقيق التنمية ا لإقتصادية .قد طبقت مجموعة من البرامج والمخططات التنموية المتعددة والمختلفة بإختلاف الظروف والأنظمة الإقتصادية التي أعدت ونفذت فيها هذه البرامج، فما المقصود ببرامج التنمية الاقتصادية؟ وما هي مختلف أشكالها؟ وكيف يتم إعدادها؟ وعلى أي أساس يتم تخصيص الموارد فيها؟

المطلب الأول: مفهوم برامج التنمية الإقتصادية.

من خلال إطلاعنا على المؤلفات التي تناولت هذا الموضوع، لاحظنا أنه لا يوجد هناك اختلاف واضح بين مفهوم كل من برنامج تنمية اقتصادي أو مخطط تنمية اقتصادي، ويعود ذلك في نظرنا إلى أن كلى المصطلحين إنما يشيران لمعنى واحد وهو مجموع الأهداف والإجراءات والآليات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية .والفرق الوحيد في نظرنا إنما يكمن في مدى إستعمال و تداول هذه المصطلحات حاليا، إذ أنه يلاحظ أن مصطلح "برنامج تنمية اقتصادي" أو "خطة تنمية اقتصادية" أصبحت الأكثر تداولا واستعمالا سواءا من طرف الدول النامية أو المنظمات الدولية التي يهيمن عليها التيار ا لإقتصادي الليبرالي ، بينما نجد أن تداول واستعمال مصطلح "مخطط تنمية اقتصادي "يقل يوما بعد يوم نتيجة للخلط الذي حصل بين مدلول هذا المصطلح و النظام الإشتراكي الذي يعد التخطيط الاقتصادي أحد أركانه الرئيسية.

عموما يمكن إعطاء مفهوم شامل لبرنامج التنمية الإقتصادي كما يلي:

"إن برنامج تنمية إقتصادية عبارة عن مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة وعبر استعمال الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وذلك للخروج بالإقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود إلى حالة النمو المستدام الذي يشمل جميع القطاعات والذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية".

انطلاقا من هذا المفهوم فإن أي برنامج تنمية اقتصادي يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- الأهداف التي تسعى البرامج لتحقيقها.
- الوسائل التي تتخذ لتحقيق هذه الأهداف.
- المدة اللازمة لإنجاز وتحقيق هذه الأهداف.

1)- الفرق بين برنامج التنمية الإقتصادية والموازنة العامة للدولة:

يتمثل الفرق بين برنامج التنمية الإقتصادية والموازنات العامة للدولة فيما يلي[1]:

- الموازنة العامة للدولة عبارة عن تقدير وإجازة، لأنها تقدير للإيرادات والنفقات العامة عن السنة المالية القادمة، ولأنها إجازة للإنفاق في حدود الإعتمادات المقررة، أما برنامج التنمية الإقتصادية فهو عبارة عن تقدير وإلزام، إذ أنه عبارة عن تقدير لما يتم تحقيقه، ولأنه يلزم القائمين على المشروعات سواءا في القطاع العام أو الخاص بتنفيذ الأهداف المقررة في البرنامج مع إتباع الوسائل المحددة فيها لتنفيذ هذه الأهداف.

إذ من الواضح أن كل هدف يمكن أن يتحقق بأكثر من وسيلة، ولذلك فإن البرنامج يستوجب اختيار تلك الوسائل التي يجب على المجتمع أن يعتمد عليها دون غيرها لأجل تحقيق أهدافها المرسومة في المدة المقررة.

- الموازنة العامة للدولة تعد وتنفذ على أساس سنة واحدة بينما تختلف المدة الزمنية لتنفيذ برنامج التنمية الاقتصادية وتحدد حسب الأهداف المراد تحقيقها لكل برنامج.

[1] عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد ، أساسيات علم الإقتصاد ، مدخل لدراسة أصول الإقتصادالسياسي، دارالجامعة الجديدة للنشر, مصر،2001، ص:320، بتصرف الطالب.

2)- برامج التنمية الإقتصادية بين إقتصاد السوق و الإقتصاد الموجه:

تتأثر برامج التنمية الاقتصادية بالظروف والأنظمة الاقتصادية الخاصة بكل بلد ولذلك يتم التمييز بين نوعين من برامج التنمية الإقتصادية:

أ)- برامج التنمية الإقتصادية في ظل إقتصاد السوق :تعتمد هذه البرامج على نوع من التخطيط يطلق عليه "بالتخطيط الرأسمالي "أو "التخطيط الموجه "أو "التخطيط التأشيري".

يتميز هذا النوع من البرامج بنوع من التنظيم ا لإقتصادي الذي يتصف بالمرونة وقد طبق من طرف بعض الدول الرأسمالية بعد أن حلت بها أزمة الكساد الكبير "1929-1933" وتهدف هذه البرامج في غالبيتها إلى محاولة تجنب الاختلال الذي قد يتعرض له ا لإقتصاد الوطني حتى يظل في حالة استقرار، هذا فضلا عن تحقيق بعض الأهداف الأخرى وأهمها زيادة معدلات الإنتاج، زيادة إنتاجية العمل، توازن ميزان المدفوعات ...إلخ.

ويتم ذلك عن طريق استخدام مختلف وسائل السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير على مختلف أقسام ا لإقتصاد الوطني مثل: الإستثمار، الإستهلاك، الصادرات، الواردات وغيرها دون مساس بالحرية الإقتصادية للنشاط الخاص بنظام السوق والأثمان و بصفة رئيسية يمكن التمييز بين نوعين من البرامج:

- برامج إقتصادية تعتمد على التخطيط الإرتباطي :وتهتم أساسا بمشاكل التوازن وليس النمو.

- برامج إقتصادية تعتمد على التخطيط البنائي : حيث لا تقتصر على هذه البرامج على معالجة مشاكل التوازن، وإنما تهتم بمشاكل النمو وإحداث تغييرات هيكلية في الإقتصاد القومي[1].

ب)- برامج التنمية ا لإقتصادية في ظل الإقتصاد الموجه: تعتمد هذه البرامج على نوع من التخطيط يطلق عليه بالتخطيط الاشتراكي أو التخطيط "الآمر" وهي برامج تستهدف تسيير الإقتصاد القومي وتنميته عن طريق تحديد مجموعة متناسقة من الأهداف والأولويات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي، وتعيين الوسائل والأساليب الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف. وكذلك وضع هذه الأساليب والوسائل موضع التنفيذ الفعلي وتكون هذه البرامج إلزامية نظرا لتحكم الدولة في النشاط ا لإقتصادي سواءا من الإنتاج أو الإستغلال أو التوزيع.

[1] عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد ،أساسيات علم الإقتصاد، مدخل لدراسة أصول الإقتصادالسياسي، نفس المرجع السابق ،ص:321-322.

المطلب الثاني :التقسيمات المختلفة لبرامج التنمية الاقتصادية.

يمكن تقسيم برامج التنمية الاقتصادية إلى أنواع متعددة تبعا للمعيار المستخدم في التفرقة، وفي هذا الصدد يمكن ذكر التقسيمات التالية[1] :

1)- تقسيم برامج التنمية الإقتصادية على أساس الفترة الزمنية:

أ)- برامج تنمية إقتصادية طويلة الأجل: وهو عادة يغطي فترة عشرة سنوات أو أكثر وغالبا ما تهتم هذه الخطة بالتغيرات التجميعية، مثل الدخل الوطني، الاستثمار الوطني، مستوى العمالة، رصيد ميزان المدفوعات وما إلى ذلك، وتقل درجة التفصيل في هذه البرامج وتستخدم كمرشد في إعداد البرامج الأخرى.

وتنفذ هذه البرامج بعد ذلك على مراحل، وتحدد لكل مرحلة فترة زمنية معينة

ب)- برامج تنمية إقتصادية متوسطة الأجل: يتراوح البعد الزمني لهذه البرامج بين 3 إلى 7 سنوات وتحتوي على درجة أكبر من التفصيل بالمقارنة مع البرامج السابقة. فتعرض لهيكل القطاعات، واختيار المشروعات الاستثمارية المحددة، وتفصيل هيكل العمالة وغيرها.

جـ)- برامج تنمية إقتصادية قصيرة الأجل: تتراوح المدة الزمنية لمثل هذه البرامج بعام واحد وغالبا ما ترتبط هذه البرامج بالميزانية العامة للدولة وتتميز هذه البرامج بالتفصيل الدقيق لكل مكوناتها حيث إنها تتبع تنفيذ المشروعات المختلفة والتي قد يستغرق تنفيذ بعضها أكثر من عام[2].

2)- تقسيم برامج التنمية الإقتصادية على أساس معيار الشمول: وتقسم برامج التنمية الاقتصادية على أساسها إلى:

أ)- برامج تنمية إقتصادية شاملة: وهي البرامج التي تشمل الاقتصاد الوطني بأكمله وهي لا توجد إلا في البلدان التي يمثل فيها القطاع العام النسبة الكبرى من الاقتصاد الوطني ، ويكون مسؤولا عن تنفيذ الجانب الأكبر من أهداف هذا البرنامج، ولا يعني ذلك أن القطاع الخاص لا يوجد له مجال في النشاط الاقتصادي في ظل هذه البرامج حيث يؤدي القطاع الخاص دورا هاما خصوصا في مجال خلق المنافسة مما يحفز المشاريع العامة على زيادة كفاءتها خاصة في ظل تخلف المستوى الثقافي العام وانخفاض مستوى الشعور بالمسؤولية الإجتماعية.

---

[1] عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد ، أساسيات علم الإقتصاد، مدخل لدراسة أصول الإقتصادالسياسي، نفس المرجع السابق ، ص:325.

[2] حسين عمر، التنمية والتخطيط الإقتصادي، د.م .ج، الجزائر، 1985،ص:91.

ب)– برامج تنمية إقتصادية قطاعية: يوجد هذا النوع من البرامج في الدول التي لا يوجد بها قطاع عام كبير أو التي يكون بها قطاع رئيسي تريد أن تجعله عصريا فتلجأ بذلك إلى وضع برامج تنمية اقتصادية قطاعية والتي تتضمن أهداف فرعية لذلك القطاع.

جـــ)– برامج تنمية إقتصادية على مستوى المشروع: وهي عبارة عن مجموعة توجه لدراسة مشروع معين من حيث إمكانية إقامته ومدى ربحيته التجارية والإقتصادية، ثم بيان موقع المشروع التعاقدات الخاصة بإنشائه وتدبير عوامل الإنتاج ثم تسويق منتجاته وما إلى ذلك.

3)–تقسيم برامج التنمية الإقتصادية على أساس البعد الجغرافي:علىأساس هذا المعيارتقسم البرامج إلى:

أ)– برامج التنمية الإقتصادية على المستوى الوطني: وهي برامج تنمية اقتصادية تشمل جميع أقاليم البلد حتى يتم تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عادل ومتوازن بين جميع أقاليم البلد.

ب)– برامج التنمية الإقتصادية على المستوى الإقليمي: في بعض البلدان نجد أن هناك تفاوت بين أقاليم البلد الواحد من حيث مستوى التنمية الإقتصادية والتقدم الإقتصادي،ولذلك تلجأ الدولة إلى وضع برامج تنمية إقتصادية إقليمية تنفذ على مستوى أقاليم محددة والهدف منها إعادة التوازن الإقتصادي بين مختلف أقاليم البلد الواحد.

4)– تقسيم برامج التنمية الإقتصادية على أساس درجة المركزية: تقسم برامج التنمية الإقتصادية من حيث درجة المركزية إلى برامج مركزية وبرامج لا مركزية.

أ)– برامج التنمية الإقتصادية المركزية: وهي برامج تنمية اقتصادية تعتمد على تدخل السلطة المركزية التام من حيث تحديد أهداف هذه البرامج أو اختيار المشروعات أو القطاعات أو الأقاليم التي تشملها هذه البرامج أو تنفيذ هذه البرامج.

ب)– برامج التنمية الإقتصادية اللامركزية: وهي برامج تنمية إقتصادية معدة ومنفذة بالمشاركة الفعالة للسلطات المحلية والجماعات المحلية حيث تترك لها حرية اختيار المشاريع والقطاعات التي تشملها هذه البرامج، كما أنه يمنح لها نوع من الحرية في تنفيذ هذه البرامج على المستوى المحلي. وتتميز هذه البرامج بنوع من الكفاءة مقارنة مع النوع السابق وذلك نظرا لقدرة السلطات المحلية على تحديد الاحتياجات على المستوى المحلي، كما أنه سيؤدي إلى تحسين درجة تنفيذ هذه البرامج.

المطلب الثالث: مراحل إعداد برامج التنمية الاقتصادية.

يتطلب إعداد برامج التنمية الإقتصادية إجراء ثلاث عمليات فنية أساسية تتمثل في:

1)- تقديرالإمكانيات المتاحة للاقتصاد الوطني[1]:

حتى يتم إعداد برنامج تنمية اقتصادي ، فإنه يلزم على المشرفين على إعداد مثل هذه البرامج التعرف على كافة الإمكانيات المتوافرة خلال الفترة الزمنية المقترحة لتنفيذ البرنامج. ويدخل في إعداد هذه الإمكانيات اليد العاملة، والأراضي، والمباني، والمواد الأولية، والآلات والمدخرات ومصادر التمويل والإئتمان الداخلية والخارجية (القروض والإعانات الأجنبية). وبصفة عامة فإنه يدخل في تقدير الإمكانيات القومية "معرفة كل ما يتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة والفرص الموجودة ،والإلمام بالأحداث الماضية والجارية، والمقدرة على التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للواقع القائم.

2)- تحديد الأهداف الكلية للبرنامج[2]:

حتى يتم الوصول إلى تحديد الأهداف المقررة في البرنامج، فإن ذلك يقضي دراسة المشكلات التي يعاني منها الإقتصاد الوطني إذ أن علاج هذه المشكلات يشكل بالضرورة أهداف الخطة ومن الطبيعي أن هذه المشكلات هي التي تحدد نوع الأهداف التي تسعى الخطة إلى تحقيقها فمشكلات الانكماش تختلف عن مشكلات التوسع ومشكلة البطالة تختلف عن مشكلة نقص العمالة، وإجمالا يمكن أن نميز بين نوعين من الأهداف:

أ)- أهداف أولية: تتصل بتحديد القيم التي لابد أن تصل إليها المتغيرات الإقتصادية الهامة، كالزيادة في الدخل القومي، وتحقيق زيادة معينة في الإستهلاك النهائي أو في الإستثمار العام أو في قطاعات إقتصادية محددة، أو الوصول إلى درجة عالية من العمالة وإنقاص مستوى البطالة... وجميع هذه الأهداف تحدد بحسب تقدير المسؤولين عن المشكلات التي يعاني منها الإقتصاد الوطني، ومما يمكن أن يعتبر واقعيا ومعقولا.

ب)- أهداف مشتقة: هي التي تشتق من الأهداف الأولية، وتتناول معظم أوجه النشاط الإقتصادي التي لا تقع مقدما تحت حصر، ويجب أن نلاحظ في هذا الشأن أنه أيا كان نوع الأهداف التي نتحدث عنها فإن تحديد الأهداف القومية التي يسعى البرنامج إلى تحقيقها يجب أن يكون ضمن الحدود والإمكانيات والموارد الإقتصادية المتاحة للمجتمع.

1-2 عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد ، أساسيات علم الإقتصاد، مدخل لدراسة أصول الإقتصادالسياسي، نفس المرجع السابق ص: "330-332".

3)- إختيار الوسائل التي تحقق الأهداف:

بعد الإنتهاء من تحديد الإمكانيات والموارد المتاحة للمجتمع وتحديد الأهداف الكلية المراد تحقيقها من خلال البرنامج تأتي المرحلة الثالثة التي تتمثل في كيفية إستخدام هذه الإمكانيات والموارد لتحقيق هذه الأهداف، أي إختيار الوسائل التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف وبعبارة أخرى اختيار المشاريع أو القطاعات التي تشملها هذه البرامج، ومن الملاحظ أن عملية الاختيار هي عملية متداخلة مع عملية تحديد الأهداف القومية، فإختيار المشروعات يعني في ذات الوقت تحديد هذه الأهداف بصورة تفصيلية.

وتبدأ عملية الإختيار بوضع قائمة لمختلف المشروعات التي يستلزم تنفيذ الأهداف الوطنية القيام بها ثم نلجأ إلى تحديد نسبة المشروعات الإستهلاكية إلى المشروعات الإستثمارية على أساس الحاجات المتطلبة للإستمرار الاقتصادي للمجتمع، ولتحقيق التنمية فيه، ومتطلبات السوق المحلية، وعلى ضوء القدرة على التصدير للأسواق الخارجية، ويتم ذلك عن طريق المفاضلة بين مجموعة من المعايير التي يعتمد عليها في إختيار تلك المشروعات وهي ما تعرف بمعايير الإستثمار ويقصد بها تلك المعايير التي يحددها معدو البرامج والتي بناء عليها تحدد قائمة أولويات المشروعات الداخلة في نطاق البرنامج[1].

كما أن إختيار المشروعات يخضع للظروف العامة التي تحيط بالبرنامج، فبرنامج التنمية الذي يوضع في ظرف يتسم بالاستقرار الإقتصادي سيعطي أولوية لمشروعات معينة تختلف جذريا عن المشروعات التي تحظى بالأولوية في إطار برنامج يوضع في ظرف الأزمات الإقتصادية، فالنوع الأول من البرامج سيعطي الأولوية إلى المشروعات التي تحقق أكبر إضافة إلى الناتج الوطني، أو على معدل نمو لهذا الناتج، أما النوع الثاني من البرامج فسيعطي الأولوية لمشروعات البنية القاعدية التي تساهم في التقليص من ظاهرة البطالة .

المطلب الرابع: معايير تخصيص موارد برامج التنمية الإقتصادية.

تعد عملية تخصيص الموارد المخصصة لبرامج التنمية الإقتصادية أو عملية اختيار المشاريع الاستثمارية والقطاعات التي تشملها هذه البرامج من أهم وأعقد المراحل إعداد هذه البرامج، إذا يتوقف مدى نجاح هذه البرامج على مدى كفاءة اختيار المشاريع.

وبصفة عامة هناك معايير خاصة بظروف وطبيعة اقتصاد كل بلد، كما أنه هناك معايير نموذجية وضعها باحثون اقتصاديون في محاولة منهم لإيجاد أنسب الطرق لتخصيص موارد برامج التنمية الاقتصادية تسمى هذه المعايير بمعايير الإستثمار وهي كما يلي :

[1] سنتطرق إلى هذه المعاييرمن خلال المطلب الموالي.

1)- معيار دوران رأس المال "Capital- Turnover Criteria":

وضع هذا المعيار الاقتصادي "بولاك" "**Polak**" خلال الأربعينات واضعا في اعتباره ظروف الدول الأروبية التي كانت تحاول إعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب العالمية الثانية، وقد عانت هذه الدول في أعقاب الحرب من ندرة في موارد رأس المال ومن عجز في موازين مدفوعاتها، وبالتالي ندرة في موارد النقد الأجنبي ويرى هذا المعيار أنه بسبب ندرة الموارد الإستثمارية يجب اختيار تلك المشروعات التي يصل فيها معامل رأس المال للدخل إلى أقل ما يمكن. وطالما أننا نحاول بقدر الإمكان الاقتصاد في موارد رأس المال فإن نفس المعيار سوف يؤدي إلى أعلى معدل لمعامل العمل/ الناتج، أي نصيب الوحدة من الناتج من عنصر العمل.

ويعتمد هذا المعيار كذلك على المبدأ العام لنظرية النفقات النسبية التي ترى أنه حينما تختلف الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج فإنه يجب اختيار تلك المشروعات التي تستخدم بكثرة ذلك العنصر ذو الوفرة النسبية الكبرى ، ويسير هذا المعيار طبقا للقاعدة العامة للنظرية الكلاسيكية الحديثة التي ترى أن التوزيع الكفء للموارد يقتضي إستخدام عنصر الإنتاج حتى تتساوى الإنتاجية الحدية لهذا العنصر في إستخداماته المختلفة ، ويترتب على تطبيق هذه القاعدة في الدول النامية أن الإستخدام الكامل لعنصر العمل في مواجهة ندرة موارد رأس المال سوف يؤدي إلى إنخفاض إنتاجية العمل، إلا أن الناتج الكلي سوف يتزايد نتيجة لزيادة التشغيل من القوة العاملة[1].

وقد تطور هذا المعيار ليدخل في اعتباره أثر اختيار المشروعات و تنفيذها على ميزان المدفوعات و من ثم فإنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أثر المشروع على حصيلة النقد الأجنبي و من ثم على ميزان المدفوعات فبعض المشروعات قد يترتب عليها توفير في حصيلة النقد الأجنبي بينما البعض الآخر قد يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الحصيلة و قد حاول بولاك ترتيب المشروعات من حيث آثرها على ميزان المدفوعات الترتيب التالي:

- المشروعات الاستثمارية التي تنتج سلعا تضيف إلى الصادرات أو تحل محل الواردات , إن الأثر الصافي لهذه المشروعات على ميزان المدفوعات هو المساعدة في خلق فائض في الصادرات أي أن الأثر على ميزان المدفوعات موجب.
- المشروعات الاستثمارية التي تنتج سلعا تحل محل سلعا كان يتم تسويقها داخل السوق المحلي أو تحل محل سلعا كان يتم تصديرها، إن أثر هذه المشروعات على ميزان المدفوعات يكون في أغلب الأحيان حياديا.

[1] عمر محي الدين،التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار النهضةالعربية،بيروت، 1972،ص:416.

– المشروعات الإستثمارية التي تنتج سلعا تضاف إلى السلع التي يتم تسويقها محليا و يمثل إنتاجها زيادة عن احتياجات الطلب المحلي ، إن أثر هذه المشروعات على ميزان المدفوعات يكون دائما سلبيا و بالتالي فإنه من المنطقي على أية سياسة للاستثمار أن تركز على المشروعات من النوع الأول و أن تهمل تماما المشروعات من النوع الثالث أما المشروعات من النوع الثاني فيجب اختيارها بدقة و عناية عن طريق الموازنة بين آثارها الضارة على ميزان المدفوعات و آثارها الموجبة على الإقتصاد الوطني.

2)معيار الإنتاجية الحدية الإجتماعية "Social Marginal productivité Criteria" :

لقد قدمت عدة معايير تمثل وجهات نظر مختلفة لمعيار الإنتاجية الحدية الاجتماعية و سوف نقتصر على إبراز أهم معيار ألا و هو:

معيار كان "Kahn" للإنتاجية الحدية ا لإجتماعية[1]:إن تقدير مساهمة المشروع في الإقتصاد الوطني تختلف تمام الاختلاف من وجهة نظر المشروع الخاص أو الفردي عن وجهة نظر المجتمع , و بذلك فطبقا لمعيار الإنتاجية الحدية الاجتماعية يجب اختيار تلك المشروعات التي تؤدي إلى أعلى إضافة صافية للناتج ال وطني من وحدة الاستثمار, و نصل إلى أعلى كفاءة في استخدام الموارد ا لإستثمارية إذ ترتب على استخدام هذه الموارد الوصول إلى أعلى ناتج وطني و يجب أن نراعي عند تقديرنا لصافي مساهمة الوحدة الحدية من الإستثمار مايلي:

– يجب عند تقدير صافي الإضافة الناتجة عن وحدة واحدة من ا لإستثمار أن نضع في ا لإعتبار القيمة الحالية لتيار الناتج المتوقع من هذه الوحدة من الاستثمار و القيمة الحالية لتيار النفقات المتوقعة في المستقبل طوال حياة المشروع و بمقارنة القيمة الحالية للدخل المتوقع بالقيمة الحالية للنفقات المتوقعة نستطيع اتخاذ قرار بشأن المشروع و ذلك بمقارنة صافي الإضافة إلى الناتج القومي طوال حياة المشروع بحجم الإستثمار في المشروع.

– لحساب مدى مساهمة هذه الوحدة من ا لإستثمار يجب أن نضع في ا لإعتبار أثر هذه الوحدة من الإستثمار على العائد الاجتماعي و ذلك يقتضي أن نضع في الاعتبار الآثار المباشرة و غير المباشرة للاستثمار في المشروع.

أما الآثار المباشرة فتتمثل في: مدى مساهمة المشروع في فرع الإنتاج الذي يعمل فيه . و لمعرفة أثره على الناتج الاجتماعي فيجب أن ندخل في الاعتبار الآثار غير المباشرة على المشروعات الأخرى في الأنشطة الأخرى سواء كانت هذه الأثار إيجابيةأو سلبية, فالإستثمار في مشروع قد يؤدي إلى زيادة الناتج أو الربح في مشروع آخر كما قد يؤدي إنشاءه إلى تخفيض الإنتاج في مشروع آخر في قطاع آخر وهذا يعني أنه لابد من الأخذ في الاعتبار الآثار غير المباشرة للاستثمار في هذا المشروع نتيجة للعلاقات المتبادلة

[1] عمر محي الدين,التنمية والتخطيط الإقتصادي,نفس المرجع السابق,ص:421.

و المتشابكة لهذا المشروع بكافة المشروعات الأخرى على نطاق الاقتصاد الوطني.

3) معيار العامل من القدر المعاد إستثماره "Marginal Per -capita Reinvestment goutient"[1] :

اقترح هذا المعيار كل من **ليبشتين H.Leibenstein** و **جالنسون Galenson** و ذلك في عام 1955 في الولايات المتحدة الأمريكية و قد قدم هذا المعيار بناء على ا لإنتقادات التي وجهها هذان الكاتبان لمعيار الإنتاجية الحدية الإجتماعية حيث أن المعيار لا يركز على خلق تلك القوى الدافعة للنمو في دول متخلفة.

إن الهدف من أي عملية إنمائية هو خلق القوى التي تؤدي إلى الوصول أعلى معدل للنمو و بالتالي إلى أعلى متوسط للدخل الفردي في المدى الطويل و يأتي ذلك عن طريق تعظيم نصيب العامل من رأس المال تحسين نوعية القوى العاملة و مستوى مهارتها و معرفتها الفنية و قدراتها.

يعتمد هذا المعيار أساسا على القدر المعاد استثماره من أي ناتج وطني و هو الفرق بين نصيب العامل من الإنتاج "إنتاجية العمل" الذي ينتجه بمساعدة حجم معين من رأس المال و بين استهلاك السكان زائدا ذلك النصيب الموجه لصيانة و استهلاك و إحلال رأس المال "المعدات و الآلات"،إن نسبة هذا الفائض إلى نصيب العامل من رأس المال تعطي ذلك القدر المعاد استثماره .

يركز هذا المعيار أساسا على فكرة أن الدخل الوطني يقسم أساسا إلى عنصرين هما الأجور و الأرباح فإذا كان الدخل في شكل أجور فإن نسبة المدخر منها تكون معدومة ، أما إذا كان الدخل في شكل أرباح فإن نسبة كبيرة منه تدخر و بالتالي تصبح متاحة للاستثمار

إن زيادة القدر المعاد استثماره من الناتج يقتضي ارتفاع نصيب الربح من الناتج القومي و انخفاض نصيب الأجور الناتج القومي و يأتي ذلك عن طريق زيادة نصيب العامل من رأس المال أي رفع نسبة رأس المال بالنسبة للعمل.

ويتم حساب نصيب العامل من القدر المعاد إستثماره في مشروع معين عن طريق إضافة حجم الاستثمار اللازم للمشروع إلى تلك الكمية التي يعاد استثمارها سنويا من الزيادة في الناتج نتيجة ل لإستثمار في المشروع ثم نقسم المجموع على حجم العمل في الفترة الزمنية موضوع البحث ،كما يتم إختيار المشروعات وفقا لهذا المعيار على أساس المقارنة بين القيمة الحدية للقدر المعاد إستثماره في كافة الاستخدامات.

كخلاصة لما سبق ذكره وبالإضافة إلى المعايير النموذجية السابقة الذكر فإن طريقة تخصيص الموارد المخصصة لبرامج التنمية الإقتصادية تعتمد على الظروف الإقتصادية الخاصة بكل بلد،فبلد يعاني من بطالة مرتفعة و ندرة رؤوس الأموال لا شك أنه سيختار القطاعات و المشاريع التي توفر أكبر قدر ممكن من العمالة مع أقل قدر ممكن من رأس المال ,و بلد آخر يعاني من نقص اليد العاملة و وفرة رأس المال سيختار المشاريع و القطاعات التي تعتمد على قدر أكبر من الرأسمال المادي مع أقل قدر ممكن من عنصر العمل.

[1] عمر محي الدين،التنمية والتخطيط الإقتصادي ، نفس المرجع السابق،ص:431.

المبحث الثالث: مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية.

إن التطرق لموضوع مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية يكتسي أهمية بالغة نظرا لما يثيره هذا الموضوع من نقاش حول تحديد المصادر المناسبة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

المطلب الأول: مصادر التمويل المحلية .

1)الإدخار الحكومي:

يتمثل الإدخار الحكومي في الفائض المحقق على مستوى الموازنة الحكومية حيث تتميز البلدان النامية بإنخفاض معدل ا لإدخار الحكومي فيها و مع ذلك فإنه يعد عنصرا هاما من عناصر تكوين المدخرات الوطنية في هذه البلاد و من المعلوم أن ا لإدخار الحكومي يتوقف على مرحلة النموا لإقتصادي التي تجتازها الدولة فالبلاد التي قطعت مرحلة كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية يرتفع بها معدل الإدخار الحكومي عن غيرها من الدول التي مازالت في المراحل الأولى للنمو[1]

و فيما يلي بعض القواعد التي تؤدي إلى رفع نسبة الإدخار الحكومي في الدول النامية [2]:

-تطوير النظام الضريبي بإعادة النظر في قوانين الضرائب و نظم التقدير و التحصيل

- استحداث ضرائب ملائمة جديدة بهدف إخضاع جميع الأنشطة و منع التهرب الضريبي حتى يتحقق ركن العدالة.

- ترشيد الإنفاق العام.

- الإقلاع تدريجيا عن التوسع في اعتمادات الدعم و ما يترتب عليها من زيادة الإستهلاك.

- التخلص من العمالة الزائدة و خلق فرص عمالة منتجة في قطاعات الإقتصاد القومي الأخرى.

2) إدخار قطاع الأعمال: وينقسم إلى:

أ) مدخرات قطاع الأعمال العام: تتكون من حصيلة ما يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة لها و يتحدد الربح بالفرق بين أسعار السلع المنتجةونفقات الإنتاج مع افتراض ثبات مستوى الضرائب و الواقع أن معظم مشروعات قطاع الأعمال العام في الدول النامية تعاني من مشاكل خطيرة نتيجة عدم توفر الكفاءة الإنتاجية لهذه المشروعات و كذلك ارتفاع مستوى النفقات الخاصة بهذه المشاريع سواء النفقات

[1] حمدية زهران مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة ، دار النهضة العربية، مصر ،1971 ، ص: 128.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف،التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، مرجع سبق ذكره ص: 244.

الخاصة بنفقات الأجور و العاملين أو النفقات الخاصة بمستلزمات الإنتاج و هو ما يؤدي في غالب الأحيان إلى تحقيق خسائر كبيرة على مستوى هذه المشروعات

ب) مدخرات قطاع الأعمال الخاص: و هو ما تقوم به المنشآت و الشركات الزراعية و الصناعيةوالتجارية و الخدمتي الخاصة بإدخاره و تعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر ا لإدخار جمعيا في الدول المتقدمة إقتصاديا كما في الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا الغربية و اليابان و يتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة و على سياسة توزيع الأرباح و على طبيعته و برامجه و خططه في المستقبل[1]

3) مدخرات القطاع العائلي:

تتمثل في الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب و بين الإنفاق على أوجه الإستهلاك المختلفة ، وتتمثل العوامل المحددة لمدخرات القطاع العائلي في الدول النامية فيمايلي:

– **حجم الدخل:** نجد أن الأغلبية الساحقة من السكان في الدول النامية تندرج ضمن أصحاب الدخول المنخفضة لذلك تتجه معظم تلك الدخول إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية من مأكل وملبس و مسكن و عادة ما يكون الميل المتوسط الاستهلاك مرتفعا بحيث لا يسمح بفائض للإدخار.

– **درجة تركز وتوزيع الدخل:** من المعلوم أنه في ظل توزيع سيئ للدخل يزيد حجم الادخار عنه لو أن الدخل كان موزعا توزيعا عادلا، و على ذلك فإن توزيعا للدخل في دولة ما في صالح الطبقات ذات الدخل الأعلى لابد و أن يؤدي إلى زيادة الادخار و العكس صحيح و هذا ما يميز الدول النامية ، وبالإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى أهمها:

– أسعار الفائدة السائدة و توقعات المستقبل بارتفاعها أو استقرارها أو انخفاضها.

– مدى انتشار البنوك و المؤسسات الادخارية و وفرة و تنوع الأوعية الادخارية.

–الاتجاهات العامة للأفراد لحيازة الثروات و الرغبة في حيازة أموال المقابلة حاجات المستقبل.

4) الضرائب:

تعد الضرائب من أبرز وسائل التمويل الإجباري في ا لإقتصاديات بوجه عام و في إقتصاديات الدول النامية بوجه خاص و هي تمثل إقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة للإهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة من جهة و من جهة أخرى لا تؤدي إلى إعاقة النشاط الإقتصادي أو محاولة التهرب منها[2].

---

[1] محمدعبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي،التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003 ،ص:240-241.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية ، مرجع سبق ذكره، ص: 243.

5)القروض الداخلية كمصدر من مصادر تمويل برامج التنمية الإقتصادية:

تتمثل القروض الداخلية في تلك المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة من الغير سواء كانوا أفرادا أم بنوكا أم هيئات خاصة أو عامة مع التعهد بردها و بدفع فائدة عنها وفقا لشروط معنية ,و الواقع أن ا لإلتجاء للقروض الداخلية من أجل التمويل الإنمائي لا يزيد من عبء الدائنية الإجمالية للاقتصاد القومي حيث يكون المجتمع دائنا لنفسه بصورة تؤدي إلى نقل الدخول من القطاع الخاص إلى القطاع العام أو من استخدام معين لإستخدام آخر و قد تلجأ الدولة للقروض لغير هدف تمويل التنمية كأن تلجأ للقروض الإجبارية في حالات الأزمات التي تخشى معها انتشار التضخم و الأصل في القرض أن يكون اختياريا و هو ما يفرقه عن الضريبة إلا أن الإلتجاء للقرض الإجباري غالبا ما يكون في ظروف استثنائية كضعف ثقة الأفراد في الدولة و تراخي إقبالهم على الإقراض أو في ظروف التضخم كما ذكرنا سابقا.

أ) **شروط نجاح سياسة ا لإقتراض الداخلي:** تتحدد فعالية سياسة الإقتراض الداخلي إذا ما استخدمت حصيلة القروض لأهداف التمويل الإنمائي و في هذا الخصوص يتعين مراعاة اعتبارين رئيسيين هما :

– **مصدر القرض:** من حيث مصدر القرض تتطلب السياسة الرشيدة أن يكون مصدر القروض الداخلية الأموال التي كانت موجهة وجهة استهلاكية عامة أو وجهة إنتاجية لا تتماشى مع قرارات التنمية الإقتصادية ، كذلك يتعين أن تمتد القروض إلى المكتترات المعطلة أو غير الموظفة توظيفا استثماريا و ذلك في حالة عدم وصول الجهاز الإنتاجي لمرحلة عالية من التشغيل إذ يؤدي اقتطاع هذه الفوائض غير المشغلة إلى رفع مستوى التشغيل و الإنتاج دون حدوث آثار تضخمية

– **مآل أو مصرف القرض** [1]:يقتضي المنطق السليم للتمويل أن تستخدم حصيلة القروض في تمويل المشروعات الإنتاجية الممولة لنفسها بنفسها حيث يمكن أن تغل عائدا يغطي أقسام استهلاك القرض وفوائده و لذلك فإن مصرف القرض يترتب عنه آثار متفاوتة بتفاوت الهدف منه.

فإذا كانت القروض تستهدف تغطية نفقات استهلاكية أو إجراء توزيع نفقات تحويلية تنتهي با لإستهلاك فإن الجيل الحاضر يتمتع بكل مزايا القرض و لا يعتبر القرض عبئا عليه ، و إذا كانت القروض تستخدم لتغطية نفقات استثمارية ترفع من الإنتاجية القومية و من حجم الدخل القومي فإن ارتفاع آثارها الإقتصادية يخفف العبء عن الجيل المقبل و لكن عبئها على الجيل الحالي يرتبط بالأعباء الضريبية اللازمة لخدمتها و هو ما يثير مشكلة التوزيع بين الضرائب المباشرة و غير المباشرة و توزيع العبء الاقتصادي بين الفقراء و الأغنياء.

[1] حمدية زهران، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة ، مرجع سبق ذكره ،ص: 257.

6) الإصدار النقدي أو التمويل بالتضخم :

يعتبر التمويل عن طريق التضخم من المسائل التي أثارت كثيرا من الجدل العلمي و بخاصة بالنسبة للإقتصاديات النامية و قد أسفر أسلوب التمويل التضخمي عن نتائج مختلفة في عدة دول بحيث تمكنت بعضها من تلافي خطره بينما تعرضت دول أخرى لمساوئه,و بالرغم من أن التضخم يعتبر من الوسائل الهامة لتكوين الإدخار الإجباري إلا أن العديد من المآخذ توجه إليه أهمها:

– حقيقة أنه قد يخلق جوا ملائما للتوسع في الإنتاج إذا كانت هناك موارد معطلة إلا أنه يترتب عليه إزدياد الفروق في دخول الأفراد لأنه يؤدي إلى زيادة دخول طبقة أرباب الأعمال و التجارة ، وإلى إفقار أصحاب الدخول الثابتة.

– ليس هناك ما يضمن إعادة استثمار الأرباح المترتبة على التضخم في مشروعات التنمية الإقتصادية، أضف إلى هذا أن التضخم إن تجاوز حدودا معينة فقد يترتب عليه فقدان الثقة في العملة وتدهور ميزان المدفوعات بسبب الإقبال على الواردات الأجنبيةواختلال ميزان المدفوعات مما يؤدي لعرقلة التقدم الإقتصادي وخاصة إذا كانت الدولة تعتمد على الإستيراد في توفير حاجاتهامن سلع الإنتاج.

– إن سياسة التمويل التضخمي في الدول النامية، و إن بدت ناجحة في تمويل التوسع في النشاط الاقتصادي في فترات الحروب إلا أنها غالبا ما تكون مشكوكا فيها في الأوقات العادية و ذلك بسبب حساسية البلدان النامية للتضخم النقدي [1] .

7) تمويل برامج التنمية الاقتصادية عن طريق فائض حصيلة التجارة الخارجية:

تستمد حصيلة الصادرات أهميتها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية من أكثر من اعتبار فمن ناحية تعتبر حصيلة الصادرات محددا لقدرة البلد على ا لإستيراد و من ثم فهي تحدد بطريقة غير مباشرة قدرة الإقتصاد الوطني على التوسع في تكوين رأس المال ذلك أن حصيلة الصادرات تعد من المصادر الرئيسية للصرف الأجنبي اللازم لتمويل استثمارات برامج التنمية الإقتصادية, و من ناحية أخرى تواجه حصيلة الصادرات مايترتب على ا لإقتراض الخارجي من أعباء السداد و لذلك تقوم بدور بارز في الوفاء بأعباء خدمة الإستثمارات المباشرة أو الديون الأجنبية التي اعتمد عليها في فترة سابقة لتمويل التنمية الإقتصادية.

– إن أهم ما يميز صادرات البلدان النامية أنه ا تتكون في أغلبها من صادرات المنتجات الأولية مما عرض هذه الدول لمشاكل خطيرة أهمها:

– مشاكل على المدى القصير تتمثل في عدم استقرار أسواق المنتجات الأولية و تعرضها للتقلبات المستمرة و التي تنعكس في صورة تقلب في كل من حجم و أسعار الصادرات.

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،محمد علي الليثي ، التنمية الإقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها الدار الجامعية الإسكندرية، مرجع سبق ذكره، ص: 256 .

– مشاكل على المدى الطويل تتمثل في تراخي الزيادة في حجم و أسعار الصادرات بحيث يتحرك معدل التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية.

– من خلال ما سبق يتبين لنا أنه لا يمكن للبلدان النامية الإستفادة من قطاع التجارة الخارجية في مجال تمويل برامج التنمية الاقتصادية إلا إذا تهيأت لها الفرصة لزيادة صادراتها بأسعار مجزية و مستقرة و إذا إتخذت أساليب إيجابية في سبيل تنويع الصادرات و تدعيم الأجهزة الإنتاجية بحيث تتكامل مع باقي الأهداف التي تؤدي في نهاية إلى توسيع آفاق التبادل التجارة و استخلاص حصيلة تمويلية كافية و مستمرة لمواجهة إحتياجات تكوين رأس المال من العملات الأجنبية.[1]

المطلب الثاني: مصادر التمويل الأجنبية .

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية الاختيارية و الإجباري عن الوفاء بحاجات الإستثمار في الدول النامية أي نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية[2] لذلك نجدها تحصل على الفارق من مصادر التمويل الخارجية، و تتمثل مصادر التمويل الأجنبية أساسا فيما يلي:

1) القروض الخارجية:

يقصد بها تلك القروض التي تمنح من طرف الدول أو البنوك الأجنبية و المنظمات الدولية للدول النامية من أجل تمويل البرامج و خطط التنمية الإقتصادية المعدة من طرف الدول الناميةوذلك في حالة عدم كفاية الموارد المحلية لتغطية أعباء و تكاليف هذه البرامج و من حيث هيكل هذه القروض و أنواعها فهي[3]:

أ) القروض الحكومية الثنائية: تتمثل في القروض التي يتم التعاقد عليها بصورة رسمية بين الدول النامية والدول المتقدمة ،و تتميز هذه القروض بأنها قروض طويلة الأجل تصل في بعض الأحيان إلى ثلاثين عاما ولكن من ناحية أخرى فهي قروض ذات أسعار فائدة مرتفعة تصل إلى 7 % ، 6 % في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا على التوالي.

ب) القروض المعقودة بين الدول النامية و المنظمات الدولية المتعددة الأطراف: تمثل القروض الخارجية التي تحصل عليها الدول النامية من المنظمات و الهيئات الدولية المتعددة الأطراف وزنا لا يستهان به في إجمالي حجم القروض للدول النامية و يلاحظ أن معظم هذه الهيئات وخاصة بنوك التنمية الإقليمية والمنظمات الأوروبية و البنك العالمي الأمريكي للتنمية تعمل طبقا للقواعد التجارية التي تحكم أي مشروع خاص ومن ثم ترتفع أسعار الفائدة التي تطلبها هذه الهيئات على القروض التي تقدمها للدول الناميةويتراوح

---

[1] حمدية زهران ، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، مرجع سبق ذكره ، ص: 382.

[2] ففي عام 1988 بلغ مجمل الاستثمار في الدول النامية الأقل دخلا 18 % من إجمالي الناتج المحلي في حين بلغت مدخراتها 14 % فقط و ذلك خارج الهند و الصين و مجموعة الدول النامية متوسطة الدخل

[3] حامد عبد المجيد دراز ، سميرة إبراهيم أيوب ، مبادئ المالية العامة،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2002،ص:368 .

سعر الفائدة بين 6,35 % و 8,5 % ، يعد هذا السعر مرتفع نسبيا الأمر الذي يؤدي إلى تزايد أعباء الديون الخارجية في الدول النامية.

ج) القروض المقدمة من الهيئات الأجنبية الخاصة: تمثل أعباء القروض الخارجية المقدمة من الهيئات الأجنبية الخاصة إلى الدول النامية نسبة هامة في مجموع أعباء القروض الخارجية للدول النامية وعادة ما تأخذ القروض المقدمة من الهيئات الأجنبية الخاصة شكلين رئيسيين:

– **قروض الصادرات أو تسهيلات الموردين:** تتمثل في القروض الائتمانية التي تقدمها الشركات الأجنبية الكبرى و كبار المصدرين و غيرهم من الموردين الأجانب لتوريد سلع و خدمات للبلد المقترض و يشرط أن تكون هذه القروض مضمونة من جانب حكومات الدول المقترضة و تتميز هذه القروض بأنها تمتد لفترات متوسطة لا تزيد عن خمس سنوات ، كما أن سعر الفائدة المستحق عليها يتحدد في ضوء السعر السائد في سوق الإقتراض طويل الأجل في الأسواق العالمية و هو يتراوح بين 14 و 8 % .

– **القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية الأجنبية الخاصة:** و تشمل تلك القروض و التسهيلات المصرفية التي تمنحها هذه البنوك إلى الدول النامية لتمويل العجز الموسمي والمؤقت في حصيلة النقد الأجنبي و يتم تحديد سعر الفائدة على هذه القروض في ضوء سعر الفائدة المستحق على القروض قصيرة الأجل السائدة في البلد الذي يوجد به البنك و حركة أسعار الفائدة في الأسواق الدولية التي تقدم قروض قصيرة الأجل و تتميز هذه القروض بأنها قروض صعبة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المستحقة عليها أو بسبب قصر آجال استحقاقها[1].

إن الإستغلال السيئ للقروض الأجنبية من طرف الدول النامية أدى إلى ظهور مشكلة المديونية في هذه الدول و لا شك أن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية قد أثرت تأثيرا بالغا على عملية التنمية الإقتصادية بها و قد إرتبط هذا التأثير بحجم المدفوعات الخارجية المتزايدة التي تتحملها الدول النامية لخدمة أعباء هذه الديون[2].

2) الإستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة:

يحتل الاستثمار الأجنبي مكانة بارزة من حيث تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية إذ أن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الإستثمار المحلي ، و قد بلغ المتوسط السنوي لتدفق الإستثمارات الأجنبية بمختلف أنواعها نحو الدول النامية ما بين 16-20 مليار دولار كمتوسط في منتصف الثمانينات من القرن الماضي, و تنقسم الاستثمارات الأجنبية إلى:

[1] حامد عبد المجيد دراز ، سميرة إبراهيم أيوب ، مبادئ المالية العامة،نفس المرجع السابق،ص:374.

2 j.s.sanchez arnau, dette et développement, opu, Alger, 1982, p : 161.

أ) الإستثمارات الأجنبية المباشرة: تمثل أحد أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال نحو الدول النامية إذ شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتأتية من الشركات المتعددةالجنسيات معظم هذه الاستثمارات وعلى الرغم من أن ثلاثة أرباع نشاط هذه الشركات كان في الدول المتقدمة و الربع فقط في الدول النامية إلا أن نشاطها في هذه الدول مافتأ يزداد من سنة لأخرى حيث أن الإستثمارات الجديدة لهذه الشركات في الدول النامية ارتفعت من 2,8 مليار دولار كمتوسط سنوي خلال فترة السبعينات إلى 19.7 مليار دولار أمريكي كمتوسط سنوي خلال عقد الثمانينات[1] ,و لعل أهم المنافع التي تعود على الدول النامية من تنامي نشاطات هذه الشركات لا يقتصر فقط على انتقال رؤوس الأموال و إنما يتمثل في ما يلي :

- يترتب على نشاط هذه الشركات في الدول النامية إنتاج كميات أكبر ونوعية أجود من السلع و الخدمات.
- تزايد الإيرادات الحكومية نتيجة تزايد نشاط تلك الشركات.
- خلق جو من المنافسة بين هذه الشركات و الشركات المحلية مما يسهم في رفع كفاءة و مردودية الاستثمارات المحلية.
- نقل التكنولوجيا الحديثة و الفنون الإنتاجية المتطورة نحو الدول النامية.

و مع هذه المزايا فقد وجهت انتقادات لهذا النوع من الاستثمارات أهمها:

- تحويلات الأرباح إلى الخارج و ما يترتب عن ذلك من إختلالات في موازين مدفوعات الدول النامية.
- الأعباء و التكاليف التي تتحملها الدول النامية في سبيل جذب الشركات المتعددة الجنسيات كتخفيضات الضرائب منح الامتيازات و الأراضي و العقارات بأثمان مدعمة ... الخ.
- السلوك الاحتكاري الذي قد تمارسه هذه الشركات على مستوى أسواق هذه الدول.
- الإتاوات العالية التي تحصل عليها الشركات الأم مقابل حقوق الاختراع و عمولات المبيعات.
- استخدام التكنولوجيا الغير ملائمة للدول النامية.

ب)الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة: هي قليلة إذا ما قورنت بنسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية ككل نحو الدول النامية ، حيث قدرت نسبتها خلال الفترة 1960–1975 أقل من 10 % كمتوسط من إجمالي الاستثمارات المتدفقة نحو الدول النامية و قد بلغ حجم الاكتتاب في السندات الدولية التي تصدرها الدول النامية ذات السمعة الجيدة في عام 1978 حوالي 5 مليار دولار أي ما نسبة 25 % من قيمة السندات الدولية المصدرة،إلا أن هذه النسبة انخفضت في أوائل الثمانينات لتبلغ3,5 % من قيمة السندات الدولية المصدرة خلال سنة 1984

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليتي ، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها الدار الجامعية الإسكندرية، مرجع سبق ذكره ص: 295.

وعموما فإن الأسباب التي أدت إلى تردي نسبة ا لإستثمارات الأجنبية غير المباشرة تتمثلل أساسا في عدم استقرار أسعار صرف عملات الدول النامية بالإضافة إلى أزمة المديونية التي كانت تعاني منها معظم الدول النامية ابتداء من عقد الثمانينات و هو ما أثر بالسلب على المركز المالي و قابلية السداد لهذه الدول.

3) المنح و المعونات المقدمة من الدول و الهيئات الأجنبية: تعتبر المعونات المقدمة من طرف من الدول الصناعية المتقدمة و الهيئات الدولية الذي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض و يرجع ذلك إلى عدم قدرة هذه الدول على تحمل أعباء القروض الخارجية و قد شكلت المعونات الرسمية في عام 1988 حوالي 6,6 % من إجمالي الناتج القومي لمجموعة الدول النامية شديدة الفقر[1]،و مع ذلك فمن الصعب إيجاد علاقة ارتباط بين المعونات و درجة تحسن الأداء الاقتصادي و ذلك لعدة أسباب أهمها:

صغر حجم المعونات المقدمة،بالإضافة إلى إفتقار الدول المتلقية للمعونات في معظم الأحوال إلى السياسات الإقتصادية الملائمة التي تمكنها من تحقيق أقصى فائدة منها.

المبحث الرابع: جهودالدول النامية من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية .

إن ا لمتتبع للأوضاع الاقتصادية لمختلف بلدان العالم يمكن أن يلاحظ مدى ا لإختلاف الواضح بين اقتصاديات هذه الدول سواءا من حيث حجم أوهيكل اقتصادياتها و يجمع معظم الباحثين الإقتصاديين على تصنيف دول العالم إلى دول متقدمةودول نامية ،فما هي خصائص و مميزات إقتصاديات الدول النامية ؟ وماهي أبرز المراحل التي مرت بها عملية التنمية في هذه الدول؟

المطلب الأول: خصائص و مميزات إقتصاديات الدول النامية.

تتميز اقتصاديات الدول النامية عن اقتصاديات الدول المتقدمة بعدة خصائص نوجز أهمها فيما يلي[2] :

1) هيمنة الإنتاج الفلاحي و الإستخراجي و تخلف الإنتاج الصناعي:

إن طابع اقتصاد الدول النامية هو سيطرة الإنتاج الزراعي و النشاط الاستخراجي إذ يزيد نصيب هذا النشاط في مجمل النشاط الوطني على 40 % بالنسبة الدول النامية بينما نجده لا يتعدى 20 % في الدول المتقدمة ،و على العكس فإن حصة الإنتاج الصناعي للدول النامية يقل عن 25 % في مقابل نسبة تزيد

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليتي ، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها الدار الجامعية الإسكندرية ،نفس المرجع السابق،ص: 280.

[2] بلعزوز بن علي ، أثر سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية *حالة الجزائر*، أطروحة دكتورة ،جامعة الجزائر، 2004 ، ص: 136-137

على 50 % في الدول الصناعية لذا حق أن توصف الدول النامية بالبلاد الزراعية أو الإستخراجية و الدول المتقدمة بالبلدان الصناعية.

2)ارتفاع أهمية التجارة الخارجية:

إن سيادة اقتصاديات الدول النامية للإنتاج الفلاحي و الإستخراجي و تخصصها في إنتاج سلعة أوأكثر تكون معدة للتصدير يدفع بهذه الدول إلى الاعتماد الكلي على التجارة الدولية لتصريف مواردها الأولية و الزراعية في مقابل استيراد حاجاتها من السلع الأخرى و هذا ما يعبر عنه ب إرتفاع درجة انفتاح إقتصاديات البلاد النامية على السوق العالمية، و هو ما يجعل إقتصاديات هذه الدول مرتبطة كليا بتغيرات وتقلبات اقتصاديات الدول المتقدمة والأسواق العالمية الشيء الذي نتج عنه أن معظم الدول النامية تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها بسبب قلة ميل حصيلة الصا درات للإرتفاع نتيجة عدم تنوع المنتجات المصدرة وإنخفاض أسعار هذه المنتجات و كذلك بسبب إرتفاع الواردات من المنتجات المصنعة و حتى المنتجات الزراعية الغذائية.

3)انخفاض الدخل الوطني:

تتميز الدول النامية بانخفاض حجم دخلها الوطني إذا ما قورن بحجم الدخل الوطني للدول المتقدمة مما ينتج عنه انخفاض الدخل الفردي و من ثم انخفاض مستوى الاستهلاك و الادخار ،كما أن هيكل توزيع الدخل يتميز بسوء توزيع الثروة حيث نجد أن معظم الثروة تتمركز في أيدي عدد قليل من الأفراد و لا تحصل الأغلبية العظمى لأفراد المجتمع إلا على نصيب بسيط من هذه الثروة.

4)ندرة رؤوس الأموال:

إن ندرة رؤوس الأموال في الدول النامية ينعكس على نوعية استغلال الموارد الطبيعية و البشرية المتاحة في هذه البلدان و إذا ما استثنينا الدول النفطية من مجموع الدول النامية نجد أغلبيتها تعاني من مشكل قلة رأس المال حتى و إذا ما توفرت الموارد الاقتصادية فهي لا تزال بدون استثمار[1]

5) إنخفاض مستوى الإنتاج و الإنتاجية:

تتميز معظم اقتصاديات الدول النامية بانخفاض مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج مما يؤدي إلى إنخفاض الإنتاج الكلي و تعود أسباب إنخفاض الإنتاجية في هذه الدول إلى[2]:

- إنخفاض نوعية القوى العاملة من حيث مستوى التأهيل و التدريب.
- قلة الإمكانيات الحديثة و عدم كفايتها و تخلف الفن الإنتاجي لها.
- انتشار البطالة (خاصة منها المقنعة).

[1] بوعوينة سليمة ،ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر، رسالة ماجيستير ك.ع.إ ،جامعة الجزائر،2003، ص: 18.

[2] بوساق كريمة ،سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية حالة الجزائر، رسالة ماجيستير، ك.ع.إ , جامعة الجزائر،2004 ص: 35-36.

- انعدام الحوافز المادية و المعنوية أمام العاملين.
- سوء و عدم تناسق استغلال الموارد الطبيعية و البشرية و المالية مما يساهم في الارتفاع في النسبي في الطاقات العاطلة.

6) تدخل الدول لإحداث التنمية:

لما كانت عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية تتطلب تغييرا في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية من أجل خلق الجو المناسب لبدء عملية التنمية و العمل على استمرارها و المحافظة عليها ، كان لابد من تدخل الدولة بمؤسساتها المختلفة للإشراف على كل مراحل خططها التنموية ، لهذه كان طابع تدخل الدولة في النظم الاقتصادية المتخلفة هي إحدى أهم السمات خاصة ما تعلق بتدخل الدولة في إقامة الهياكل والأنشطة الاقتصادية الأساسية الضرورية للقطاع الزراعي والصناعي و خاصة مرافق الري و الطاقة و النقل و المواصلات كما تتدخل الدولة في إنشاء المرافق الاجتماعية الأساسية كالصحة و التعليم و الثقافة[1].

يوضح الجدول الموالي نصيب الفرد من الدخل القومي في بعض الدول المتقدمة والنامية:

جدول رقم (1-1) : نصيب الفرد من الدخل القومي في بعض الدول المتقدمة والنامية.

الوحدة:دولار امريكي.

السنوات	1963	1967	1968	1969	1988	1997
الدول المتقدمة في مجموعها	1620	2140	2290	2480	17080	25700
الدول النامية في مجموعها	140	170	180	190	750	1250
الولايات المتحدة الأمريكية	2854	3661	3898	4237	19840	28740
كندا	1928	2609	2810	3068	16960	19290
فرنسا	1570	2105	2293	2552	16090	26050
أستراليا	1643	2036	2254	2434	12340	20450
اليابان	630	1050	1231	1410	2120	27850
*البرازيل	254	266	286	296	2160	4720
*المغرب	164	168	185	186	830	1250
*الهند	85	82	81	88	340	390
*آثيوبيا	44	-	-	-	120	110

المصدر: محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، مرجع سبق ذكره ص: 27.

*: دولة نامية.

1 بلعزوز بن علي ،أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، مرجع سابق،ص:138.

المطلب الثاني :مراحل تطورنماذج التنمية الإقتصادية في الدول النامية.

إن المتتبع لمختلف نماذج و سياسات التنمية الإقتصادية التي طبقت في الدول النامية يمكن أن يلاحظ أن هذه النماذج والسياسات قد مرت بمرحلتين مختلفتين:

1) مرحلة التنمية المخططة:

يمكن تسميتها بمرحلة تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق تدخل الدولة، إمتدت من بداية عقد الخمسينات من القرن العشرين إلى غاية نهاية فترة السبعينات من نفس القرن ،ضمت هذه المرحلة" فترة ما يسمى بالعهد الذهبي للنمو الإقتصادي (1960-1973) بإعتبار أن العديد من الدول النامية شاركت في النمو الإقتصادي الذي شهدته هذه الفترة ، حيث بلغ عدد الدول النامية التي فاق فيها معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد معدل: 2.5 % سنويا 43 بلد، الأمر الذي كان يعني أن الدخل الحقيقي للفرد في هذه الدول كان سيتضاعف خلال 28 سنة أو أقل"[1].

- "كما يلاحظ أن بعض الدول النامية قامت بأدوار ضخمة تشمل ليس فقط الدور الحمائي، بل الرعائي والإشراف، وتوجيه الحياة الإقتصادية بإعتبارها المالك، المستخدم ، المنظم، السوق، البنك مع تضييق دور القطاع الخاص والمبادرات الفردية، بل بالحلول مكانها، وأنه لكي يكون التدخل منظما ورشيدا فإنه يمارس من خلال التخطيط"[2]

- إن تطبيق هذا النموذج من قبل معظم الدول النامية أملته الظروف الإقتصادية السائدة في هذه الدول خلال تلك الفترة ، إذ أن معظمها كان يعاني من تفكك وضعف البنية الإقتصادية بالإضافة إلى إنتشار الفقر والبطالة كما أن عجز القطاع الخاص وعدم قدرته على النمو قد حتم على هذه الدول تطبيق سياسات ونماذج تنموية مبنية التدخل الفعال للدولة في المجال الإقتصادي، كما شجع بروز تيارات ومدارس إقتصادية[3] مساندة لتدخل الدولة في المجال الإقتصادي الدول النامية على تبني هذا الاسلوب.

2) مرحلة الإصلاحات الإقتصادية :

يمكن تسميتها بمرحلة تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق تطبيق سياسات التعديل الهيكلي ، إمتدت هذه المرحلة من بداية فترة الثمانينات من القرن العشرين إلى غاية العقد الحالي ، إذ مع بداية فترة الثمانينات عانت معظم الدول النامية[4] من إختلالات مالية ونقدية نتيجة إنخفاض موارد النقد الأجنبي بسبب إنخفاض أسعار المواد الأولية، بالإضافة إلى إرتفاع حجم الديون الخارجية نتيجة تمويل مخططات التنمية الإقتصادية

---

[1] علي عبد القادر ، الطرق الكمية لتحليل الأداء التنموي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ،موقع:
-api.org/c10_first.htmwww.arab, (2005 -1-15).

[2] علي عبد الله، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلين مجلة الباحث: عدد 2 ، جامعة ورقلة ،2003، ص:100.

[3] على غرار المدرسة الكيترية والمدرسة الإشتراكية.

[4] بإستثناء دول جنوب شرق أسيا.

عن طريق الإقتراض الخارجي، تزامن ذلك مع بروز تيار إقتصادي ذو توجه نيو كلاسيكي دعى إلى تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق تفعيل أليات السوق وتحرير العلاقات الإقتصادية ودعم القطاع الخاص والتقليل قدر الإمكان من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وقد تزعم هذا التيار هيئات إقتصادية دولية على رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي[1].

في ظل هذه الأجواء تبنت معظم الدول النامية أسلوب جديد في تحقيق التنمية الإقتصادية يتمثل في تطبيق إصلاحات هيكلية تحت إشراف صندوق النقد الدولي تضمنت تنفيذ مجموعة من الإجراءات تتمثل في[2] :

– إجراءات التثبيت على المدى القصير: هدفت إلى إستعادة التوازنات الإقتصادية الكلية عن طريق تخفيض قيمة العملة،رفع معدلات الفائدة وتحرير الأسعار.

– إجراءات التعديل الهيكلي على المدى المتوسط والطويل: هدفت إلىإرساء نظام إقتصادي ليبيرالي عن طريق خوصصة المؤسسسات العمومية ، القيام بإصلاحات ضريبية وجمركية : إصلاح المنظومة المصرفية وتحرير التجارة والإستثمار.

المطلب الثالث: التجارب التنموية لبعض البلدان النامية "مصر ،كورياالجنوبية،المكسيك".

تعددت وإختلفت التجارب التنموية للدول النامية بإختلاف أنظمتها وظروفها الإقتصادية، ومن أجل التعرف على بعض هذه التجارب إرتأينا إختيار تجارب ثلاث بلدان هي :

1) تجربة مصر التنموية:

يعتبر الإقتصاد المصري مثالا جيدا لإقتصاد في مرحلة إنتقالية شهد تحولا من سياسات التخطيط المركزي نحو إصلاحات ترتكز على تقوية أليات السوق،" وعلى غرار العديد من نظيراتها من الدول النامية تبنت الحكومة المصرية في أوائل الستينات نموذج التخطيط المركزي كأسلوب للتنمية ،وقامت تبعا لذلك بتنفيذ مجموعة من إجراءات التأميم والإمتلاك الحكومي و إعتمدت سياسات توجيهية شملت معظم النشاطات ، وبعد نجاحات أولية ، إستنفذ النظام قدراته وحدوده في أواخر الستينات ، ويتضح ذلك من خلال الهبوط المضطرد في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من معدل سنوي قدره 6.4 % خلال فترة الخطة الخمسية الأولى" 1960-1964" إلى حوالي 2,9 % خلال الفترة " 1970-1974" .بسب تدني كفاءة وإنتاجية معظم القطاعات الإقتصادية "[3].

وإبتداءا من سنة1974 تبنت الحكومة المصرية سياسة إقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الباب المفتوح إذ نفذت الحكومة من خلال هذه السياسة مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية التي هدفت أساسا إلى

1. Mohamed dahmani, les voies de développement dans l'impasse, opu, Alger, 1987, p : 24.
2. Saadoudi.m, l'économie de développement a l'épreuve de de la mondialisation, op-cit, p:9.
3 علي أحمد البلبل ،محمد مصطفى عمران ،أيتن فتح الدين،التطور والهيكل المالي والنمو الإقتصادي حالة مصر "1974-2002 "مجلة أوراق عدد:02 صندوق النقد العربي، أبو ظبي،2004 ،ص:09 موقع:
www.amf.org.ae/vArabic/storage/other/EPI%20DEPT/PUBLICATIONS/Econnomic/egypt%20case.pdf

تشجيع الإستثمارات الأجنبية ،وبالرغم من إرتفاع الإستثمارات الخاصة والأجنبية بشكل ملحوظ ، إلا أن الجزء الأكبر منها إتجه نحوقطاعات السياحة والنفط بدلا من التوجه نحو قطاعات يمكنها تحسين إنتاجية الإقتصاد وقدرته التصديرية كالقطاع الصناعي مثلا ، ومع ذلك تمكن الإقتصاد المصري من الحفاظ على معدل نمو مرتفع فاق 8 % سنويا حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين.

ومع نهاية فترة الثمانينات تعرض الإقتصاد المصري لأزمة إقتصادية خطيرة نتيجة إنهيار أسعار النفط والكساد العالمي بالإضافة إلى إرتفاع حجم الدين الخارجي الذي بلغت نسبته 151 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة1990 كما إرتفع العجز الموازني ليصل إلى 24 % من PIB وسجل معدل التضخم رقما قياسيا ببلوغه24 % خلال نفس السنة [1]، "وأمام هذا الوضع لجأت الحكومة إلى تطبيق برنامج إصلاح إقتصادي شامل خلال الفترة" 1991-1997" بمساعدة صندوق النقد الدولي والذي تضمن مجموعة من السياسات المالية والنقدية التي تهدف إلى إستعادة الإستقرار الإقتصادي بالإضافة إلى تطبيق برنامج تعديل هيكلي يهدف إلى إرساء قواعد إقتصاد السوق" [2] .

وبالموازة مع تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية فإن الحكومة المصرية لم تتخل عن إتباع أسلوب تخطيط التنمية بل تم تكييفه وفقا لمتطلبات وقواعد إقتصاد السوق إذ تم تنفيذ خمس خطط تنموية منذ سنة 1982 كان أخرها الخطة الخمسية الخامسة "2002-2007"[3] ، وما ميز هذه الخطط أنها إعتمدت أسلوب التخطيط بمشاركة القطاع الخاص كأحد أليات التخطيط التأشيري بالإضافة إلى أن الإهداف التي حددت لهذه الخطط تتوافق مع التوجه الإقتصادي الليبيرالي الذي تبنته الحكومة المصرية.

جدول رقم (1-2) : تطور أهم المؤشرات الإقتصاديةالكلية للإقتصاد المصري خلال فترات معينة

الوحدة : (%).

الفترات	معدل النمو الحقيقي	معدل نمو إنتاجية عوامل الإنتاج	معدل الإستثمار
1979-1974	6,9	3,6	31،1
1984-1980	4,7	0,55	27,4
1989-1985	4,4	2,4-	30
1994-1990	3,2	1,65-	22,3
2002-1995	5,4	0,4	18,2

المصدر: علي أحمد البلبل ،وأخرون،التطور والهيكل المالي والنمو الإقتصادي،حالة مصر " 1974-2002" مرجع سبق ذكره ،ص:37.

[1] علي أحمد البلبل ،محمد مصطفى عمران ،أيتن فتح الدين،التطور والهيكل المالي والنمو الإقتصادي حالة مصر "1974-2002، نفس المرجع السابق ص:11.

[2] محمد عبد العزيز عجمية, إيمان عطية ناصف,التنمية الإقتصادية"دراسات نظرية وتطبيقية"، مرجع سبق ذكره، ص:358.

[3] وزارة التخطيط المصرية ،ملخص الخطة الخمسية الخامسة للتنمية، موقع: www.mop.gov.eg.(2005-4-3) .

2) التجربة التنموية لكوريا الجنوبية:

تعد تجربة كوريا الجنوبية من أنجح التجارب التنموية التي طبقت في الدول الناميةو التي سمحت في فترة وجيزة نسبيا من انتقال هذا البلد من صف الدول النامية إلى صف الدول المصنعة حديثا إذ أنها تعد مثالا عن النموذج التنموي الذي طبق في دول جنوب شرق أسيا[1]، أو مايعرف بالنمور الأسياوية[2].

يمكن استعراض تجربة كوريا الجنوبية في مجال التنمية الاقتصادية عبر النقاط التالية[3]:

أ) إنطلاق إستراتيجية التنمية: عن طريق تنفيذ مخططات اقتصادية متنوعة و مختلفة إبتداءا من فترة الستينات وإلى غاية نهاية فترة الثمانينات من القرن العشرين،كما ارتكزت ا لإنطلاقة الصناعية على الصناعة الخفيفة التي تستعمل عدد كبير من اليد العاملة و ذلك خلال عقد الستينات مما ساهم في إنشاء عدد كبير من المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة التي ساهمت في رفع حجم الصادرات الكورية،ومع بداية عقد السبعينات من القرن العشرين تحول اهتمام السياسة الصناعية إلى الصناعات الثقيلة و ذلك بموجب المخطط المطبق ما بين سنتي 1972-1976 مما ساهم في إنشاء أقطاب صناعية خاصة بصناعة الحديد و السفن و الصناعة البتروكيميائية .أما خلال فترة الثمانينات فقد ارتكزت السياسة الصناعية على إستخدام المزيد من التكنولوجيا العالية خاصة في ميدان الإلكترونيك و الميكانيك و صناعة الآلات والمركبات و شبه الناقلات.

يتبين لنا مما سبق أن كوريا الجنوبية اعتمدت في استراتيجياتها التنموية على التطبيق المزدوج لسياسة ترقية الصادرات و سياسة إحلال الواردات مما أدى إلى توجه الاقتصاد الكوري نحو التخصص في مجالات نشاط معينة كصناعة الحديد و بناء السفن و السيارات و الإلكترونيك.

ب) دور الدولة: استطاعة الدولة الكورية من خلال تدخلها في الحياة الاقتصادية أن تحدد منذ سنة 1962 أكبر المحاور الاستراتيجية للتنمية من توجيه الإستثمارات و إقامة المشاريع الضخمة و إنشاء جهاز مصرفي فعال.

---

[1] تضم هذه المجموعة كل من كوريا الجنوبية ،تايوان،هونغ كونغ، تايلندا ،ماليزيا ،إندونيسيا سنغافورة.

[2] علي غربي و آخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003،ص:55.

[3] اسماعيل شعباني ، مقدمة في إقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

يوضح الجدول التالي التطور الذي شهده الإقتصاد الكوري الجنوبي:

جدول رقم (1-3): تطور أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية لكوريا الجنوبية خلال سنوات "70-80-90-2003"

	1970	1980	1990	2003
الناتج الداخلي الخام "مليار دولار أمريكي"	8.62	62.14	271.7	605
معدل نمو PIB (%)	10.6	7.7	8.5	3.1
نصيب الفرد من PIB دولار أمريكي	270	1630	6281	أكثرمن: 12000
بنية الناتج الداخلي الخام (100 %)				
1.الزراعة (%)	26	14.9	10.1	-
2.الصناعة (%)	29.2	41.3	49.6	-
3.الخدمات (%)	44.8	43.7	40.3	-
الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)	2	29.5	38.7	133
معدل التضخم (%)	16.1	28.7	9.5	3.5
نسبة التجارة الخارجية "صادرات + واردات من PIB (%)	32.48	64.04	56.49	61.7
مجموع الصادرات "مليار دولار"	0.8	17.5	71.9	175.5
مجموع الواردات "مليار دولار"	2	22.3	81.6	197.6

المصدر:اسماعيل شعباني ،مقدمة في إقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو، مرجع سبق ذكره ص: 96 أما الإحصائيات الخاصة سنة 2003 فمصدرها موقع:WWW.missioneco.org/coree/info pays.org

ج)النتائج المستخلصة من التجربة الكورية:

- إعتمدت تجربة كوريا الجنوبية التنموية على الواقعية و الفعالية و الانسجام بين عناصر ا لإستراتيجية التنموية المتبعة.

- كما كان للدولة دور إيجابي و فعال من خلال إعداد و تنفيذ هذه الإستراتيجية و ساهم انفتاح الإقتصاد الكوري على الأسواق العالمية بالإضافة إلى تدفقات رؤوس الأموال الخارجية خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية في نجاح التجربة الكورية إذا ما قورنت بالتجارب التنموية الأخرى, ولكن رغم ذلك تبقى تلك التدفقات تشكل خطر على إستقرار الإقتصاد الكوري ،بإعتبار أنها عدت أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الإقتصادية التي شهدتها كوريا الجنوبية سنة1997 .

3) التجربة التنموية للمكسيك:

تمثل تجربة المكسيك التنموية نموذج آخر من نماذج التنمية الإقتصادية الذي اعتمد في معظم دول أمريكا اللاتينية حتى و إن لم يحقق ذلك النجاح الذي حققه النموذج التنموي لكوريا الجنوبية إلا أنه يعطينا فكرة عن مختلف الجهود التي بذلهاهذا البلد أجل تحقيق التنمية الإقتصادية و اللحاق بركب الدول المتقدمة.

يمكن إبراز التجربة التنموية للمكسيك من خلال النقاط التالية[1]:

أ) انطلاق إستراتيجية التنمية:خطى المكسيك مراحل أولى في عملية التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية وإبتداءا من سنة 1947 حيث عرفت الصناعات الخفيفة انتعاشا خاصة الصناعات الغذائية المشروبات التبغ النسيج و الألبسة ،كما طبق المكسيك سياسة تصنيعية تمكن ا لإقتصاد المكسيكي من ا لإنتقال من قطاع الصناعات الخفيفة إلى قطاع الصناعات الثقيلة إذ عرفت الصناعة التحويلية تغ يرا هيكليا إذ أصبحت هناك مؤسسات مختصة في الصناعات الكهربائية و صناعة قطع الغيار و التجهيزات على الشريط الحدودي مع الولايات المتحدة الأمريكية، و أصبحت تعد المصدر الثاني للعملات الصعبة بعد القطاع البترولي.

-اعتمدت السياسة التصني عية في المكسيك على التطبيق المرحلي لسياسة إحلال الواردات أولا في مجال المنتجات الإستهلاكية غير الدائمة و بعد ذلك تم الاعتماد على سياسة ترقية الصادرات من خلال تجهيز القطاعات الصناعية الإرتكازية و إدخال تكنولوجيات حديثة من أجل تدعيم الصادرات.

- ساهمت الإستثمارات الأجنبية المتأتية خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية في رفع حجم ا لإستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي و رفع حجم صادرات المكسيك نظرا لتدني تكاليف الإنتاج في المكسيك خاصة أجور اليد العاملة.

- دور المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في ا لإقتصاد المكسيكي لا يزال متدنيا نظرا للمنافسة الشديدة التي يلاقيها من المؤسسات الأمريكية و الكندية خاصة بعد توقيع اتفاقية تحرير التجارة الخارجية بين و.م.أ و المكسيك و كندا أو ما يسمى باتفاقية نافتا.

ب) دور الدولة:دور الدولة في الإقتصاد المكسيكي يعد دورا فعالا إذ أنها تبحث دائما عن الأساليب والأدوات الإقتصادية التي تمكنها من تطوير صناعاتها المحلية من خلال وضع القوانين الجمركية لتوجيه الإستثمارات وتخصيصها للقطاع الحكومي خاصة في الصناعات الاستراتيجية كالصناعة البتروكيميائية.

[1] اسماعيل شعباني ، مقدمة في إقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو، نفس المرجع السابق ، ص: 123.

لدينا الجدول التالي الذي يوضح مدى التطور الذي شهده الإقتصاد المكسيكي:

جدول رقم (1-4): تطور أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية للمكسيك خلال سنوات "1970- 1980- 1999- 2003 " .

	1970	1980	1990	2003
الناتج الداخلي الخام "مليار دولار أمريكي"	37.5	163.4	260.5	626.1
معدل نمو PIB (%)	6.5	4.1	3.6	% 1.3
نصيب الفرد من PIB دولار أمريكي	710	2320	2970	6000
بنية الناتج الداخلي الخام (100 %)				
1.الزراعة (%)	11.7	8.2	9.3	-
2.الصناعة (%)	29.4	32.8	33.	-
3.الخدمات (%)	58.9	59.8	57.7	-
الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)	5.97	57.4	100.8	142.9
معدل التضخم (%)	5.2	26.4	18.8	4.5
نسبة التجارة الخارجية "صادرات + واردات من PIB (%)	10.4	21.48	26.06	53.5
مجموع الصادرات "مليار دولار"	2.5	19.5	40.7	26.3
مجموع الواردات "مليار دولار"	1.4	15.6	27.2	27.2

المصدر:اسماعيل شعباني ، مقدمة في إقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو، مرجع سبق ذكره ص: 122 أما الإحصائيات الخاصة بسنة 2003 فمصدرها موقع:WWW.missioneco.org/mexique/info pays.org.

ج)النتائج المستخلصة من التجربة المكسيكية:

يمكن القول أن تجربة المكسيك اعتمدت على الواقعية و الفعالية في بعض القطاعات الرئيسية كما اعتمدت هذه التجربة على الدور الفعال و الإيجابي للدولة ،كما ساعد الانفتاح على السوق العالمي على تطور الإقتصاد المكسيكي، و رغم ذلك فإن هنالك بعض التشوهات التي تميز ا لإقتصاد المكسيكي أهمها التبعية التكنولوجية للدول المتقدمة خاصة و.م.الأمريكية في القطاعات التي تشرف على تسيرها الشركات الأجنبيةكما يعاني الإقتصاد المكسيكي من التبعية المالية الأجنبية في تمويل المشاريع الاستثمارية ،وهو ماجعل الإقتصاد المكسيكي عرضة لأزمات إقتصادية أهما أزمة المديونية لسنة 1982 والأزمة المالية لسنة1994.

خلاصة الفصل.

إن مفهوم التنمية الإقتصادية قد تطور بتطور الظروف والوقائع الإقتصادية إلى أن وصل إلى المفهوم الحالي الذي يشمل أبعادا مختلفة إقتصادية وإجتماعية وثقافية ،كما أن معظم النظريات التي حاولت تفسير هذا الموضوع إنما وضعت من قبل مفكرين إقتصاديين ينتمون في أغلبهم إلى الدول المتقدمة، وبما أن معظم سياسات وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية التي طبقت في الدول النامية إنما أعدت إنطلاقا من مضمون هذه النظريات، فقد ترتب عن ذلك عدم ملائمة هذه السياسات لواقع وحال الدول النامية.

تعد برامج التنمية الإقتصادية الأداة الرئيسية التي تستطيع من خلالها الدول النامية توجيه سياسات وإستراتيجيات التنمية وفقا للأهداف التي تريد هذه الدول تحقيقها،كماتتنوع هذه البرامج بتنوع أهدافها وأليات تنفيذها.

حاول بعض المفكرين وضع معايير علمية في محاولة منهم لإيجاد أفضل السبل للتخصيص الأمثل والأكفأ للموارد المخصصة لهذه البرامج ،ومع ذلك فإنه يجب تكييف هذه المعايير وفقا للظروف الإقتصادية والأهداف المراد تحقيقها في كل بلد.

تتفرع مصادر تمويل برامج التنمية الإقتصادية إلى مصادرتمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية،ولاشك أن تمويل برامج التنمية الإقتصادية بالمصادرالمحلية وخاصة عن طريق الإدخار الحكومي يعد الأسلوب الأسلم والأنسب بالنسبة للدول النامية بالنظر للأثار السلبية التي ترتبت عن إتباع أسلوب تمويل برامج التنمية الإقتصادية بالمصادرالخارجية والمتمثلة أساسا في أزمة المديونية التي عانت ومازالت تعاني منها الدول النامية إبتداءا من عقد الثمانينات من القرن العشرين وإلى غاية العقد الحالي.

تعتبر التجارب التنموية لكل من مصر، كوريا الجنوبية، المكسيك ، نموذج لمختلف الجهود التي بذلتها ومازالت تبذلها الدول النامية من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق إتباع أسلوب تخطيط التنمية أو أسلوب الإصلاح الهيكلي.

ولما كان إعداد وتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية يتم من طرف الدولة فلا بد من وجود ترابط بينها وبين السياسة المالية ، إن هذا الترابط يظهر من خلال الموازنة العامة التي تمثل الوسيلة التي يتم من خلالها تجسيد برامج التنمية الإقتصادية وهو ما سنتطرق إليه من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني: الموازنة العامة ودورها في تحقيق برامج التنمية الإقتصادية.

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية الألية التي تسمح للحكومة بالتدخل في النشاط الإقتصادي وتوجيهه وفقا للأهداف الإقتصادية التي تريد تحقيقها، وذلك بما توفره من أدوات وميكانيزمات تسمح لها بالتأثير في النشاط الإقتصادي بصفة عامة، ولما كان إعداد وتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية من مهام الحكومة فلابد أن تكون هناك علاقة وطيدة بين السياسة المالية من جهة وبين هذه البرامج من جهة أخرى، وتبرز هذه العلاقة في الموازنة العامة بإعتبارها الأداة الرئيسية للسياسة المالية، وضمن هذا الإطارسنتطرق إلى المباحث التالية:

- علاقة السياسة المالية ببرامج التنمية الإقتصادية .

- الموازنة العامة للدولة مفهومها، أهميتها، مبادئها مراحل إعدادها ومكوناتها.

- الأنواع الكلاسيكية والمعاصرة للموازنات العامة مع التركيز على التقسيمات المعاصرة بإعتبار أن أحد هذه التقسيمات أو الأنواع يعد الأنسب لتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية.

المبحث الأول: علاقة السياسة المالية ببرامج التنمية الإقتصادية .

تعتبرالسياسة المالية أحد أبرز أشكال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة في الدول النامية لذلك سنستعرض ماهية هذه السياسة من خلال التطرق إلى مفهومها، أهدافها، أدواتها، ومدى فعاليتها في الدول النامية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها وفروعها.

1) **مفهوم السياسة المالية:** يمكننا إدراك مفهوم السياسة المالية من خلال التطرق إلى بعض المفاهيم التي صيغت حولها وأهمها:

– "السياسة المالية عبارة عن مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسة خلال فترة معينة"[1]

– "السياسة المالية عبارة عن برامج عمل تخططه وتنفذه الدول عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث أثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع"[2].

– "ينطوي مفهوم السياسة المالية على استخدام أدوات المالية العامة للتأثير في مجريات وتوازنات النظام الإقتصادي لتعظيم الرفاهية الإقتصادية ،وتشتق السياسة المالية معناها وإتجاهاتها من تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه"[3].

– "ينصرف مفهوم السياسة المالية إلى نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية كالنفقات العامة والضرائب والرسوم والقروض العامة " جميع عناصر الموازنة العامة للدولة بجانبيها الإنفاقي والتحصيلي" للتأثيرعلى كافة جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية بقصد تحقيق المصلحة العامة وفقا لطبيعة ظروف المرحلة التي يمر بها المجتمع والمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة فيها، وتتمثل هذه المصلحة العامة في إشباع الحاجات العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي وتوفير إمكانيات النمو المستقر للإقتصاد القومي"[4].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي تحليل كمي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص:43.

[2] حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية، مصر، 1988، ص:11.

[3] عبد العزيز علي السوداني، أسس السياسة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1996، ص:15.

[4] يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة،الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة، ص:44

2) أهداف السياسة المالية:

من المعلوم أن السياسة المالية تعمل على تحقيق عدة أهداف تنصب في مجملها إلى تحقيق التوازن في جوانب الإقتصاد الوطني مع ملاحظة أنه قد يكون هناك تعارض واضح بين هذه الأهداف وقد لا يمكن تجنبه، ولكن هناك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة وهو على الشكل التالي[1]:

أ- تحقيق التوازن العام: تعمل السياسة المالية على تحقيق التوازن العام بين مجموع الإنفاق الكلي والذي يتكون من مجموع إنفاق كل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي، وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب ،القروض ،الإعانات ،الإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

ب- تحقيق التوازن الإقتصادي: تعمل السياسة المالية على الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل حيث يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن ،وموازة مع ذلك ينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد،ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معا إلى أقصى حد مستطاع ،أي عندما يصل مجموع الدخل الوطني إلى حده الأقصى أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

ج- تحقيق التوازن الاجتماعي: تهدف الدولة عن طريق السياسة المالية إلى الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للمجتمع في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الإجتماعية ،إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني بأدوات السياسة المالية.

د- تحقيق التوازن المالي: يحدث ذلك بالإستخدام الأمثل والأكفأ لموارد الدولة، فيجب أن يتسم النظام الضريبي بمميزات تجعله يلائم حاجات الدولة من حيث المرونة والغزارة،و يلائم في الوقت نفسه مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والإقتصاد، كما يجب أن لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية مما يعود بالفائدة على الإقتصاد الوطني.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على المستوى القومي تحليل كمي ، مرجع سبق ذكره، ص:44.

3) فروع السياسة المالية:

تتفرع السياسة المالية إلى ثلاث سياسات فرعية ولكل سياسة من هذه السياسات أدواتها الخاصة بها حيث تتمثل هذه السياسات فيما يلي[1]:

أ- السياسة الضريبية: وتتمثل أدواتها في الضرائب بمختلف أنواعها وأشكالها ومصادر الإيرادات العامة الأخرى.

ب- السياسة الإنفاقية:تتمثل أدواتها في مجالات الانفاق العام[2].

ج- السياسة الإئتمانية: تهتم في جانب منها بسياسة حصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها وإدارة وخدمة الدين العام وسداد أصل القرض وفوائده وتهتم في الجانب الآخربسياسة منح الدولة للقروض والسلفيات لفئات المجتمع المختلفة وإدارتها لهذه القروض ومتابعة استردادها وتتميز السياسة الإئتمانية عن السياستين السابقتين بأنها تحتفظ بهويتها فقط خلال المرحلة الأولى لتصميم السياسة،وعندما تتحول إلى مراحل التنفيذ فإن السياسة الإئتمانية تتحول إلى صورة من صور الإيراد العام أو صورة من صور الإنفاق العام،فحصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها هي مصدر من مصادر الإيرادات العامة ، وسداد أصل القرض وفوائده هي نوع من أنواع الإنفاق العام،في حين أن منح الدولة للقروض والسلفيات لفئات المجتمع هو نوع من أنواع الإنفاق العام واسترداد هذه القروض والسلفيات وفوائدها هي مصدر من مصادر الإيراد العام.

المطلب الثاني: مراحل تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي.

يمكن القول إن الدولة في أي مجتمع حديث هي المدير والمنظم لهذا المجتمع وينطبق ذلك بالنسبة لجميع المجتمعات مع اختلاف في الدرجة والشكل والهدف, والدولة الحديثة هي في الواقع نظام كبير يتكون من بشر، وأجهزة، وقوانين، ولوائح ...الخ، وهناك حاجة دائمة لقدر معين من الأموال تتوفر للدولة لكي تقوم بدورها تحصل عليها من المجتمع لتقوم بإنفاقها على أوجه إنفاق متعددة على أن يتم ذلك من خلال نظام محكم يتجسد بشكل رئيسي في نظام مالي للدولة بوجه عام وموازنة عامة لتلك الدولة بشكل خاص.

وحتى يتحدد دور الدولة في النشاط الإقتصادي لابد من وجود سياسة مالية لهذه الدولة يتحدد من خلالها وفي إطار علاقتها بباقي السياسات الإقتصادية ،وتحقق بالتالي الأهداف المطلوبة والمتفق عليها من جميع أفراد المجتمع.

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2003 ،ص: 61.

2 سيتم التطرق للإيرادات العامة والنفقات العامة بالتفصيل خلال المبحث الثاني من هدا الفصل

إن المتتبع لدور الدولة في النشاط الإقتصادي يستطيع أن يلاحظ أن هذا الدور قد تطور عبر مراحل تاريخية مختلفة أبرزها:

1) الدولة الحارسة ودورها في النشاط الإقتصادي[1]:

ساد مفهوم "الدولة الحارسة" في القرنين السابع عشر والثامن عشر في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي بنيت على أساس ترك النشاط الإقتصادي للأفراد دون تدخل من الدولة ، وأهم ما ميز هذه المرحلة:

– أن وظيفة الدولة هي القيام فقط بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع، ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي أنها تقف حارسة للنشاط الإقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.

– أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو مبدأ "الحياد المالي" أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بإلتزامات الدولة لأداء وظيفتها.

– أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط وترك التوازن الإقتصادي والإجتماعي يتحقق من خلال يد خفية توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الإقتصادي يكاد لا يذكر.

2) الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الإقتصادي:

بعد الأزمة الإقتصادية الخطيرة التي تعرض لها النظام الرأسمالي سنة 1929 والتي سميت بأزمة الكساد العالمي الكبير، ظهرت هناك آراء وأفكار تدعو إلى ضرورة إعادة صياغة المفاهيم فيما يخص دور الدولة في النشاط الإقتصادي، ومن أبرز هذه الأفكار والنظريات ; النظرية الكيترية [2] التي قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الإقتصادي من الركود الذي قد يحدث في أوقات معينة، ويتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام باعتباره "المضخة" التي تنشط الإقتصاد الوطني [3]،وأهم ما ميز هذه المرحلة:

– أن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الإقتصادي والإجتماعي بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق التقليدية.

– أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو "التخلي عن الحياد المالي" ليحل محله مفهوم المالية الوظيفية والذي يقر بضرورة تحديد الإنفاق العام المطلوب أولا,والذي يحقق أهدافا أكثر من الهدف المالي فقط ولا مانع من أن يتحدد إنفاق أكبر من الإيرادات العامة، وبالتالي من المسموح به حدوث عجز في

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي تحليل كمي ، مرجع سبق ذكره ، ذكره ص:39.

[2] تبلورت هذه النظرية من خلال الأفكار التي طرحها جون مينارد كينز في كتابه الشهير"النظرية العامة في الفائدة والتشغيل والنقود" سنة:1936.

3 Philippe abécassis, Sylvain zeghni, le rôle de l'état dans la vie économique et sociale édition ellipses,paris,France,1996,p:12.

الموازنة العامة للدولة يتم تغطيته إما بإصدار نقود جديدة أو اللجوء إلى تكوين احتياطي مالي لمواجهة أعباء مستقبلية عن طريق الحصول على إيرادات أكبر من الإنفاق.

– أن هدف السياسة المالية هو إحداث التوازن المالي وأيضا إحداث التوازن الإقتصادي والتوازن الإجتماعي من خلال التدخل لإنهاء حالة الكساد أو معالجة التضخم وإعادة توزيع الدخل.

3) الدولة المنتجة ودورها في النشاط الإقتصادي[1]:

ظهر هذا المفهوم نتيجة تبني بعض الدول للنظام الإشتراكي والذي تقوم الدولة في ظله بالتدخل في النشاط الإقتصادي والإجتماعي عن طريق تملكها لوسائل الإنتاج وبالتالي تصبح الدولة تنتج جنبا إلى جنب مع الأفراد بدرجات مختلفة حسب تطبيق هذا النظام، وأهم ما ميز هذه المرحلة:

– أن وظيفة الدولة تغيرت حين أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الإقتصادي والإجتماعي في الكثير من المجتمعات واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي وتراجع بالتالي الحافز الفردي.

– أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الإقتصادي الشامل وأصبح النشاط المالي للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطها الإقتصادي والذي يرتبط ارتباطا كاملا بتخطيط الإقتصاد القومي وتوزيع الدخل الوطني وإعادة توزيعه وتوجيهه نحو مختلف استخداماته.

– أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهما كهدف إحداث التوازن المالي وهدف إحداث التوازن الإقتصادي وهدف إحداث التوازن الإجتماعي وهدف إحداث التوازن العام.

4) دور الدولة في ظل العولمة[2]:

أفرزت العولمة وضعا جديدا في العلاقات الإقتصادية الدولية بشكل تراجعت فيه السيادة القومية للدول، وإنتقال مراكز القرار الإقتصادي إلى مراكز فوق قومية مع زيادة الإندماج بين المؤسسات الكبرى، وأدى مثل هذا الوضع إلى تحول في وظائف الدولة بالإستغناء عن بعض الوظائف واستحداث وظائف جديدة أهمها:

– محاربة الفقر والتخفيف من حدته.

– محاربة الفساد الاقتصادي.

– حماية المستهلك.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي تحليل كمي ، مرجع سبق ذكره ،ذكره ص:41.

[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجامعية، الجزائر 2003، ص:21.

- الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي.
- حماية البيئة.

إن هذه المراجعة لدور الدولة في النشاط الإقتصادي تجري على مستوى معظم دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو نامية ،وذلك للوصول إلى أفضل صيغة لهذا الدور مع اختلاف ظروف وأوضاع كل مجتمع وبالتالي اختلاف حجم هذا الدور على مستوى كل دولة.

المطلب الثالث: دور السياسة المالية في تحقيق برامج التنمية في الدول النامية .

1) أهمية السياسة المالية:

يتم إعداد وتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية من طرف الحكومة في الدول النامية، لذا فمن المنطقي أن يكون هناك تداخل بين هذه البرامج والسياسة المالية المتبعة في هذه البلدان سواء خلال مرحلة إعداد هذه البرامج عن طريق تحديد أهدافها ومصادر تمويلها، أو خلال مرحلة تنفيذ هذه البرامج عبر أدوات وآليات السياسة المالية.

فخلال مرحلة إعداد هذه البرامج قد يكون هناك توافق بين أهداف كل من هذه البرامج وأهداف السياسة المالية ،فغالبا ما تهدف برامج التنمية الإقتصادية إلى تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق تعظيم الناتج القومي، و تحقيق التشغيل الكامل وهو ما تهدف إليه في غالب الأحيان السياسة المالية.

كما أن تحديد مصادر تمويل برامج التنمية الإقتصادية إنما يتم عبر أدوات السياسة المالية سواء عن طريق الإيرادات العامة أو النفقات العامة، فلو أرادت الدولة أن تلجأ إلى تمويل برامج التنمية الإقتصادية عن طريق مصادر التمويل المحلية، يمكن لها أن توفر هذه المصادر عن طريق زيادة الإيرادات العامة سواء الإيرادات المتأتية من الضرائب بمختلف أنواعها أو الإيرادات المتأتية من الإكتتاب في القروض العامة التي تصدرها الدولة، أو عن طريق تعديل هيكل النفقات العامة بواسطة تقليص نسبة الإنفاق الموجه للتسيير وزيادة نسبة الإنفاق الموجه للتجهيز والإستثمار.

أما خلال مرحلة تنفيذ هذه البرامج، فتستعمل الدولة كذلك أدوات السياسية المالية "الإيرادات والنفقات العامة" التي تظهر من خلال الموازنة العامة للدولة إذ تظهر المبالغ السنوية المخصصة لهذه البرامج في بند النفقات العامة كما أن العائد المستقبلي الناتج عن تنفيذ هذه البرامج سيظهر في بند الإيرادات العامة.

من خلال كل ما سبق يمكن القول أن للسياسة المالية دور فعال في تحقيق برامج التنمية الإقتصادية في الدول النامية ،إذ بواسطة أدوات وآليات هذه السياسة يمكن إعداد وتنفيذ هذه البرامج، ورغم ذلك فإن الدول النامية تواجه مشكلات كبيرة وفي جميع المجالات والقطاعات ولذلك فإن أي سياسة مالية

متبعة في هذه الدول يجب أن تعالج هذه المشاكل أولا قبل أن نترك أثرا ملموسا على واقع الحياة الإقتصادية والإجتماعية فيها.

ومن بين المشاكل التي تعاني منها الدول النامية[1]:

– التفاوت الواضح في الدخل والثروة إذ أن الجزء الأكبر من الثروة تتركز بيد فئة قليلة من المواطنين مما يعني التوزيع غير العادل لهذه الثروات أما الجزء الأكبر من المواطنين فيعيشون في فقر مدقع ويعانون من البطالة والأمية وما إلى ذلك.

– الفقر العام للدولة إذ أن إنخفاض الدخول يتبعه إنخفاض في الدخل القومي.

– المعاناة من العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات والميزان التجاري، مما يترك أثرا سلبيا على المدخرات الوطنية والقطاعات الاقتصادية.

– إعتماد هذه الدول على الزراعة أو المواد الأولية كمورد رئيسي لها، وبما أن أسعار هذه الموارد الطبيعية متذبذبة ومتقلبة فإن ذلك يؤثر على الدخل القومي لهذه الدول.

– ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي حيث يتميز الجهاز الإنتاجي في الدول النامية بالجمود النسبي نظرا لسيطرة القطاع الأولي على النشاط الإقتصادي [2] ،وهيمنة القطاع العمومي على الإنتاج الوطني ونظرا للمشاكل والأزمات التي يعاني منها القطاع العمومي فإن ذلك أثر سلبا على أداء الجهاز الإنتاجي في الدول النامية.

2) مشكلات السياسة المالية في الدول النامية:

تعاني السياسة المالية في الدول النامية من نقص الفعالية في تحقيق الأهداف الحكومية ويعود ذلك أساسا إلى جملة من المعوقات أهمها:

– عدم توفر جهاز مالي كفؤ يستطيع أن يقدر النفقات العامة أو يحدد مصادر الإيرادات العامة بما ينسجم مع الوضع الإقتصادي والمالي والإجتماعي والسياسي لتلك الدول.

– إنخفاض الإقتطاع الضريبي إذ لا تشكل الضريبة إلا نسبة ضئيلة وقليلة في ميزانية الدولة مقارنة بالدول المتقدمة التي يشكل فيها الإقتطاع الضريبي نسبة كبيرة منه في ميزانية الدولة ويعود ذلك لعدم توفر جهاز إداري ضريبي كفؤ وعصري إلى جانب انخفاض الوعاء الضريبي لدى المكلفين بالإضافة إلى إنخفاض مداخيل الأفراد وإنفاق جزء كبير منها على الإستهلاك[3].

---

[1] طارق الحاج، المالية العامة ،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،1999 ،ص :212 .

[2] يونس أحمد البطريق،إقتصاديات النشاط الحكومي"تحليل قررات الإنفاق العام، الدار الجامعية للنشر،مصر ،1996 ،ص،281 .

[3] تومي سلامي ،ميزانية الدولةكوسيلة لتجسيد السياسة الإقتصاديةوالإجتماعية،دراسة حالة الجزائر"1993-2000 " رسالة ماجستير غيرمنشورة،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،2002 ،ص:24 .

– عدم التوافق بين الجانب التنظيمي والتطبيقي للسياسات المالية فكثيرا من الدول النامية تتحدث عن تطبيق الموازنة الصفرية مثلا وهي لم تطبق بشكل جيد الموازنة التقليدية وهذا يظهر في[1]:

– إتباع نظام محاسبي قديم وغير متطور.

– عدم استخدام الأساليب الكمية المتطورة في التحليل والقياس.

– عدم الإلتزام بالقوانين المالية ،وتدخل الأمور الشخصية في تطبيق السياسات المالية.

– البيروقراطية في عمليات الإنفاق والحصول على المال.

– خضوع عملية الإعداد للموازنة وإقرارها إلى اعتبارات شخصية وليس إلى إعتبارات موضوعية علمية مما يؤثر على تقدير الإيرادات والنفقات العامة.

3) إستخدام السياسة المالية من أجل دعم النمو الإقتصادي في الدول النامية.

تباينت الأراء والدراسات حول تحديد الأسلوب الأمثل للسياسة المالية الذي يؤدي إلى دعم وحفز النمو الإقتصادي في الدول النامية ،وذلك نظرا لعدة عوامل أهمها اختلاف الظروف والوقائع الإقتصادية السائدة في كل بلد ،ومن أبرز الدراسات التي حاولت تحديد أكفأ السياسات المالية التي يجب على الدول النامية اتباعها، الدراسة التي قام بها كل من "ايمانويل بالداكشي" "**Emmanuelle Baldcci**" و"بندكت كليمنتس" "**Benedict clément**s" و"سانجيف جوبتا" "**Sanjeev Gupta**" وهم خبراء وباحثين إقتصاديين بصندوق النقد الدولي[2].

شملت الدراسة 39 دولة نامية منخفضة الدخل طبقت برامج تصحيح يدعمها صندوق النقد الدولي خلال فترة التسعينات (2000/1990) ،وقد حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو تأثير الوضع المالي وتكوين الإنفاق وتمويل الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في البلدان منخفضة الدخل التي تطبق برامج يدعمها صندوق النقد الدولي؟.
- كيف أثر هذا مع عوامل أخرى على استمرار التصحيح المالي؟.
- ما هي القنوات التي يؤثر من خلالها ضبط أوضاع الموازنة العامة على النمو؟

– إستخدمت الدراسة نموذج للإقتصاد القياسي يفحص أثر عدة متغيرات مالية عامة "مثل العجز المالي وتكوين الموازنة" ومتغيرات المقارنة الأخرى "بما في ذلك الإستثمار الخاص ،والإلتحاق بالمدارس ومشاركة القوى العاملة" على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدا"[3]

[1] طارق الحاج ،المالية العامة، مرجع سبق ذكره ،ص: 213 .

[2] صدرت هذه الدراسة في مقال: إيمانويل بالداكشي،بندكت كليمنس،سانجيف جوبتا، إستخدام المالية العامة لحفز النمو،مجلة التمويل والتنمية،عدد:04 ،صندوق النقد الدولي،2003 ،ص:28-31 .

[3] للتعرف على النموذج القياسي المستخدم في الدراسة، إرجع إلى نفس المقال،ص:30.

أ- نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة وهي كالتالي[1]:

- إن تحديد وتفصيل السياسة المالية الكفؤة يتم وفقا للظروف الخاصة بكل بلد وذلك لتعزيز النمو الإقتصادي, أي أن تطبيق نهج موحد إزاء السياسة المالية "يتم فيه نصح جميع البلدان بتخفيض عجز الموازنة لديها في كافة الظروف" لا يعتبر أمرا سليما.

- إن التصحيح المالي والذي يعني تخفيض العجز الموازني يمكنه أيضا أن يحفز النمو في البلدان منخفضة الدخل إذ أن تخفيضا قدره نقطة مئوية واحدة في نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد زاد في المتوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ربع نقطة مئوية على الأقل في المتوسط، وذلك في البلدان التي تمت دراستها كما أن تخفيضا في متوسط العجز في البلدان منخفضة الدخل من نحو 4% من PIB إلى 2% من PIB يمكن أن يزيد نمو نصيب الفرد بنسبة من نصف إلى نقطة مئوية واحدة سنويا في البلدان المعرضة للمخاطر المالية.

- يلعب تكوين وهيكل النفقات العامة دورا مهما في النهوض بالنمو الإقتصادي حيث أثبت التصحيح المالي الذي يخفض النفقات غير الإنتاجية والإستثمارات العامة المحمية أنه أكثر استدامة مع احتمال أكبر في أن يؤدي إلى نمو أسرع، كما أن كيفية تمويل الإنفاق بالعجز في العينة التي درست لها أهمية كبرى في حفز النمو، فتخفيض التمويل المحلي للعجز الموازني كان له أثر على النمو يعادل مرة ونصف مرة تأثير التصحيح المستند إلى تخفيض كل من التمويل المحلي والخارجي مع الإشارة إلى أن البلدان منخفضة الدخل التي تتمتع فعلا بإستقرار الإقتصاد الكلي يمكنها أن تتحمل زيادة نفقات جارية مختارة بشرط توافر التمويل الميسر وإنفاق الموارد, بشكل إنتاجي "كالإنفاق على مشروعات البنية الأساسية وتخفيض أعداد الفقراء مثلا".

- إن الإصلاحات المؤسساتية التي تعزز الحوكمة الجيدة حاسمة لتحقيق النمو المستدام كما أن سياسات المالية العامة والإقتصاد الكلي السليمة يمكنها أن تسهم في تحسين الحوكمة.

المبحث الثاني: ماهية الموازنة العامة للدولة.

تعتبر الموازنة العامة للدولة بمثابة ذلك الإطار الذي تتجسد فيه السياسة المالية المتبعة من طرف الحكومة إذ أنها تضم الأدوات الرئيسية للسياسة المالية التي تتمثل في الإيرادات والنفقات العامة للدولة بمختلف أشكالهما، ومن خلالها يمكن للحكومة استخدام إحدى هاتين الآليتين أو استخدامهما معا بغية تحقيق الأهداف المرجوة من طرفها. لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث الإحاطة قدر الإمكان بماهية

[1] إيمانويل بالداكشي،بندكت كليمنس،سانجيف جوبتا، إستخدام المالية العامة لحفز النمو،نفس المرجع السابق،ص:31.

الموازنة العامة من خلال التطرق لمفهومها، مبادئها ، مراحل إعدادها،وتنفيذها، كما خصصنا كل من المطلب الثالث والرابع لإستعراض مكونات الموازنة العامة للدولة "الإيرادات العامة والنفقات العامة" مع التركيز على النفقات العامة باعتبار أن برامج التنمية الاقتصادية التي تنفذ على مستوى الدول النامية إنما تظهر خلال مرحلة تنفيذها في شكل نفقات إستثمارية.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة وأهميتها.

قبل التطرق إلى مفهوم الموازنة العامة للدولة يجدر بنا التنبيه إلى أنه لا يوجد هناك فرق بين مصطلح الموازنة العامة للدولة ومصطلح الميزانية العامة للدولة وأن استخدام لفظ الموازنة أو الميزانية العامة لا يغير شيئا من مفهومها ومضمونها.

1) مفهوم الموازنة العامة:

هناك عدة مفاهيم وتعريفات متداولة تخص موضوع الموازنة العامة ومن أبرزها:

- "الموازنة العامة هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقا لأهداف المجتمع"[1].

- "الميزانية هي نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لإجازة من السلطة المختصة ومن هذا المفهوم يتضح لنا أن الميزانية تتضمن عنصرين أساسيين: الأول يتمثل في التوقع والثاني يتمثل في الإقرار أو الإجازة"[2].

- "الميزانية هي الإجراء الذي من خلاله يتوقع ويرخص كل من إيرادات ونفقات الهيئات العمومية"[3].

-" الموازنة العامة للدولة هي تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة وإيرادات لمدة مقبلة من الزمن وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والمالية"[4]

من خلال المفاهيم والتعاريف السابقة يتبين لنا مدى أهمية الموازنة العامة للدولة من خلال أنها الوسيلة التي تبين لنا المركز المالي السنوي للحكومة كما أنها آلية جامعة للأدوات الرئيسية السياسة المالية.

---

[1] حامد عبد المجيد دراز ،سميرة إبراهيم أيوب ،مرجع سبق ذكره،ص:53 .

[2] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة ،مبادىء المالية العامة،الدار الجامعية ،مصر،2002 ،ص :53.

[3] François deruel, jacques buisson, finances publics budgets et pouvoir financier, 13 édition, Dalloz Paris , France, 2001, p : 47.

[4] عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي تحليل كمي،مرجع سبق ذكره ،ص:47 .

2) دور وأهمية الموازنة العامة للدولة:

يكمن دور وأهمية الموازنة العامة من خلال مايلي[1]:

تظهر الموازنة العامة كأداة هامة في مواجهة الأزمات الاقتصادية وذلك بالتحكم في عمليات الإنفاق أوفي مصادر الإيرادات ومعدلاتها، ففي حالة التضخم تقوم الدولة بإمتصاص الطلب الزائد وذلك بفرض المزيد من الضرائب أو تخفيض إنفاقها، أما في حالات الكساد فإن الدولة تستفيد من الفائض الذي تراكم لديها عبر السنوات الماضية من أجل زيادة الطلب الفعال وقد تعمد إلى تخفيض الضرائب.

تبرز الموازنة كأداة هامة لتحقيق التنمية والتوازن المالي حيث أن التوازن الحسابي للموازنة لم يعد الهدف الوحيد للمفكرين ومتخذي القرارات، بل أصبح من الممكن التخلي على هذا في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، ويظهر ذلك من خلال تخصيص الدولة لجزء هام من الإنفاق العام الموجه لإنجاز الإستثمارات الأساسية في بعض القطاعات للرفع من معدلات الإنتاج الوطني.

أصبحت الموازنة العامة أداة أساسية لمساعدة وحماية الصناعات المحلية من الصناعات الخارجية والمنتوجات المستوردة بتخصيص رسوم عالية على المستوردات وإعفاء الصناعات الوطنية من الرسوم والضرائب بالإضافة إلى تقديم القروض الميسرة لها.

تلعب الموازنة العامة أيضا دورا هاما من خلال إعانة وتنمية المناطق الفقيرة والنائية بإستمرار،وذلك لتحقيق النمو المتوازن في الوطن.

إن للموازنة العامة دور فعال في إعادة توزيع الدخل الوطني ،وذلك برفع النفقات الإجتماعية "التعليمية، الصحية، الترفيهية" لذوي الدخل المحدود، أو إعادة تنظيم سياسة الرواتب والأجور الحكومية،أو عن طريق الإعانات.

المطلب الثاني: مبادئ ومراحل إعداد و وتنفيذ الموازنة العامة.

1) مبادئ الموازنة العامة: تتمثل في خمسة مبادئ أساسية هي:

أ) وحدة الموازنة: يستوجب مبدأ وحدة الموازنة أن تدرج كافة الإيرادات والنفقات العامة في وثيقة واحدة بحيث يسهل عرض الموازنة في أبسط صورة ممكنة ويتحلل مبدأ الوحدة إلى العناصر الثلاث التالية[2]:

---

[1] بلهاشمي خيرة، أثر الإصلاحات الإقتصادية في الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة "1967-2001"رسالة ماجيستير ،ك ع إ ،جامعة الجزائر،2002 ص:9-10 .

[2] مجدي محمود شهاب ، الإقتصاد المالي ،نظرية مالية السياسات للنظام الرأسمالي ،دار الجامعة للنشر ،مصر ،1999 ،ص:272.

– وجوب عرض النفقات والإيرادات العامة في وثيقة واحدة ,أي أنه يمتنع على المرافق العامة إعداد موازنات مستقلة إنما ينبغي أن تكون الموازنة شاملة ومتعلقة بكل مرافق الدولة حتى يمكن التعرف على الموقف الإجمالي للمرافق الحكومية.

– وجوب عرض أرقام الموازنة بصورة واضحة ومفصلة بحيث يتيسر للمطلع عليها التعرف على الموقف المالي لمختلف المرافق العامة وعلى كيفية توزيع الحكومة للموارد العامة على مختلف الخدمات العامة.

– وجوب عرض الموازنة بصورة متناسقة بحيث يكفي القيام بعملية جمع واحدة لمعرفة إجمالي النفقات العامة وبعملية مماثلة لتحديد إجمالي الإيرادات العامة ثم طرح ناتج أحدهما من الآخر للوقوف على حقيقة المركز المالي للحكومة وتحديد مدى توازنه.

ب) سنوية الموازنة: ويعني هذا المبدأ أن يتم التوقع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام ويعني هذا المبدأ أيضا أن الميزانية يجب أن تقرر بإعتماد سنوي من السلطة التشريعية ويرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية ومالية معينة ،أما الإعتبارات السياسية فتتمثل في أن مبدأ سنوية الموازنة يضمن دوام رقابة السلطة التشريعية على أنشطة السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة على الرجوع إليها والحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام، ثم إن المناقشة السنوية لميزانية الدولة تجعل السلطة التشريعية تقف على تفاصيل نشاط السلطة التنفيذية ورقابته ورسم حدوده.

أما الإعتبارات المالية فتتمثل في أن فترة السنة هي الفترة التي تمارس خلالها أغلب الأنشطة الإقتصادية كما أنها تضمنت دقة تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها بصفة خاصة على أساس اتجاهاتها في الماضي القريب "السنة المالية المنتهية" وذلك لصعوبة تقدير هذه الإيرادات والنفقات في فترة أطول وما قد يقترن بذلك من أخطاء فتقدير النفقات عندما تكون مدة الميزانية أطول من سنة سيكون صعبا نظرا لإحتمال تغير الأسعار والأجور بشكل محسوس خلال هذه الفترة اللازمة لتنفيذ الميزانية ،كما أن تقدير الإيرادات لن يكون بدوره أقل صعوبة نظرا لإحتمال تغير العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الدخل الوطني ومن ثم في حصيلة الضرائب والإيرادات العامة بصورة عامة ،ولكل هذه الأسباب يؤكد الفكر المالي التقليدي على ضرورة احترام مبدأ سنوية الميزانية باعتباره يمثل ضمانة لتحضير الميزانية على ضوء تقديرات محددة ومن ثم واقعية، إلى جانب مراعاته لظاهرة موسمية بعض النفقات والإيرادات إضافة إلى ضمانه لرقابة فعالة ودورية على فترات قصيرة من جانب السلطة التشريعية للإنفاق الحكومي[1].

ج) مبدأ الشمول: ويستلزم هذا المبدأ أن تدرج الإيرادات والمنفعات جميعها مهما قل شأنها وبدون إجراء مقاصة بينهما ولا تجوز المقاصة بين الإيرادات والنفقات لوزارة أو مصلحة ما، فقد يتطلب تحقيق الإيراد إنفاق بعض المصروفات التي يتطلبها عمل الجباية مثل دفع مرتبات المحصلين ،كما يترتب عن

[1] محمد عباس محرزي ،إقتصاديات المالية العامة النفقات العامة ،الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة، دم ج ،الجزائر ،2003 ،ص:392-393 .

بعض النفقات ظهور إيراد غير أساسي كالإيراد الناتج عن بيع بعض المخلفات في بعض المصالح الحكومية وفي هذه الحالات تدرج كافة النفقات وكافة الإيرادات دون إجراء أية مقاصة بينهما وبالتالي تطبيق طريقة الموازنة الإجمالية التي تخدم أغراض الرقابة وضبط النشاط المالي العام.

د) مبدأ عدم تخصيص الإيرادات: يتفق المفكرون التقليديون على ضرورة تحصيل كافة الإيرادات العامة لصالح خزينة الدولة ثم الإنفاق منها على كافة المرافق العامة دون أدنى تخصيص ،وبمعنى آخر فإن مجموع الإيرادات يكون موقوفا على مجموع النفقات العامة بحيث يحظر على الحكومة تخصيص إيراد ما لنفقة معينة وعلى ذلك فإنه يمتنع على الحكومة تخصيص حصيلة الضرائب المحصلة من ساكني حي من الأحياء في تحسين الخدمات العامة في هذا الحي ،كما يحظر عليها تخصيص إيرادات مرفق من المرافق العامة للإنفاق على الخدمات التي يقدمها فحسب فطبقا لقاعدة عدم تخصيص الإيرادات ينبغي أن تواجه جميع إيرادات الدولة بكافة نفقاتها العامة.

ه) مبدأ توازن الموازنة العامة: ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة أن تتعادل نفقات الدولة مع إيراداتها، وذلك مع إستبعاد القروض وخلق وسائل دفع جديدة وزيادة النفقات عن الإيرادات لموازنة معينة معناه وجود عجز فيها ولا يخفى أن مثل هذا العجز يعني في الواقع تحميل السنوات المقبلة سدادها، وهو الأمر الذي يتنافى مع قاعدة سنوية، ومع ذلك فإن معظم الموازنات العامة في الكثير من الدول تعاني من عجز وساعد على ذلك ظهورالنظرية الكيترية، وتزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن الأهم أن نؤكد على أن التوازن المقصود هنا هو التوازن الإقتصادي الموضوعي وليس التوازن الشكلي أو المحاسبي فيمكن أن يتحقق التوازن شكليا أو محاسبيا إذا ضغطت النفقات أو بعبارة أخرى قد يتم التوازن على حساب الإخلال بالإحتياطات المالية للإقتصاد القومي، أما التوازن الاقتصادي الموضوعي للموازنة العامة فهو التوازن الذي يحقق التعادل بين الاحتياطات المالية للإقتصاد العام وموارده المالية[1].

2) مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة:

ويطلق على هذه المراحل دورة الموازنة وتنقسم من حيث الإجراءات إلى أربع مراحل هي:

أ) مرحلة الإعداد والتقدم بها إلى السلطة التشريعية: وفيها تقوم الحكومة بإعداد الموازنة وتقديمها للإعتماد والإقرار من جانب السلطة التشريعية ،وتقوم بإعداد مشروع الموازنة العامة وزارة مختصة يطلق عليها وزارة المالية وتعد المشروع وتعرضه على مجلس الوزراء ثم تقدمه الحكومة إلى البرلمان وهناك عدة أساليب تتبع في تقدير أرقام الموازنة العامة، يمكن التمييز بين أسلوبين بصفة عامة:

– الأسلوب الأول: يأخذ في اعتباره ما تم إنجازه في العام الماضي والتغيرات المتوقعة استنادا إلى تقديرات المسؤولين أو برنامج الحكومة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي :تحليل كمي ،مرجع سبق ذكره،ص:49-50 .

– الأسلوب الثاني: وهو أسلوب التخطيط والذي يستمد تقديرات الموازنة من الخطط التي نفذت بالفعل ويعيب الأسلوب الأول افتقاده لإعتبارات الكفاءة الإقتصادية والربط بين مختلف أجزاء النظام الإقتصادي أما الثاني فيربط مباشرة بين الجوانب المالية والجوانب غير المالية.

ب) مرحلة إعتماد الموازنة العامة: لا يعتبر مشروع الموازنة العامة موازنة تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد إعتماده من السلطة التشريعية ،ويمر إعتماد الموازنة داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالي واللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية [1]، وعموما يمكن التمييز بين ثلاث خطوات:

– المناقشة العامة: حيث يعرض مشروع الموازنة العامة للمناقشة العامة في البرلمان ويتم تناول إجماليات الموازنة العامة وارتباطها بالأهداف الوطنية كما يراها أعضاء المجلس.

– المناقشة التفصيلية المختصة: وتقوم بها لجنة مختصة متفرعة عن البرلمان ولها أن تستعين بعدد من الخبراء من خارج المجلس وتناقش الموازنة في جوانبها التفصيلية ثم تقدم بذلك تقريرا إلى المجلس التشريعي.

– المناقشة النهائية: حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة المختصة ويصدر تعديلاته وتوصياته ثم يتم التصويت على الموازنة بأبوابها وفروعها وفقا للدستور والقوانين المعمول بها في هذا الشأن، ثم يصدر قانون بربط الموازنة العامة، ويشترط لتحقيق الكفاءة التشريعية في هذه المرحلة أن تتوفر المعلومات المالية والاقتصادية لدى المجلس في الوقت المناسب وتوفر الخبراء المختصين وبعض الأدوات والأجهزة مع تحقق قدر مقبول من الظروف الإجتماعية والسياسية مثل نضج المؤسسات السياسية والنقابية.

ج) مرحلة تنفيذ الموازنة العامة: وتتمثل في إنتقال الموازنة العامة إلى التطبيق العملي الملموس وتتولى الحكومة بالتالي تحصيل الإيرادات المقدرة في الموازنة والصرف على أوجه الإنفاق الموجودة بالموازنة وفتح الحسابات اللازمة لذلك يجب مراعاة عدة قواعد عامة في عمليات تحصيل الإيرادات العامة تتمثل في[2]:

– أن يتم تحصيل الإيرادات في مواعيد معينة وطرق معينة وفقا لنص القانون.

– يجب تحصيل مستحقات الدولة فور نشوء حقوقها لدى الغير وقد ضمن المشرع حق الدولة في تحصيل إيراداتها في أسرع وقت ممكن.

– لضمان دقة وسلامة التحصيل فإنه من المقرر ووفقا للقواعد التنظيمية الفصل في عمليات التحصيل بين الموظفين المختصين بتحديد مقدار الضريبة والآخرين المختصين بجبايتها.

كما أن عملية الإنفاق تتم وفق أربع خطوات هي:

– الإلتزام:ينشأ الالتزام نتيجة قيام السلطة الإدارية باتخاذ قرار لتحقيق عمل معين يستلزم إنفاقا من جانب الدولة.

---

1 francis querol, l'élaboration de la loi de finance, édition économica, paris, France, 1998, p : 46.

2 محمد عباس محرزي ، إقتصاديات المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة، مرجع سبق ذكره ،ص:447 .

– التصفية: وتعني تحديد مبلغ النفقة الواجب على الدولة دفعها فيتم تقدير المبلغ المستحق للدائن وخصمه من الإعتماد المقرر في الميزانية مع ضرورة التأكد من أن شخص الدائن غير مدين للدولة بشيء حتى يمكن إجراء المقاصة بين الدينين.

– الأمر بالدفع: ويتم عن طريق صدور قرار من الجهة الإدارية المختصة يتضمن أمرا يدفع مبلغ النفقة ويصدر هذا القرار عادة من وزير المالية أو من ينوب عنه.

– الصرف: ويتم عن طريق دفع المبلغ المحدد في الأمر عن طريق موظف تابع لوزارة المالية ومن المقرر أن يقوم بعملية الصرف موظف غير الذي يصدر عنه أمر الدفع منعا للتلاعب والغش.

د) مرحلة الرقابة: تعد مرحلة الرقابة على الموازنة من مرحلة ضرورية بسبب ما تحدثه من آثار اقتصادية واجتماعية ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للرقابة وهي:

– رقابة السلطة التنفيذية وتسمى أيضا رقابة إدارية.

– رقابة السلطة التشريعية وتسمى أيضا رقابة برلمانية[1].

– الرقابة عن طريق هيئة مستقلة.

المطلب الثالث: الإيرادات العامة.

1) مفهوم الإيرادات العامة:

تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السياسية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك ،سواء كانت قروضا داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والمالية[2].

2) تقسيمات الإيرادات العامة:

نظرا للظروف الخاصة التي مرت بها مختلف الدول وتطور أنظمتها الاقتصادية من الصعب حصر التقسيمات التي وضعت للإيرادات العامة إلا أنه يمكن أن تقسم الإيرادات العامة إلى[3]:

– **إيرادات إقتصادية:** وهي التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة لأفراد المجتمع ومن بين إيرادات الدولة نجد إيجار العقارات العائدة لها ، فوائد القروض ، أرباح المشروعات الصناعية والزراعية.

1Luc saidj, finances publiques, 3edition, Dalloz, paris, France, 2000, p : 205

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي :تحليل كمي، مرجع ذكره ،ص:63

[3] إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مباديء المالية العامة ،دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2000 ,ص:120-123.

- **إيرادات سيادية:** وتتحصل عليها الدولة جبرا مقابل تقديم خدمات عامة تعود بالنفع لكافة أفراد المجتمع مثل الضرائب، الرسوم المختلفة والغرامات ...الخ.

بالإضافة إلى هذا التقسيم يوجد هناك تقسيم كلاسيكي متعارف عليه وهو:

- **الإيرادات العادية:** والتي يتكرر تواجدها بالموازنة العامة للدولة مثل الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية.

- **الإيرادات غير العادية:** وتتمثل في الإيرادات التي لا تظهر بصفة دورية منتظمة في الموازنة ولا تتكرر بحيث ترد بصفة متقطعة مثل القروض المساعدات الداخلية والخارجية.

إن أهم ما يلاحظ أنه مع تطور دور الدولة وزيادة النفقات العامة وإتساعها وقصور الإيرادات العامة وحدها من مواجهة تطور النفقات العامة. أصبح اللجوء إلى ما يسمى بالإيرادات غير العادية أمرا عاديا ومتكررا بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء ولذلك فلم يعد لهذا التقسيم أهمية اقتصادية تذكر وإن كان اللجوء إلى القروض العامة لابد أن يتم في أضيق نطاق ممكن نظرا لكونه يمثل عبئا إضافيا على الأجيال المقبلة[1].

وإستنادا إلى ما سبق يتضح أن الفكر المالي لم يتفق على تقسيم محدد للإيرادات العامة لذلك سنحاول أن نتناولها دون التقيد بتقسيم معين وذلك كما يلي:

أ) الضرائب: تعتبر الضرائب أهم أنواع الإيرادات العامة في أي مجتمع حيث تعتمد عليها الحكومات المختلفة بصفة أساسية في تغطية جانب كبير من الإنفاق العام حيث تعرف بأنها اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية وإجتماعية ومالية وغيرها.

– **تقسيم الضرائب:** هناك عدة تقسيمات للضرائب ومن بين أشهر هذه التقسيمات تقسيم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة إذ يعد التقسيم الأكثر استعمالا في معظم دول العالم خاصة في الدول النامية ، لذلك سنقتصر على ذكر هذا التقسيم فقط.

– **الضرائب المباشرة**[2]: وتتميز بعدم إنتقال عبئها ودافعها هو الذي يتحملها "ضرائب الدخل" وتفرض دوريا "سنويا" على المركز المالي للممول الذي يتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة ويتم تحصيلها بناء على أوراق وقوائم اسمية يوضح فيها اسم الممول ومقدار الضريبة المفروضة عليه، وفيما يلي مزايا وعيوب الضرائب المباشرة

[1] محمد عباس محرزي ، إقتصاديات المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة ،مرجع سبق ذكره ،ص:143 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي :تحليل كمي ،مرجع سبق ذكره ، ص:69.

– مزايا الضرائب المباشرة:

– عدالتها في توزيع الأعباء حين تأخذ بمبدأ التصاعد وظروف الممول.

– عدم تأثرها بالدورات التجارية والتقلبات الاقتصادية مما يؤدي إلى ثبات حصيلتها نسبيا.

– سهولة تقديرها وبالتالي يعتمد عليها في تقديرات إيرادات الموازنة.

– عيوب الضرائب المباشرة:

– عدم المرونة الكافية لعدم إمكان التحكم في حصيلتها "بالزيادة أو النقصان".

– انخفاض القيمة الحقيقية للحصيلة منها في ظل استمرار ظاهرة التضخم.

– وجود علاقة مباشرة بين الممول والسلطة القائمة على التحصيل يفتح بابا للتهرب من دفعها أو من جزء منها بالاستعانة بشتى الطرق.

– الضرائب غير المباشرة[1]: وأهم ما يميزها أنه من الممكن نقل عبئها ودافع الضريبة هو الذي يتحملها "الضرائب الجمركية ضريبة المبيعات" ،وتتوقف حصيلتها على درجة مرونة العرض والطلب على السلعة محل الضريبة ونوع العنصر الخاضع ومدى توافر أو انعدام المنافسة وغالبا ما تفرض على وقائع خاصة أو أعمال متقطعة "كالاستهلاك والتداول والإنتاج والإستعمال" ويتم تحصيلها دون الحاجة إلى إصدار قوائم ودون البحث عن حالة الممول الشخصية وإنما يتم تحصيلها عند حدوث وقائع معينة كإنتاج سلعة أو استيرادها أو بيعها للمستهلك،وفيما يلي مزايا وعيوب الضرائب غير المباشرة:

– مزايا الضرائب غير المباشرة:

– تعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب لكل فرع من فروع الإنتاج من خلال خفض وزيادة سعرها.

– هي أكثر عدالة مقارنة بالضرائب المباشرة.

– تتميز حصيلتها بالمرونة في حالة الرخاء والكساد.

– تكون سهلة في تحمل أعبائها نظرا لعدم الشعور بوطأتها.

– إن التصاعد في الضرائب غير المباشرة يؤدي إلى تقليل الاستهلاك وليس الإدخار.

– عيوب الضرائب غير المباشرة:

– أنها قد لا تحقق العدالة الضريبية ولا تتناسب مع المقدرة التكليفية للممول وخاصة أنها تفرض على السلع الضرورية التي يقع عبئها على محدودي الدخل.

– تنخفض انخفاضا شديدا في فترات الانكماش الاقتصادي.

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي : تحليل كمي مرجع سبق ذكره ،ص:70-71.

– تستلزم العديد من الإجراءات والشكليات لإيجاد رقابة على الاستهلاك وتداول الثروة مما يعرقل حركة إنتاج السلع وتداولها.

– **الأثار الإقتصادية للضرائب:** هناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب من أهمها:

– **أثر الضرائب على الاستهلاك والإنتاج:** إن فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة تبعا لقواعد معينة يسمح للحكومة بتوجيه الاستهلاك والإنتاج بما يتفق مع احتياجات وظروف الاقتصاد الوطني من ناحية التأثير كليا على حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك, وكذلك التأثير على المستوى القطاعي, فلو تم فرض ضريبة على الدخول المنخفضة يقلل ذلك من القدرة على الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى نقص الدخل القومي ومن ثم إلى نقص إيرادات الدولة ونفس الأثر يحدث في حالة فرض ضريبة غير مباشرة على الضروريات ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى تقليل الاستهلاك ولكن لا يؤثر عادة على حجم الإنتاج الكلي.

– **أثر الضريبة على الإدخار والإستثمار:** حيث إن فرض ضرائب مباشرة تصاعدية عالية يقلل من القدرة على الإدخار ويصبح المطلوب التوازن بين العدالة وتشجيع الإدخار كما أن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الإدخار وفرضها على السلع الضرورية يؤدي إلى نقص الإدخار الإختياري ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على الأرباح غير موزعة في الشركات المساهمة بمعدل أعلى من الضريبة على أرباح الأسهم يؤدي إلى تقليل الأموال الاحتياطية أي الاستثمار الذاتي وزيادة دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات ويؤدي ذلك إلى زيادة الادخار كما أن فرض ضريبة على الأموال المودعة بالبنوك يؤدي إلى زيادة الاستثمار المباشر.

– **أثر الضريبة على توزيع الدخل:** حيث يؤدي فرض ضرائب مباشرة تصاعدية إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة ويؤدي فرض ضرائب مباشرة على التركات وتداول الأوراق المالية ورسوم تسجيل العقارات إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة بينما فرض ضريبة غير مباشرة على السلع الضرورية يؤدي إلى سوء توزيع الدخل, أو زيادة الفوارق بين دخول الأفراد.

ب) القروض العامة:

النوع الثاني من أنواع الإيرادات العامة يتمثل في القروض العامة فقد تلجأ الحكومة إلى القروض العامة لتمويل جزء من نفقاتها وخاصة في حالة تمويل عمليات التكوين الرأسمالي أي الإنفاق الاستثماري أو عند مواجهة أعباء ونفقات استثنائية أو لمواجهة عجز مؤقت في الإيرادات العامة للدولة، والقروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الإلتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض.

– **تقسيمات القروض العامة**:بناء على معايير معينة يمكن تقسيم القروض إلى:

– **القروض الداخلية والقروض الخارجية**: ومعيار التقسيم المستخدم هنا هو مصدر القرض.

القروض الداخلية: هي تلك القروض التي تقترضها الحكومة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل البلد ومن مميزاتها أنها لا تؤثر على الثروة القومية بالزيادة أو النقصان, وإنما تؤدي إلى إعادة توزيع جزء منها فقط كما أن القروض الداخلية لا تؤثر على سعر الصرف.

القروض الخارجية: تتمثل في القروض التي يكون مصدرها أشخاص معنويين أو طبيعيين لا يقيمون في إقليم الدولة ومن مميزاتها أنها تؤثر على الثروة القومية بالزيادة أو النقصان, وهي تؤثر على سعر الصرف وتؤدي في بعض الأحيان إلى تدخل الدولة الأجنبية في شؤون الدولة المقترضة.

– **القروض الإختيارية والقروض الإجبارية**: ومعيار التقسيم المستخدم هنا هو حرية الإكتتاب

القروض الإختيارية: هي تلك القروض التي يكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الوطنية طواعية وإختيارية.

القروض الإجبارية: هي تلك القروض التي تكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الوطنية وغيرها إجباريا، والأصل في القروض العامة أن تكون إختيارية وغير إجبارية.

– **القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل** : طبقا لمعيار الزمن **فالقروض قصيرة الأجل** تسدد في فترة لا تزيد عن سنة وهي توجه إما لسد عجز نقدي نتيجة زيادة الإنفاق عن الإيراد وتقوم الدولة في هذه الحالة بإصدار قروض قصيرة الأجل تعرف باسم أذونات أو سندات الخزينة وإما لسد عجز مالي يتمثل في عجز حقيقي بين الإيرادات والنفقات، وتصدر مقابل ذلك أذونات أو سندات الخزينة العادية. أما **القروض المتوسطة** الأجل فتتراوح مدتها بين سنة وخمس سنوات و **الطويلة الأجل** تزيد مدتها عن الخمس سنوات، وهما موجهان لتغطية تكاليف إقامة بعض المشروعات الإستثمارية أو لتغطية نفقات الدفاع والحروب.

ج) الأثمان العامة:

النوع الثالث من أنواع الإيرادات العامة هو الأثمان العامة, ويعرف الثمن العام بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات التي تقدمها الحكومة مثل خدمات مرافق السكك الحديدية ومترو الأنفاق والمياه والبريد والهاتف...الخ والذي يميز الأثمان العامة أنه تدفع اختياريا ولا تهدف من ورائها تحقيق ربح وتعتبر من المصادر الهامة للإيرادات العامة.

د) الرسوم:

وهي مبالغ تحصلها الحكومة من بعض الأفراد مقابل خدمات نوعية من نوع خاص تؤديها لهم أو مزايا تمنحها لهم مثل أموال رسوم استخراج شهادات الميلاد وغيرها يختلف الرسم عن الضريبة من حيث أن الضريبة تدفع دون مقابل مباشر في حين أن الرسم يقابله خدمات معينة تؤديها الحكومة ويختلف الرسم عن الثمن العام من حيث طبيعته الخدمات المقدمة من الحكومة حيث يصل الثمن العام مقابل تأدية الخدمات دون أي قيد لجميع الأفراد الذين يكونون على استعداد لدفع ثمنها أما الرسم فهو مقابل خدمات من نوع خاص مثل خدمات تستوجب توافر شروط معينة كالتعليم.

ه) أموال الدومين:

يقصد بأموال الدومين الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء كانت ملكية عامة أو ملكية خاصة، وتنقسم إلى:

– **الدومين العام:** عبارة عن الأموال التي تملكها الدولة وتخصص للنفع العام مثل الموانئ والجسور وغيرها والقاعدة مجانية الانتفاع بها مع إمكانية فرض رسوم رمزية لتنظيم الانتفاع بها.

– **الدومين الخاص:** يقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضعها لأحكام القانون الخاص وعلى عكس الدومين العام فإن الدومين الخاص يعتبره مصدرا من مصادر الإيرادات العامة وينقسم إلى الدومين العقاري وهو ما تمتلكه الدولة من الأراضي الزراعية أراضي البناء وغيرها والدومين المالي في شكل أسهم وسندات الشركات والدومين الصناعي والتجاري وهو ما تمتلكه الدولة من منشآت صناعية وتجارية.

المطلب الرابع: النفقات العامة.

1) مفهوم الإنفاق العام:

"بعيدا عن الإختلاف في التعاريف المدرسية للإنفاق العام فهو يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات وهو أحد أوجه السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الإقتصادي والإجتماعي ويعبر الإنفاق العمومي عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الإقتصادي وتشمل النفقات العمومية جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، وسواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية"[1].

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية ،مرجع سبق ذكره ،ص :179 .

2) تقسيمات النفقات العامة:

تجدر الإشارة إلى أن النفقات العامة تشكل هيكلا كبيرا متنوعا فهي في الواقع ليست هيكلا متجانسا بل هي هيكل يتبدى ويظهر في صور وأشكال مختلفة ومن ناحية أخرى يتعدد في آثاره الإقتصادية والإجتماعية، وفي هذا الإطار يمكن تحليل تقسيمات النفقات العامة مع الإشارة إلى معيار التقسيم المستخدم والتأكيد على أن التناول هنا لن يأخذ كل التقسيمات ولكن سيتم اختيار أهمها على النحو التالي:

أ) **النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية** : وهذا التقسيم يأتي من ناحية التأثير على الدخل الوطني ويستند إلى ثلاثة معايير للتفرقة بين هذين النوعين من الإنفاق:

– معيار المقابل يشير إلى أن أساس التفرقة هنا هو ما إذا كانت النفقة تتم بمقابل أو بلا مقابل فالنفقات الحقيقية تتم مقابل تقديم خدمة مثل الخدمات الصحية والنفقات التحويلية لا يوجد لها مقابل كالإعانات.

– معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي حيث تعتبر النفقة حقيقية إذا أدت إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي وتعتبر تحويلية إذا لم تؤد إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي.

– المعيار الثالث وهو معيار يعتمد على طبيعة القائم بالإستهلاك المباشر للموارد الإقتصادية للمجتمع فتعتبر النفقة حقيقية إذا كانت الدولة هي التي تقوم بالإستهلاك المباشر للموارد الإقتصادية للمجتمع وتكون نفقة تحويلية إذا كان الأفراد هو الذين يقومون بالإستهلاك المباشر لهذه الموارد.

ب) التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: ويقصد به تقسيم النفقات العامة تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة والغرض منها هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه إنفاقها المختلفة, وعلى هذا يمكن أن نجد ثلاثة أنواع من النفقات العامة:

– النفقات الإجتماعية للدولة: وتتعلق بالأغراض الاجتماعية من أجل التنمية الاجتماعية وتحقيق التضامن الاجتماعي وتشمل نفقات التعليم والصحة والثقافة العامة والتأمينات الاجتماعية.

– النفقات الإقتصادية للدولة: وهي النفقات اللازمة لتزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية مثل الري والصرف والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها.

– النفقات الإدارية للدولة: وهي الخاصة بتسيير المرافق العامة وتضم الأجور وما في حكمها للعاملين بالدولة ونفقات رئيس الدولة والسلطة التشريعية ونفقات الأمن والدفاع والتمثيل الديبلوماسي.

ج) النفقات العادية والنفقات غير العادية: يمكن القول أن سبب هذا التقسيم إنما يرجع إلى الحاجة لتحديد مدى الإلتجاء إلى النفقات غير العادية لتغطية النفقات العامة وهناك خمسة معايير للتفرقة بين هاذين النوعين من النفقات:

– معيار الإنتظام والدورية: يعتبر هذا المعيار أساسا للتفرقة فإذا كانت النفقة تتم بانتظام أو بصفة دورية فتعتبر النفقة عادية أو لا تتمتع بالانتظام والدورية فتعتبر غير عادية.

– معيار الفترة: فإذا كانت النفقات تستوعب بكامل قيمتها في الأموال وفي السلع والخدمات خلال الفترة المالية التي أنفقت خلالها فتعتبر نفقات عادية أما النفقات غير العادية فهي تلك التي تتعدى الفترة المالية التي أنفقت خلالها.

– معيار توليد الدخل: حيث أنه إذا كانت النفقات العامة تعطي دخلا فهي نفقات غير عادية وإذا لم تعط دخلا فهي نفقات عادية.

– معيار إنتاجية النفقة العامة: إذا كانت النفقات منتجة فهي نفقات غير عادية أما إذا كانت النفقات غير منتجة فهي نفقات عادية.

– معيار المساهمة في تكوين رؤوس الأموال العينية: فالنفقات العادية هي تلك التي لا تسهم في تكوين رؤوس الأموال العينية ويطلق عليها النفقات الجارية أو التسيرية وهي التي تلزم لتسيير المرافق العامة للدولة أما النفقات غير العادية فهي التي تسهم في تكوين رؤوس الأموال العينية.

3) ظاهرة تزايد النفقات العامة:

إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي يشير بوضوح إلى وجود ظاهرة تزايد النفقات العامة في جميع الدول مهما اختلفت نظمها الاقتصادية ومهما اختلفت درجة تقدمها ،وأول من انتبه إلى هذه الظاهرة الألماني "فاجنر" الذي صاغ قانون اقتصادي سمي باسمه "قانون فاجنر" والذي يشير إلى أنه كلما حقق معدلا معينا من النمو الإقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي، وقد لوحظ أن ظاهرة تزايد النفقات العامة ترجع إلى أسباب ظاهرية أو إلى أسباب حقيقية وفيما يلي إشارة لأهم تلك الأسباب:

أ) الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام : هناك العديد من الأسباب التي تزيد الإنفاق العام ظاهريا دون زيادة أنواع الضمان التي تقدمها الدولة من أهمها:

– انخفاض قيمة النقود: الذي يرجع إلى ارتفاع الأسعار والذي بدوره يجعل الدول تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس القدر من السلع والخدمات.

– اختلاف طرق المحاسبة القومية: أي طريقة القيد في الحسابات.

– التزايد السكاني: والذي يؤدي إلى التزايد التلقائي للإنفاق العام في مجال الخدمات العامة كالتعليم والصحة والأمن العام.

– التوسع الإقليمي: وهو يشبه إلى حد كبير أثر التزايد السكاني لأن الزيادة التي تطرأ على مساهمة الدولة تؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام.

ب) الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام: أيضا هناك العديد من الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى تزايد الإنفاق العام من أهمها:

- إتساع الدور الإجتماعي للدولة: وهو مرتبط بزيادة دور الدولة في النشاط الإقتصادي وتزايد الأعباء الإجتماعية للدولة لتحقيق التوازن الإجتماعي وعدالة التوزيع في الدخل.
- تغيير الدور السياسي للدولة: تزايد هذا الدور في الداخل نتيجة التحولات الديمقراطية وتزايد هذا الدور في الخارج حيث زادت أهمية التمثيل السياسي والمشاركة في نشاط المنظمات الدولية والإقليمية مما يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام.
- أثر الحروب: حيث أن الحروب في مختلف مراحلها تؤدي إلى تزايد الإنفاق العام.

4) الأثار الإقتصادية للنفقات العامة:

يترتب على النفقات العامة عدة آثار اقتصادية منها المباشرة وغير المباشرة[1]:

- الآثار الإقتصادية المباشرة للنفقات العامة: وهي التي تنجم عن الإنفاق العام مباشرة أي الآثار الأولية للإنفاق العام.
- الآثار الإقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة: وهي الآثار الثانوية للنفقات العامة والتي تظهر من خلال دورة الدخل وما يعرف بآثار المضاعف أو المعجل.

المضاعف: يسمى المضاعف الكيتزي ، وهو عبارة عن التغيرات التي تطرأ على الإستثمار والتغيرات التي تطرأ على الدخل حيث أن كل زيادة أو نقصان في الإستثمار تؤدي إلى زيادة أو نقصان في مستوى الدخل الوطني.

التغيير في الإنفاق الحكومي ⟵ التغير في الدخل ⟵ التغير في العمالة[2]

المعجل: وهو عبارة عن العلاقة بين الاستثمار ومعدل التغير في الإنتاج الجاري أي الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي إلى زيادة الطلب على وسائل الإنتاج من جانب المشروعات التي ترفع الطلب على المنتوجات الاستهلاكية.

أ) الآثار الإقتصادية للنفقات العامة على الدخل أو الناتج الوطني: وهي ما يطلق عليها بـــ: "إنتاجية الإنفاق العام" وتؤثر النفقات العامة على الناتج القومي من خلال النواحي التالية:

- زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي يكون له أثر ايجابي على الإنتاج أو الناتج الوطني.

---

[1] بلهاشمي خيرة ، أثر الإصلاحات الإقتصادية في الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة "1967-2001"،مرجع سبق ذكره ،ص:29.

2 Gérard duthil, william marios, politiques économiques, édition ellipses, paris, France,1997, p : 36.

– أن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم والصحة والثقافة والتدريب مما يزيد من الناتج الوطني.

– يؤدي زيادة الأنفاق العام إلى زيادة الطلب الفعال من خلال كم ونوع الإنفاق العام ومع ذلك فإن تأثير الإنفاق العام يتوقف على مدى درجة مرونة الجهاز الإنتاجي.

ب) الآثار الإقتصادية للنفقات العامة على الإستهلاك: يمثل جانب هام من النفقات العامة طلبا مباشرا على السلع والخدمات الاستهلاكية إذ تنطوي النفقات العامة على شراء خدمات استهلاكية "كالخدمات الصحية وخدمات الأمن والدفاع" وكذلك شراء سلع استهلاكية، كما تنطوي هذه النفقات على توزيع دخول نقدية تخصص للاستهلاك وبذلك تتوقف آثار النفقات العامة على الاستهلاك على نوع هذه النفقات من ناحية وعلى ظروف الفئة التي تحصل عليها سواء كانت من فئة أصحاب الدخول المرتفعة أو من فئة أصحاب الدخول المنخفضة ،كما تتوقف آثارها على مستوى التقدم الإقتصادي للمجتمع[1].

ج) الآثار الإقتصادية للنفقات العامة على الإنتاج: تؤثر النفقات العامة على الإنتاج بواسطة أثر المضاعف والمعجل إذ أن الزيادة في الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة في الاستهلاك ويترتب على ذلك زيادة في إنتاج السلع الإستهلاكية ومنه يزيد النشاط الإقتصادي ويزداد حجم الإنتاج.

د) الآثار الإقتصادية للنفقات العامة على الإدخار الوطني: تؤدي النفقات العامة بصفة عامة إلى زيادة الإدخار القومي فبالنسبة للنفقات العامة الإنتاجية فإنها تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بما تنطوي عليه من زيادة في الإدخار القومي نتيجة لإتجاه الكثير من المستفيدين منها بتوجيه جانب من دخولهم المحققة للإدخار.

أما بالنسبة للنفقات العامة الإستهلاكية أو الإعانات الحكومية "النفقات العامة التحويلية" فإنها تؤدي إلى إرتفاع ميل المستفيدين إلى الإدخار سواء اتخذت هذه النفقات صورة خدمات مجانية أو إعانات إقتصادية أو إجتماعية.

ه) الآثار الإقتصادية للنفقات العامة على التوظيف والإستخدام: ويقصد بذلك توفير فرص العمل لجميع الأفراد أي التوظيف الكامل وتتدخل النفقات في ذلك بأن يزيد من رواتبهم ويزيد بذلك الطلب الاستهلاكي مما يدفع المنتجين إلى التوسع في إنتاجهم ويزداد الطلب على العمالة وكل هذا حتى تغطى الزيادة في الطلب الاستهلاكي والزيادة في الإنتاج تتطلب عمالة ومنه خلق فرص عمل جديدة وبالتالي انخفاض البطالة ،ومن جهة أخرى فإن زيادة الأجور تدفع الأفراد إلى التنافس على الوظائف وبالتالي تحقيق التوظيف الكامل الذي هو هدف من أهداف السياسة المالية.

[1] يونس أحمد البطريق، إقتصاديات النشاط الحكومي ،تحليل قرارات الإنفاق العام، مرجع سبق ذكره ،ص:277.

و) الآثار الإقتصادية للنفقات العامة على توزيع الدخل : تؤثر النفقات العامة على توزيع الدخل من خلال:

– التدخل في توزيع الدخل الأولي بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج.

– التدخل عن طريق ما يتم إجراؤه من خلال تعديلات لازمة من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية تتم على التوزيع الأولي فيما يسمى بإعادة توزيع الدخل القومي بين الأفراد بصفتهم مستهلكين, وتتم هذه التعديلات من خلال النفقات التحويلية بين عوامل أو فروع النشاط أو الأقاليم الجغرافية[1].

ي) الآثار الإقتصادية للنفقات العامة على الأسعار:

– في حالة التضخم: تحاول الحكومة تخفيض معدل التضخم عن طريق تقليص النفقات العامة ومنه ينخفض العرض النقدي المتداول بين أيدي المجتمع ومنه يقل معدل الطلب على هذه السلع مما يؤدي في الأخير إلى انخفاض أسعارها.

– في حالة الإنكماش: تعالج الحكومة حالة الانكماش عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي عن طريق زيادة النفقات التحويلية مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل لدى الأفراد وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار وإعادة التوازن[2].

المبحث الثالث: الإتجاهات التقليدية والمعاصرة للموازنة العامة وموقع برامج التنمية منها.

أدت التحولات الإقتصادية والإجتماعية التي شهدتها معظم دول العالم خلال مطلع القرن العشرين إلى تزايد حجم التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي ،وإن كان ذلك قد تم بدرجات متفاوتة حسب الظروف الإقتصادية التي ميزت كل بلد وقد انعكس ذلك في مدى أهمية الموازنة العامة إذ أصبح لها دور رئيسي في رسم وتحديد السياسة العامة في مجالات الإستثمار والعمالة والإدخار والإستيراد والتصدير والإنفاق العام والضرائب، بالموازة مع ذلك ظهرت هناك أنواع وتقسيمات حديثة للموازنة العامة، قصد التجاوب والتكيف مع هذه التغيرات والتحولات.

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي : تحليل كمي، مرجع سبق ذكره،ص: 62 .

[2] بلهاشمي خيرة، أثر الإصلاحات الإقتصادية في الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة "1967-2001"،مرجع سبق ذكره ،ص:31 .

سنتناول فيما يلي الأنواع الكلاسيكية للموازنات العامة ثم سنتطرق إلى التقسيمات والتبويبات المعاصرة للموازنة العامة ،وهي على التوالي الموازنة ذات الأساس الصفري والموازنة على أساس النشاط وموازنة الخطط والبرامج والأداء باعتبارها النوع الذي يلائم برامج التنمية الإقتصادية.

المطلب الأول: الإتجاهات التقليدية للموازنة العامة.

وتشتمل الأنواع التالية:

1) الموازنة الوظيفية:

تعتمد على التبويب أو التقسيم الوظيفي للنفقات العامة حيث يتم تصنيف جميع النفقات العامة ثم تبويبها في مجموعات متجانسة بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من وظائف الدولة [1]، وتتمثل هذه المجموعات المتجانسة فيما يلي:

- خدمات عامة: وهي ما يتعلق بسيادة الدولة ومنها خدمات الأمن والدفاع والعدالة.
- خدمات جماعية: وهي ما يستلزمه توفير حياة منتظمة للمجتمع كالطرق والجسور ومكافحة الحرائق وحماية البيئة.
- خدمات إجتماعية: وهي خدمات تقدم للمواطنين كالتعليم والصحة والإسكان.
- خدمات إقتصادية: وهي ما يقدم في قطاع الأعمال من تكاليف البحوث في مجال الزراعة والصناعة والبناء وإستخراج المواد الأولية.

إن المعيار المتبع في هذا التقسيم هو نوع الوظيفة أو الخدمة التي ينفق من أجلها المال، بغض النظر عن الوحدة أو الجهاز الحكومي الذي يقوم بالإنفاق أو طبيعة الأشياء المقتناة بهذه النفقات.

أ) مزايا الموازنة الوظيفية:

- يمكنَ التقسيم أو التبويب الوظيفي من قياس الأعمال والخدمات الحكومية.
- يمكنَ الحكومة من اتخاذ قرارات سليمة في توزيع الموارد في إطار أهداف وطنية وتحديد أولويات الخدمات يتفق ومدى ملاءمتها لتحقيق الأهداف وتقسيمها إلى أهداف آنية ومتوسطة وطويلة الأجل.
- يتيح هذا التبويب إمكانية الرقابة والمتابعة والمساءلة للمستويات التنفيذية .

ب)عيوب الموازنة الوظيفية:

- إن تخصيص النفقات على أساس الوظيفة يضعف فعاليةالرقابة على هذه النفقات, وذلك بالنظرإلى أن الوظيفة الواحدة للدولة قد تكون موزعة على عدد من الوحدات الإدارية.
- يستلزم هذا التبويب جهد ووقت كبير لتجميع بنود معينة تحت وظيفة معينة.

[1] حامد عبد المجيد دراز ،سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره،ص:121 .

2) موازنة البنود[1]:

يتم فيها التقسيم على أساس البنود ومازال هذا النوع يستخدم إلى يومنا الحالي خاصة في الدول النامية، والمبدأ الذي تقوم عليه هو حصر جميع إيرادات ونفقات الدولة بوثيقة واحدة وبشكل مفصل والحصول على اعتمادها من قبل السلطة التشريعية لتتم الرقابة على مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق من قبل السلطة التشريعية ومحاسبة السلطة التنفيذية عن أي تجاوزات مالية لم تعتمد كما يطلق على هذا النوع من الموازنات أيضا بالموازنة الخطية حيث يتم تبويب النفقات العامة إلى مجموعات ثم إلى بنود ومواد حسب هدف الإنفاق.

أ) مزايا موازنة البنود: تتمثل في:

- وضع حد للفوضى في إستخدام المال العام أو تحصيله
- مراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية في إيراداتها لبنود الموازنة العامة.
- إستخدام المال العام لخدمة الصالح العام.

ب) **عيوب موازنة البنود:** تتمثل في:

- التشدد في عملية الإنفاق والحصول على الأموال العامة من قبل المسؤولين في رأس الهرم الإداري خوفا من المساءلة والمحاسبة مما أدى إلى تطبيق مبدأ المركزية في إدارة المال العام.
- التشدد في الرقابة قلل من روح المبادأة والإبداع في العمل بين المسؤولين.
- أغفلت جانب الإنجاز في العمل علما بأنها بينت الأهداف فيه مما يعني إحتمالية هدر للمال العام.

3) الموازنة الإقتصادية:

وفي هذا النوع من الموازنات يتم التبويب على أساس الأثر الإقتصادي بإعتباره عنصرا هاما من عناصر التحليل الاقتصادي حيث يركز هذا النوع من الموازنات على دراسة أثر الإنفاق العام على الدخل القومي والأسعار والاستهلاك وينقسم الإنفاق العام في هذه الحالة إلى مجموعتين:

أ) **نفقات مستنفذة:** وهي عبارة عن قيمة السلع والخدمات التي تستخدمها أجهزة الدولة وهي نوعان:

- نفقات جارية: وهي ما تلزم لإدارة العمل كالأجور والمستلزمات السلعية.
- نفقات إستثمارية: وهي قيمة الأعمال الإنشائية الجديدة كالطرق والجسور ويترتب عليها وفورات.

ب) نفقات تحويلية: كالإعانات والمعاشات وهي عبارة عن تحويل قدرة شرائية من الإيرادات العامة إلى المنتفعين بهذه المدفوعات وهي:

- نفقات تحويلية اقتصادية كإعانات الإنتاج والتصدير.
- نفقات تحويلية اجتماعية وهي الإعانات التي تدفعها بعض أجهزة الدولة.

[1] طارق الحاج، المالية العامة ، مرجع سبق ذكره ،ص:150 .

– نفقات تحويلية مالية وتتمثل في فوائد الدين العام وأقساط استهلاكه.

4) الموازنة النوعية: ويعتمد هذا النوع من الموازنات على تبويب النفقات العامة لكل وحدة حكومية وفقا للمادة أو الخدمة التي ستنفق عليها الأموال العامة ويهدف أساسا إلى التوحيد على مستوى وحدات الجهاز الإداري، وتخصيص الإعتمادات المالية والمساعدة على إعداد الموازنة ومراجعة التقديرات.

المطلب الثاني: الموازنة ذات الأساس الصفري." Zéro base Budget " " zbb ".

ظهرت هذه الموازنة سنة 1967 خلال مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في الدانمارك لدراسة مشكلات الإدارة والميزانية في الدول النامية[1]، هناك عدة تعريفات لهذا النوع من الموازنات أهمها:

تعريف بيتربير "**Peter pyhrr**" :"أنها تقويم البرامج والمشاريع والبدائل المختلفة وتحديد مستوى الأداء وقد يؤدي هذا التقويم إلى إعادة النظر تماما لجميع البرامج والمشاريع القائمة والجديد".

تعريف باتيلو "**j.w.patlio**" فقد عرف هذا النوع من الموازنة "بأنها تقنين الإجراءات وخطوات تخطيط وتخصيص الموارد بهدف ترشيد تخصيص الأموال والوصول إلى المثالية في توظيف الأموال المتاحة"[2].

إن الأساس الذي تقوم عليه هذه الموازنة هو توفير المال اللازم لتمويل البرامج دون الأخذ بعين الاعتبار لما تم إنفاقه سابقا وبشكل فعلي على تلك البرامج وبالتالي فإن هذه الموازنة تبدأ من نقطة الصفر وكأن تلك البرامج لم تكن موجودة.

وقد بدأ استخدام هذا النوع فعليا في الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من سنة 1973.

يمكن تلخيص الأسس التي تعتمد عليها الموازنة الصفرية فيما يلي[3]:

– إفتراض موازنة أي دائرة أو مؤسسة حكومية تساوي الصفر.

– الإنفاق لكل دائرة أو مؤسسة يقتصر على ما يمكن تحقيقه من أهداف مبررة وممكن تحقيقها.

– التقدير الدقيق للأموال اللازمة للإنفاق على كل هدف وبأقل تكلفة ممكنة..

– يتم النظر لموازنة أي هدف أو نشاط في بداية السنة المالية وكأنها صفر حتى لو كان هذا الهدف مستمرا من سنوات سابقة.

1) مقومات وخطوات إعداد الموازنة ذات الأساس الصفري وتطبيقها:

إن نظام إعداد وتنفيذ وتقييم الموازنة ذات الأساس الصفري مبني على ثلاث مقومات رئيسية:

الأولى: توصيف النشاط على أساس مجموعة من القرارات "حزمة قرارية".

الثانية: تحليل الحزم وتقويمها على أساس عائد التكلفة.

---

[1] عبد الباسط أحمد رضوان ،إتجاهات معاصرة في الموازنات العامة،مجلة الإقتصاد والإدارة،مجلد:14،جامعة الملك عبد العزيز ،جدة السعودية،2000 ص :،133 موقع:.(15-01-2005)www.kaau.edu.sa/centres/spc/main4.htm

[2] عبد الباسط أحمد رضوان، إتجاهات معاصرة في الموازنات العامة ،نفس المرجع السابق, ص:133.

[3] طارق الحاج، المالية العامة ، مرجع سبق ذكره ،ص:157.

الثالثة: تخصيص الموارد المالية.

تقوم كل وحدة إدارية بتقويم البرامج والأنشطة والمشروعات القائمة والمقترحة على أساس تحليل التكلفة والعائد **benifit cost. Analysis** وذلك وفقا للخطوات الأربع التالية:

أ) تحديد وتكوين وحدات القرار: وتكون وحدات القرار في كل وحدة إدارية برنامج أو وظيفة أو مركز تكلفة أو قسم أو وحدة تنظيمية أو بند من بنود الموازنة أو مشاريع رأسمالية.

ب) تحليل وتحديد المجموعات القرارية "الحزم القرارية" " décision pachage" :وتتكون كل وحدة قرار في الموازنة ذات الأساس الصفري من مجموعات القرار ومن المعروف أن مجموع تكاليف هذه القرارات مساو لجملة الإعتمادات ويخصص لكل مجموعة نموذج مستندي يتضمن عدة بيانات حول الخدمات الواجب أداؤها ومتطلبات الموارد المالية اللازمة لتمويل المجموعات القرارية والتقدير الكلي للنتائج المتوقعة وتقدير نتائج عدم الموافقة على التمويل.

ج) تقويم وترتيب مجموعات القرار ترتيبا تفاضليا ranking process : وتتطلب عملية التقويم والترتيب مراجعة جميع المجموعات القرار وترتيبها حسب الأهمية النسبية لأولويتها ترتيبا تفاضليا لاختيار مجموعات القرار التي يمكن تمويلها وإدراجها في مشروع الموازنة وتستخدم عملية الترتيب معايير مختلفة "عائد الاستثمار ،وفورات التكلفة ،الإقتراح الأكثر أهمية، صافي العوائد أو المخاطر" ووفقا لذلك يكون أمام الإدارة العليا البدائل المتاحة التالية:

- إلغاء النشاط أو البرنامج لعدم جدواه ومن ثم إلغاء الإعتمادات.
- الإبقاء على مستوى النشاط أو الخدمات.
- تخفيض الإعتمادات إلى أدنى مستوى يتناسب مع العائد.
- زيادة الإعتمادات إلى أعلى مستوى حالي.

د) إعتماد الموازنات التفضيلية : بعد أن يتم تحديد وحدات القرار وتحليل كل منها إلى مجموعات من القرارات حسب الأولويات يتم تحديد المخصصات المالية للأنشطة المقبولة ويتم إعداد الموازنة التفضيلية لكل نشاط أو برنامج، ثم بعد ذلك يتم إعداد الموازنة الإجمالية،ويوضح المخطط الموالي مراحل إعداد وتطبيق الموازنة ضمن نطاق الوحدة الإدارية:

مخطط رقم (2-1): مراحل إعداد وتطبيق الموازنة الصفرية ضمن نطاق الوحدة الإدارية.

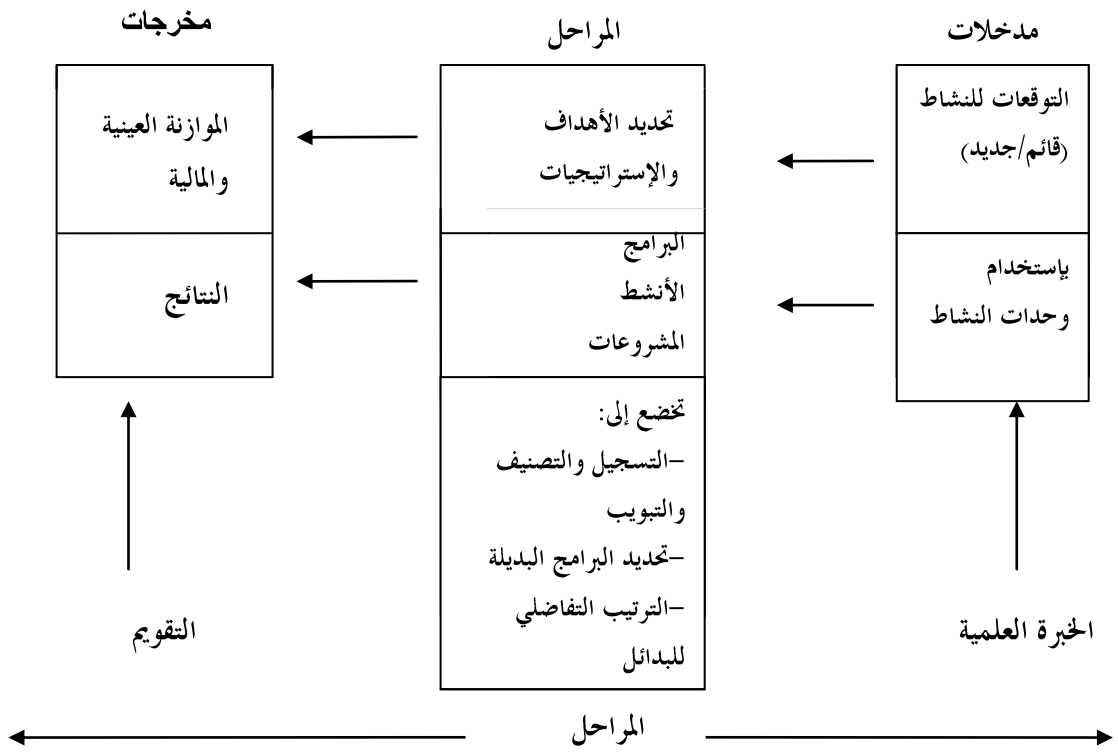

المصدر:عبد الباسط أحمد رضوان, إتجاهات معاصرة في الموازنات العامة ،مرجع سبق ذكره، ص:134 .

2) مزايا إستخدام الموازنة ذات الأساس الصفري:

يحقق استخدام هذا النوع من الموازنات العامة مزايا عديدة تتمثل في:

أ) التركيز على كيفية تحقيق الأهداف وتحسين كفاءة وفاعلية نظم التخطيط والرقابة بوحدات الجهاز الإداري للدولة عن طريق:

- الربط بين التخطيط الإستراتيجي والتخطيط التكتيتي كنشاط كل وحدة وكل مستوى إداري.
- الربط بين العائد والتكلفة بفحص وتقويم البدائل المتاحة لإستبعاد البرامج ذات العائد الأقل أو الإقلال منها.
- إنشاء برامج جديدة ورفع كفاءتها.

ب) اعتبار نظام الموازنة ذات الأساس الصفري أداة لتحليل الجزئي لنشاط الوحدة الإدارية لترجمة الأهداف إلى خطط فرعية تنفيذية طبقا للأولويات المطلوبة ومن ثم ضمان فاعلية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة.

ج) توفير وسيلة لتقويم آثار التمويل على البرامج والمشاريع ذات الأثر الفعال سواء كانت قائمة أو جديدة وسيسد هذا النظام ثغرات الأنظمة الموازنية الأخرى.

د) إتاحة تنمية مهارات العاملين في وحدات الجهاز الإداري من خلال مشاركتهم في عملية التخطيط وتقويم التنفيذ.

3) مشاكل وصعوبات تطبيق نظام الموازنة ذات الأساس الصفري في الدول النامية:

أ) لاشك أن تطبيق هذا النظام يتطلب تكلفة أعلى من الموازنة بالطريقة التقليدية بسبب حاجته إلى بيانات ومعلومات كثيرة تستلزم جهودا أكبر ووقتا أطول.

ب) صعوبة تحديد العلاقة بين العائد والتكلفة في كثير من البرامج المختلفة نتيجة نقص وسائل قياس مخرجات البرنامج وكذلك البرامج الواجب إقرارها سياسيا ويتعذر إلغاؤها.

ج) صعوبة ترتيب مجموعة القرارات ترتيبا تفاضليا في الوقت المناسب وبخاصة في حالة كثرة القرارات ومن ثم يتعذر ترتيب الاعتمادات ذات الأولوية.

د) معارضة المشاركين في إعداد وتنفيذ النظام لشعورهم بأن برامجهم تخضع للتقويم، ومن ثم لا تتحقق مزية تنمية مهارات العاملين في الجهاز الإداري للدولة.

المطلب الثالث: الموازنة على أساس النشاط "ABB" Activity Based Budgeting .

ظهر هذا النوع من الموازنات الذي يعتمد على منهج إعداد الموازنة على أساس النشاط أو ما يسمى بمحاسبة الموارد والموازنة التقديرية بغرض خفض تكلفة أداء الخدمات العامة، الأمر الذي يخفف العبئ على دافعي الضرائب أو تخفيض رسوم الحصول على الخدمات مما يزيد من الدخل الحقيقي للمواطنين، وتعتمد الموازنة على أساس النشاط على مجموعة من التقنيات اللازمة لإعداد تقارير عن الإنفاق الحكومي وإطار لتحليل الإنفاق على أساس الأهداف، والربط بينها وبين المخرجات كلما أمكن وتسهل تخطيط ورقابة الإنفاق العام ،والتركيز على قيمة النقود وتحديد المسؤولية بطريقة سهلة.

ويهيئ هذا المنهج فرصا عديدة لتحسين إدارة الإنفاق العام في مجال:

- تهيئة أساس أفضل لإستخدام الموارد ،كما تهيئ فرصة التحصيل المباشر لهذه الأموال وبطريقة ترفع جودة صنع القرار فيما يتعلق بالإستثمارات الجديدة وبإستخدام الأموال القائمة.
- إعطاء وحدات الجهاز الإداري فرصة لتطوير كيفية الحصول على البيانات وتوفير نظم الإدارة لتقديم معلومات أفضل بشأن تكلفة الخدمات التي تقدمها والربط بين الموارد والأهداف والغرض من الإنفاق.
- استحداث مزايا إدارة الإقتصاد على مجموعة قواعد تحقق إمكانية تخفيض الموارد عن طريق التعرف على الأموال الثابتة غير المستغلة ،ثم التصرف فيها بما يكفل إدارة أفضل للموارد المتاحة.

1) مستلزمات تطبيق الموازنة على أساس النشاط:

يستلزم هذا النوع من الموازنات توفر بعض الشروط والمستلزمات أهمها[1]:

أ) إعداد دليل يغطي المبادئ والبيانات المحاسبية التي ينبغي اتباعها عند إعداد الموازنة.

ب) إعداد معايير متطورة لنظم محاسبة تحقق التنسيق والمرونة اللازمة لتصميم النظم المحاسبية التي تلبي البيانات المركزية التي تطلبها الأجهزة المركزية في الدولة وتلك التي تحتاجها إدارة هذه الوحدات.

ج) الاحتفاظ بحجم مخزون ملائم يترتب عليه عدم تجميد الموارد وتحقيق وفورات في تكاليف التخزين والمناولة والفحص.

د) ارتفاع كفاءة العمل في أداء الإجراءات اللازمة لتأدية الخدمة والتخلص من طول هذه الإجراءات الناتجة عن المركزية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة العمل وتكلفة الخدمة.

2) مزايا الموازنة على أساس النشاط:

تحقق الموازنة على أساس النشاط عدة مزايا أهمها:

أ) السماح بتنظيم وتخطيط أكثر فعالية للعلاقة بين الوحدات و إدارتها وأقسامها وبما يسمح بتخطيط النشاط وإحداث الرقابة

ب) تشجيع وحدات الجهاز الإداري على التركيز على الخدمات كمخرجات تؤيدها بدلا من التركيز على الموارد التي تستهلكها.

ج) السماح لوحدات الجهاز الإداري بالتخطيط الداخلي للنشاط مما يساعد على تحقيق أهداف الرقابة الداخلية من ناحية والرقابة الخارجية من ناحية أخرى ، والمخطط الموالي يوضح مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة على أساس النشاط:

[1] عبد الباسط أحمد رضوان، إتجاهات معاصرة في الموازنات العامة ،مرجع سبق ذكره ,ص: 138 .

مخطط رقم (2-2): مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة على أساس النشاط.

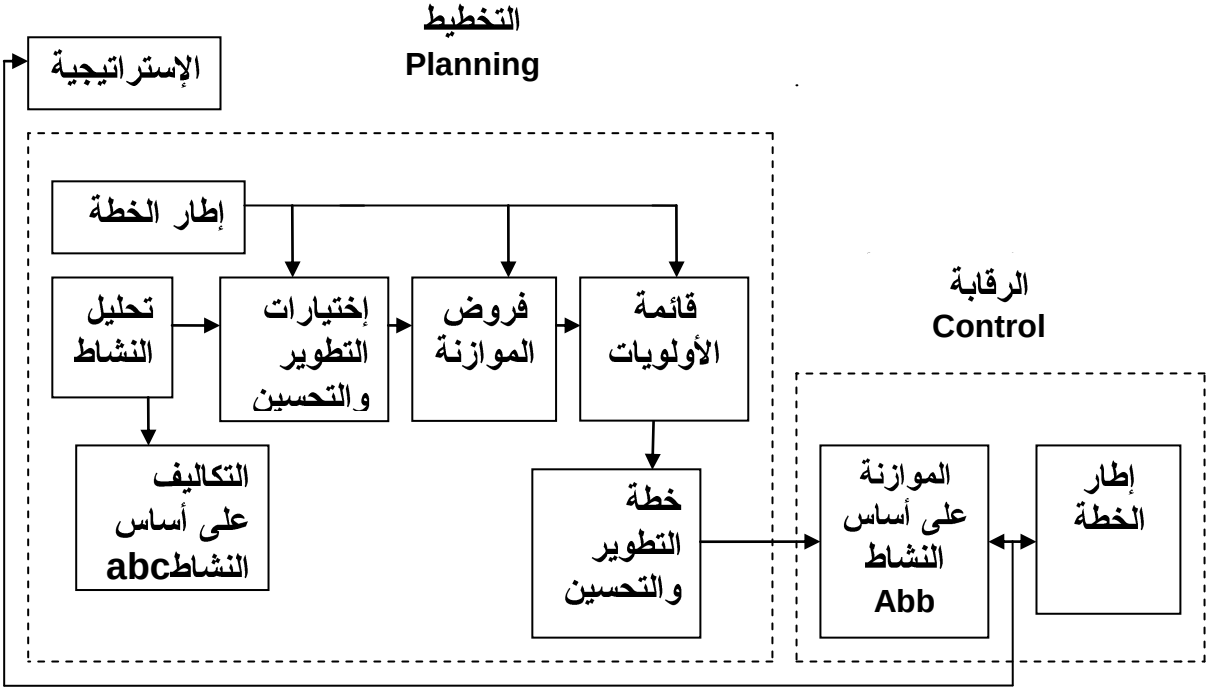

المصدر:عبد الباسط أحمد رضوان , إتجاهات معاصرة في الموازنات العامة، مرجع سبق ذكره, ص:141

المطلب الرابع: موازنة الخطط والبرامج والأداء "P.P.P.B"[1] .

.

ظهر اصطلاح موازنة البرامج والأداء في الولايات المتحدة الأمريكية ووضع هذا النظام موضع التنفيذ في أوائل القرن العشرين وتمت التجربة الأولى في مدينة نيويورك بين سنتي: 1913-1915 بإشراف مكتب بحوث الحكم المحلي[2].

1) مفهوم موازنة الخطط والبرامج والأداء:

إن موازنة الخطط والبرامج والأداء هي موازنة تركز على الربط أو التنسيق بين البرامج في الوحدات الحكومية وبين الأهداف العامة للدولة ،ويتم ذلك بتقسيم الموازنة العامة للدولة إلى موازنات فرعية على مستوى الوزارات أو الهيئات ثم إلى برامج رئيسية وفرعية على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر حجما التي قد تكلف بتنفيذ برنامج كامل أو جزء من برنامج ،وفي النهاية يتم تقسيم البرامج إلى مجموعة من الأنشطة التي تترجم إلى وحدات أداء[3].

---

[1] Planing-programming-performance-budjeting

[2] عبد الباسط أحمد رضوان، إتجاهات معاصرة في الموازنات العامة، مرجع سبق ذكره ,ص:130 .

[3] قاسم إبراهيم الحسيني،المحاسبة الحكومية والميزانية العامة للدولة،مؤسسة الوراق،عمان ،الأردن،ص:115.

إن الأساس الذي تقوم عليه الموازنة هو التحديد المسبق لجميع الأهداف من ثم اختيار الأهداف المراد تحقيقها وتعيين البرامج اللازمة للوصول إلى هذه الأهداف ويتم بنفس الوقت برمجة إجمالي التكاليف لكل برنامج بما يتلاءم مع الزمن الملائم لتحقيق الأهداف فقد تكون الفترة الزمنية قصيرة الأجل أو تكون طويلة الأجل ومن هنا تساعد هذه الموازنة على تحديد السياسات المستقبلية العامة للدولة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو المالية.

2) أهداف موازنة الخطط والبرامج والأداء:

يمكن تحديد أهداف هذه الموازنة فيما يلي:

أ) ضمان الارتباط بين نشاط الجهاز الإداري والأهداف المرسومة بالخطة الاقتصادية والاجتماعية.

ب) المساعدة في تحليل الآثار الاقتصادية لأوجه النشاط الحكومي وآثاره على النشاط الاقتصادي بما يحقق الإستقرار الإقتصادي ويحكم كفاءة إستغلال الموارد.

ج) إعتبار الموازنة أداة رقابية دورية على نشاط الجهاز الإداري في حالة الإعداد بأرقام وتقديرات أكثر دقة وفي حالة التنفيذ في كشف الإسراف والضياع والتوفير.

د) توفير معلومات كافية تمكن الإدارة من الحكم على كفاءة الأداء.

يتضح لنا فيما سبق أن موازنة الخطط والبرامج والأداء هي الموازنة التي تتلاءم مع برامج التنمية الإقتصادية, وذلك بالنظر لما تتوفر عليه من آليات تسمح بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية كما تسمح بتقييم ومقارنة النتائج المتحصل عليها مع الأهداف المعدة سلفا.

3)كيفية تكييف وربط موازنة الخطط والبرامج والأداء مع برامج التنمية الاقتصادية.

يتم ربط موازنة الخطط والبرامج والأداء مع برامج التنمية الاقتصادية من خلال ثلاثة محاور هامة ورئيسية هي:[1].

أ) المحور الإداري: حيث يجب أن يكون هناك تنسيق وتكامل بين عمل الأجهزة الإدارية المسؤولة عن إعداد برامج التنمية الإقتصادية والأجهزة الإدارية المسؤولة عن إعداد الموازنة العامة ولا يقتضي ذلك بالطبع دمج كل هذه الأجهزة الإدارية في جهاز واحد،كما ذهب إلى ذلك بعض الإقتصاديين بل يكفي أن تتعاون تلك الأجهزة مع بعضها بحيث لا يؤدي أحد الجهازين مهمته دون معرفة وجهة نظر الآخر والإمكانيات أو العقبات التي قد تحول دون وضع الخطة بشكل معين أو لتحقيق أهداف معينة فبينما تقوم الأجهزة المكلفة بإعداد البرامج بدراسة المشروعات بصرف النظر عما تتكلفه من إعتمادات أو كيفية تدبير الموارد المالية اللازمة للتنفيذ نجد أن إدارة الموازنة العامة تميل إلى ضغط الإنفاق العام إعتقادا

[1] حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة، مصر ،1888 ص: 107، بتصرف الطالب.

منها بأن عجز الموازنة أمر سلبي يجب تجنبه، ولتلافي هذا التناقض يفضل أن تشكل مجموعة عمل مشركة تظم أعضاء من كلا الجهازين للنظر في اختيار المشروعات حسب أولويتها ومن ثم إدراجها في البرنامج وكذا تحديد مصادر تمويلها سواء كانت محلية أو أجنبية.

ب) المحور الفني: يجب أن تكون هناك أرضية مشتركة يبنى فوقها كل من برنامج التنمية والموازنة العامة وهذه الأرضية المشتركة نعني بها المشروعات التي سيتم إدراجها في البرنامج وإدراج الإعتمادات المالية اللازمة لتمويلها بالموازنة العامة ،إذ يسلتزم ان تكون هذه المشروعات مبنية على دراسات موضوعية سليمة تبين جدواها الإقتصادية وتكاليفها والعائد المتوقع للحصول عليه من تنفيذها وأثرها على الاستهلاك والدخل والعمالة والإنتاج وميزان المدفوعات وعلى الأجور والأسعار والتراكم الرأسمالي...الخ من الدراسات والبيانات التي تنير الطريق أمام الجهة المنوطة باختيار المشروعات وتحديد الأولويات لتنفيذها.

ج) المحور الزمني: والمقصود هنا التوقيت الذي يتم فيه إعداد الموازنة العامة بالنسبة لتوقيت إعداد البرنامج فلا ينبغي أن تكون عملية إعداد البرنامج سابقة على عملية إعداد الموازنة بل يجب أن يتوافق زمن حدوثهما،حيث يتم إعداد الموازنة العامة على مراحل زمنية متتابعة حيث طبيعة القرار الذي يتم اتخاذه عند كل مرحلة من المراحل المختلفة والتي يترك أمر تحديدها لظروف كل دولة.

تبدأ المرحلة الأولى بتقدير الإنفاق العام بمعرفة الإدارة المكلفة بإعداد برامج التنمية والإدارة المكلفة بإعداد الموازنة العامة كل على حدى تقديرا مبدئيا.

أما في المرحلة الثانية فيتم تحديد احتياجات الإنفاق العام لمختلف القطاعات الإقتصادية وفي المرحلة الثالثة يتم تحديد الإنفاق اللازم لمختلف المشروعات داخل القطاعات كما يتم تحديد الأولويات بين المجالات الرئيسية للنشاط الحكومي والأولويات القطاعية داخل كل نشاط ، وبعد ذلك تطلب الإدارة المكلفة بإعداد البرامج من الإدارات الحكومية التقدم بمشروعاتها لإدراجها في الموازنة العامة في الحدود المحددة لقطاعاتها والأولويات المحددة داخل كل قطاع ثم تشترك الإدارتين المعنيتين في بحث تلك المشروعات والتحقق من إمكان تنفيذها فنيا وماليا كما يجب أن تكون تكلفة هذه المشروعات في حدود الإيرادات المتوقع الحصول عليها خلال السنة التالية إن هذه العملية تساهم في تحقيق التوافق الزمني بين عملية إعداد كل من برنامج التنمية والموازنة العامة فضلا عن إحكام ربط الموازنة العامة بالبرنامج.

4) مزايا موازنة الخطط والبرامج والأداء:

تبرز أهم مزايا هذا النوع من الموازنات فيما يلي:

أ) يؤدي هذا النوع من الموازنات إلى الجمع بين الوظائف الرئيسية للموازنة العامة من تخطيط ورقابة ومحاسبة.

ب) تساعد على تنفيذ الخطط التنموية.

ج) قياس المنفعة المتحققة من كل نشاط وقياس المدخلات والمخرجات لكل نشاط.

5) المشاكل التي تواجه تطبيق موازنة الخطط والبرامج والأداء:

من بين أهم مشاكل تطبيق هذا النوع من الموازنات نجد ما يلي[1]:

أ) صعوبة التطبيق في المجالات التي تكون فيها الأهداف غير قابلة للقياس الكمي مثل هدف القيام بحرب فمن الصعب قياس مكانة ووضع الدولة في العالم أو القيام بمشروع منتزه عام فمن الصعب قياس المنفعة جراء ذلك.

ب) صعوبة اختيار الأهداف والبرامج اللازمة لكل هدف لأن لكل منها مساوئه وعيوبه وهذا يؤدي إلى اختلاف في وجهات النظر بين أصحاب القرار مما يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد والمال.

ج) من الصعب تحديد عمل كل جهاز حكومي على حدى بمعزل عن الأجهزة الأخرى لأن عملها متداخل من هنا فإن البرنامج الواحد اللازم لتحقيق هدف معين قد يوزع على أكثر من جهة إدارية حكومية مسؤولة.

6) إجراء مقارنة بين الأنواع المعاصرة للموازنات العامة:

يتضح الفرق بين مختلف الأنواع المعاصرة للموازنة العامة التي درسناها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): مقارنة بين الأنواع المعاصرة للموازنات العامة

أوجه المقارنة	موازنة الخطط والبرامج	الموازنة الصفرية	الموازنة على أساس النشاط
1) طريقة تصنيف النفقات	الأهداف	البرامج والأنشطة البديلة	النشاط الرئيسي والمعاون
2) التركيز	المنتج	النشاط الجزئي (الوحدات الفردية)	الأنشطة المتاحة
3) الهدف	الفعالية	الكفاءة والفعالية	الكفاءة والفعالية
4) الإتجاه	التخطيط	الربط بين التخطيط الإستراتيجي والتكتيكي للأنشطة	التخطيط والموازنة وتكاليف النشاط
5) البعد الزمني	المستقبل	المستقبل	المستقبل
6) مدى الشمول	كلي وشامل	تحليل جزئي للأهداف	تحليل جزئي للأهداف
7) المهارة المطلوبة	تحليل اقتصادي وتخطيط	تحليل التكلفة والعائد	الأهمية النسبية
8) القاعد الفكرية	الإقتصاد ونظرية النظم	التوافق في الهدف	الربط بين التكلفة والمنفعة

المصدر:عبد الباسط أحمد رضوان، إتجاهات معاصرة في الموازنات العامة، مرجع سبق ذكره, ص:140.

[1] طارق الحاج، إتجاهات معاصرة في الموازنات العامة،مرجع سبق ذكره، ص:155.

خلاصة الفصل.

إن تحقيق التنمية الإقتصادية في الدول النامية يتطلب تدخلا فعالا من طرف الدولة في النشاط الإقتصادي بالنظر لقدرتها على تحمل الأعباء الناتجة عنها من جهة، ونتيجة لعجز القطاع الخاص عن تحمل هذه الأعباء من جهة أخرى بسبب ما يعانيه من صعوبات سواء من حيث مصادر تمويله أو وزن هذا القطاع في النشاط الإقتصادي في هذه الدول.

يتم هذا التدخل عن طريق إعداد وتنفيذ برامج تنمية اقتصادية ضمن استراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية ،ويتم تجسيد وتنفيذ هذه البرامج عن طريق أدوات السياسة المالية و من خلال الموازنة العامة للدولة التي يحدد بواسطتها مصادر تمويل هذه البرامج وتكاليف إنجاز المشروعات التي تتضمنهاهذه البرامج.

بالنظر للأهمية التي تكتسبها الموازنة العامة في النشاط الإقتصادي فإن إعدادها وتنفيذها يتم وفق مبادئ أساسية ومراحل رئيسية تضمن لها الكفاءة والفعالية اللازمة لتفعيل دورها في النشاط الإقتصادي.

ساهمت التحولات والتغيرات الاقتصادية التي شهدتها معظم دول العالم خلال مطلع القرن العشرين في ظهور أنواع وتقسيمات حديثة للموازنات العامة بالإضافة إلى الأنواع والتقسيمات الكلاسيكية المتعارف عليها ، وتعد موازنة الخطط والبرامج والأداء النوع الأنسب الذي يتلاءم مع برامج التنمية الإقتصادية، بالنظر للقواسم المشتركة التي تجمع بينهما ،ومع ذلك يلاحظ عزوف الدول النامية عن إستخدام هذا النوع من الموازنات بالنظر لما يتطلبه من إمكانات وكفاءات تساهم في التحكم في هذا النوع من الموازنات وهو ما تفتقده معظم الدول النامية.

تعد الجزائر من بين أبرز الدول النامية التي حاولت تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق تنفيذ برامج ومخططات تنموية مختلفة ومتنوعة ،ويعد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي طبق خلال الفترة"2001-2004" أحد أبرز هذه البرامج، فما هي مختلف أبعاد هذا البرنامج ؟ هذا ماسنجيب عليه من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثالث: أبعاد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي " 2001 –2004 ".

تمهيد:

يعتبر تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي نقلة نوعية في السياسات ا لإقتصادية المتبعة في الجزائر بإعتبار أن تطبيق سياسة التعديل الهيكلي المستمدة من النظرية الإقتصادية النيوكلاسيكية خلال فترة التسعينات من القرن الماضي لم يؤد إلى التخلص نهائيا من مسببات الأزمة الإقتصادية التي عانت منها الجزائر ، مما أدى إلى إتباع الحكومة لسياسة إقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الإقتصادي بالتزامن مع بداية العقد الحالي، وهي سياسة تستند للنظرة الكيترية المتضمنة رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الإستثماري، إذ يعد برنامج دعم الإنعاش ا لإقتصادي الذي طبق خلال الفترة "2001-2004" تجسيدا لهذه السياسة،و من خلال هذا الفصل سنتعرف على أبعاد هذا البرنامج من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- دوافع و ظروف و أهداف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي .

- مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي .

- تقييم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي .

المبحث الأول:دوافع و أهداف تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

إن لجوء الحكومة إلى تطبيق برنامج لدعم النمو الإقتصادي لم يكن أمرا عرضيا بل أملته أسباب وظروف سببت و ساعدت على تطبيق البرنامج ، و سنتناول فيما يلي هذه الأسباب و الظروف بعد إستعراض أهم المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري، كما سنتطرق إلى الأهداف التي حددت لهذا البرنامج.

المطلب الأول: مراحل تطور الإقتصاد الجزائري .

إن المتتبع للتحولات و التغيرات التي شهدها ا لإقتصاد الجزائري إبتداء من فترة الستينات من القرن العشرين و إلى حد الأن يستطيع أن يلاحظ أن الإقتصاد الجزائري قد مر بمرحلتين مختلفتين:

1) مرحلة التنمية الإقتصادية في ظل الإقتصاد الموجه"1962-1985 ":

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو تبني الدولة لنظام الإقتصاد الموجه كخيار لتحقيق التنمية الإقتصادية وتم ذلك عن طريق تطبيق أسلوب التنمية المخططة ، إذ تم الشروع فعليا في تنفيذ هذه المخططات ابتداء من سنة 1967 .

إجمالا بلغ عدد المخططات المنفذة 4 مخططات خلال الفترة "1967 – 1985 " ،و فيما يلي نبذة مختصرة عن هذه المخططات[1]:

أ) **المخطط الثلاثي الأول**: "**1967-1969** ": إعتبر بمثابة مخطط تجريبي بالنظر لكونه أول مخطط تنموي تعده و تنفذه الجزائر، شمل القطاع الإنتاجي بفرعيه الصناعي و الزراعي و القطاع شبه المنتج " الخدمات" ، و القطاع غير المنتج " البنية التحتية الاقتصادية و الاجتماعية".

ب)**المخطط الرباعي الأول" 1970-1973** ": مثل الإنطلاقة الحقيقية لأسلوب التخطيط ،إذ تبنى هذا المخطط نظرية الصناعات المصنعة التي تتضمن إنشاء أقطاب صناعية تتميز باستخدام كثيف لكل من عنصر رأس المال و العمل و ذلك في قطاعات الحديد و الصلب و الميكانيك، الصناعة البتروكيميائية و مواد البناء .

---

[1] المصدر: محمد بلقاسم بهلول ، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج:1و2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ص: " 193-341 "بتصرف الطالب.

ج)**المخطط الرباعي الثاني "1974-1977** ": عد كمخطط مكمل للمخطط الرباعي الأول و أهم ما ميزه إهتمامه الكبير بقطاع الصناعة إذ استحوذ هذا القطاع على نسبة 61 % من حجم الاستثمارات الفعلية إلى جانب اهتمامه بتحسين الإطار المعيشي و الاستهلاكي للسكان.

د)**المخطط الخماسي الأول "1980 – 1985** ": مثل نقلة نوعية في سياسة تخطيط التنمية إذ أنه جاء ليعالج الإختلالات التي نتجت عن تطبيق سياسة الصناعات المصنعة من خلال المخططات السابقة، كما أنه إعتمد على سياسة النمو المتوازن التي شملت جميع القطاعات الإقتصادية ،و رافق ذلك مجموعة من الإصلاحات التي مست على وجه الخصوص القطاع الزراعي و الصناعي[1]،ويوضح الجدول التالي حجم الاعتمادات المالية المخصصة لمختلف مخططات التنمية:

جدول رقم (3-1): حجم الإعتمادات المالية المخصصة لمخططات التنمية خلال الفترة "1967 - 1985" **الوحدة:مليار دج.**

القطاعات	المخطط الثلاثي الأول1967-1969	المخطط الرباعي الأول1970-1973	المخطط الرباعي الثاني1973-1977	المخطط الخماسي الأول1980-1985
1) القطاع الإنتاجي:	**7.02**	**17.34**	**64.72**	**232.912**
أ) الصناعة	5.4	12.4	48	197.89
ب) الزراعة.	1.62	4.94	16.72	35.022
2) القطاع شبه الإنتاجي" خدمات"	0.46	1.87	10.5	37.828
3) القطاع غير المنتج" بريق تحتية" إقتصادية و إجتماعية"	1.58	7.4	32.27	188.47
مجموع الإعتمادات المالية	**9.06**	**27.75**	**110.22**	**459.21**

المصدر: محمد بلقاسم بهلول ، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ج:1و2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص:198،190، 190،341، بتصرف الطالب.

2) مرحلة الأزمة الاقتصادية و التحول نحو إقتصاد السوق "1986-2005"

[1]. Hocine BENISSAD, Algérie: restructurations et réformes économiques " 1979 – 1993", OPU, Alger, 1994, p:06.

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعية :

أ) مرحلة الأزمة الإقتصادية:" 1986-1988 ":

رغم المجهودات المعتبرة التي بذلتها الدولة خلال فترة الستينات و السبعينات من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية و بناء اقتصاد قوي من خلال إتباع أسلوب التنميق المخططة و إنشاء قطاع صناعي عمومي قوي ،إلا أنه لوحظ أن الإقتصاد الوطني بدأ يعاني جملة من المشاكل و الصعوبات ابتداء من فترة الثمانينات كان أبرزها مشكلة المديونية التي تفاقمت أعباؤها نتيجة إتباع الحكومة لسياسة التمويل الخارجي لمخططات التنمية المتعاقبة ، و كذا الركود الذي أصاب كل من القطاع الصناعي العمومي نتيجة للخلل الهيكلي الذي عانت منه المؤسسات العمومية، و القطاع الزراعي بسبب عوامل طبيعية كالجفاف و عدم الاستغلال الأمثل للمستثمرات الفلاحية التابعة للدولة، و كانت أبرز مشكلة عانى منها ا لإقتصاد الوطني اعتماده شبه المطلق على أداء قطاع المحروقات سواء من حيث مدى مساهمة هذا القطاع في صادرات البلد أو من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كل ذلك جعل الإقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية التي تحدث نتيجة تقلب أسعار المحروقات باعتبار أن أسعارها تحدد خارجيا، و هو ما حدث خلال سنة 1986 ، إذ أدى الإنخفاض الحاد لأسعار المحروقات إلى أقل من 13 دولار أمريكي للبرميل الواحد إلى تعرض ا لإقتصاد الوطني لأزمة خطيرة أدت إلى إختلال التوازنات الكلية للإقتصاد الوطني، و هو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-2): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة:"1985 -1988 "

مؤشرات اقتصادية كلية	1985	1986	1987	1988
1) نمو الناتج المحلي الإجمالي[1] PIB الحقيق %	- 5.6	-0.2	- 0.7	+ 1.9
2)نمو قطاع المحروقات حقيقي%[2]	+ 5.7	+ 1.2	- 7.1	+ 1.9
3)حجم المديونية "مليار دولار أمريكي"[3]	18.401	22.906	25.022	26.745
4) رصيد الحساب الجاري "مليار دولار أمريكي"[4]	+ 1.038	- 2.230	+ 0.141	- 2.044
معدل التضخم %[5]	10.5	12.3	7.5	5.9
معدل البطالة[6]	9.7	-	21.4	-

المصدر: 1-2 :بوعوينة سليمةظاهرة الفقر و انتشاره بالجزائر، مرجع سبق ذكره ص:73.

4 -5 : المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير أولي حول الآثار الاقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي،1999 ص:08.

3 - 6: الديوان الوطني للإحصاء،1999.

ب) مرحلة الإصلاحات الإقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي "1989-1998 ":

رغم تطبيق الحكومة لبعض الإصلاحات الجزئية خلال الفترة "1986 -1988 " إلا أن حدة الأزمة الاقتصادية ما فتئت تزداد من سنة لأخرى، و قد تجلت مظاهرها في إرتفاع حجم المديونية كما أن التقلب الحاد في أسعار المحروقات قد أثر سلبعلى حجم صادرات البلد،كل ذلك أرغم الحكومةعلى اللجوء إلى المؤسسات الإقتصادية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي سنة 1989 ، حيث تم عقد إتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي هما على التوالي:

- برنامج الإستعداد الإئتماني الأول: وقع في 31 ماي 1989 .
- برنامج الإستعداد الإئتماني الثاني: وقع في 3 جوان 1991.

هدفت الإتفاقيتان إلى منح قروض و مساعدات من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للجزائر مقابل تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية كان أهمها:[1]

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، و تقليص العجز الموازني ، إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية
- تحرير الأسعار و تجميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة.
- الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية ، و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

كما تم في سنة1990 إصدار قانون رقم:90 -10 المتعلق بقانون القرض و النقد، الذي إعتبر نقطة تحول هامة في مسار الإقتصاد الجزائري من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، إذ تضمن هذا القانون قواعد أعدت وفقا لمبادئ اقتصاد السوق، تضمن تكييف القطاع المصرفي وفقا لهذا التوجه الجديد. كما أعيد للبنك المركزي مهامه التقليدية باعتباره المشرف على تسيير السياسة النقدية للبلد بكل إستقلالية .

ورغم تنفيذ معظم هذه الإصلاحات ، إلا أن الأزمة الاقتصادية إزدادت خطورة، الأمر الذي أرغم الحكومة إلى اللجوء مرة أخرى لصندوق النقد الدولي حيث تم الإتفاق على تطبيق برنامج إصلاح إقتصادي هيكلي يمتد لأربع سنوات "1994 – 1998 " تحت إشراف صندوق النقد الدولي ،وقد نفذ هذا البرنامج على مرحلتين هما:

– مرحلة التثبيت الهيكلي: " 1994 -1995 ":من خلالها عملت الجزائر على تحقيق الأهداف التالية:[2]

- القضاء على عجز الموازنة العمومية أو على الأقل تخفيضها عن طريق ترشيد الإنفاق الحكومي

---

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص:190.

[2] بلهاشمي خيرة،أثر الإصلاحات الإقتصادية في الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص:241-242" بتصرف الطالب".

و تخفيض الدعم الموجه للأسعار و تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي ، إصلاح هيكل الإيرادات العمومية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية و تحسين طرق تحصيل الضرائب.

– إصلاح السياسة النقدية و مراجعة سعر صرف الدينار الجزائري للوصول إلى قيمته الحقيقية ،حيث تم تخفيض قيمتهبنسبة: 40.17 % في سنة 1994 ، و كذا الحد من التضخم النقدي عن طريق التحكم في معدل نمو الكتلة النقدية و تحرير أسعار الفائدة الإسمية.

– تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق اللجوء إلى التمويل الخارجي الثنائي و المتعدد الأطراف مع إعادة الجدولة لكل الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج.

– تحرير التجارة الخارجية و إلغاء كل المعوقات التي تحول دون قيام الخواص بعملية التصدير أو ا لإستيراد و كذا جعل الدينار قابل للتحويل بالنسبة للعملات التجارية بعد تعديل سعر صرفه.

– **مرحلة التعديل الهيكلي" 1995 – 1998 "**: تضمنت مجموعة من الأهداف :

– مواصلة عملية التحرير الاقتصادي .

– تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية و البدء بخوصصة جزء منها .

– تحقيق نمو إقتصادي في إطار الاستقرار المالي، و كذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات حيث يتحقق معدل نمو حقيق للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5 % خلال فترة البرنامج.[1]

– التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية.

يوضح الجدول التالي : تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1994 – 1998 :

جدول رقم (3–3): تطورأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة "1994–1998"

الوحدة:ملياردولار أمريكي

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
نمو اقتصادي %	0.7 –	3.9	4,3	1.1	5,1
صادرات	8.9	10.2	13.2	13.8	10.1
واردات	9.2	10.4	9.1	8.1	8.6
ديون خارجية	29.5	31.6	33.7	31.2	30,6
احتياطي الصرف	1.1	2.3	4.5	8.3	6,8
سعر البرميل من البترول "د.	16.	17.	21.	19.	12.

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص:196.

أ"	3	6	7	5	9
معدل التضخم %	29.0	29.8	18.7	5.7	5

المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، نفس المرجع السابق،ص:219.

ج) مرحلة تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي "1999 –2005 "

بعد انتهاء فترة العمل ببرنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 تميزت الوضعية الإقتصادية بشيء من التناقض فمن جهة هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية كميزان المدفوعات، و إحتياطي الصرف معدلات التضخم ،حجم المديونية بسبب إرتفاع أسعار المحروقات والإجراءات التي اتخذت في إطار برنامج التعديل الهيكلي، و من جهة أخرى نجد أن هناك تباطوء في معدلات النمو الإقتصادي مصحوبة بإرتفاع معدلات البطالة و هو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3–4): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة" 1999–2001" .

الوحدة:مليار دولار أمريكي

السنوات	1999	2000	2001
نسبة نمو PIB %	3.2	2,2	2.1
حجم البطالة %	29	29	28
رصيد ميزان المدفوعات	2.38 –	7.57	6.19
إحتياطي الصرف	4,4	11,9	18.0
حجم المديونية	28.315	25.261	22.571
سعر البرميل من البترول "د. أ"	17.8	28.5	24.3
معدل التضخم %	2.6	0.3	4.2
رصيد الموازنة العامة "مليار دج"	11.2 –	400.00	184.5

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات "ONS".

أمام هذا الواقع لجأت الحكومة إلى إتباع سياسة إقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الإقتصادي، وقد عد تنفيذ برنامج دعم الإنعاش ا لإقتصادي خلال الفترة "2001-2004" تجسيدا لهذه السياسة التي هدفت إلى دعم النمو الإقتصادي عن طريق رفع حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري ،حيث

خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدر بـــ : 525 مليار دينار جزائري "مايعادل 7 مليار دولار أمريكي" على مدى أربع سنوات موزع على عدة قطاعات.[1]

و حاليا تسعى الحكومة لتطبيق برنامج تكميلي ثاني لدعم النمو الإقتصادي خصص له مبلغ4200 مليار دينار جزائري[2] "أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي" على مدى خمس سنوات " 2005 – 2009 " موزع على قطاعات متعددة.

المطلب الثاني: دوافع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي .

سنتطرق فيما يلي إلى هذه الدوافع أو الأسباب دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الدوافع سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية بالنظر للتداخل الحاصل بينها.

1) ضعف معدل النمو الاقتصادي:

تعبر نسبة النمو الإقتصادي المسجلة عن مدى نجاح السياسات الإقتصادية المتبعة داخل بلد معين فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة من سنة لأخرى دل ذلك على نجاح السياسات الإقتصادية المتبعة، و كلما كانت منخفضة دل ذلك على تعثر هذه السياسات.

– أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 على معدلات النمو الإقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة"1987 – 1994" 0.5 %،[3] و هو ما حذا بالحكومة إلى تطبيق برامج و سياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي،و فيما يلي جدول يوضح مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال "1993-2000 ".

جدول رقم (3–5):تطور الناتج المحلي الإجمالي الإسمي و تطور نصيب الفرد منه خلال الفترة " 1993 – 2000 ".

المؤشرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دج"	1165	1487,4	2004,9	2565	2762	2830	3248	4099
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دولار	49,9	42,4	42	46,9	48,2	48,19	48,8	54,4

[1] سنتطرق إلى ذلك بالتفصيل خلال المباحث القادمة.

[2] إن المبلغ المذكور يضم عند حسابه نفقات التجهيز السنوية ابتداء من سنة 2005 إلى غاية 2009 ، و هو بذلك يختلف عن برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول "2001 – 2004 " بإعتبار أن النفقات المخصصة لهذا البرنامج مكملة لنفقات التجهيز العادية التي تخصص سنويا في الموازنة العامة.

[3] حسب أرقام المحافظة الوطنية للتخطيط، سبتمبر 2004 .

مريكي"								
نسبة نمو PIB (%)الحقيقية	-2,1	-0,7	3,9	4,3	1,1	5,1	3,2	2,4
نصيب الفرد من PIB "دولار أمريكي"	1856	1542	1498	1643	1658	1633	1630	1789

Source: Ministère de Finances, Les Indicateurs de L'économie Algérienne. www.finance-algeria.org. Le:15-04-2005.

شكل رقم(3-1):تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) خلال الفترة:"1993-2000"

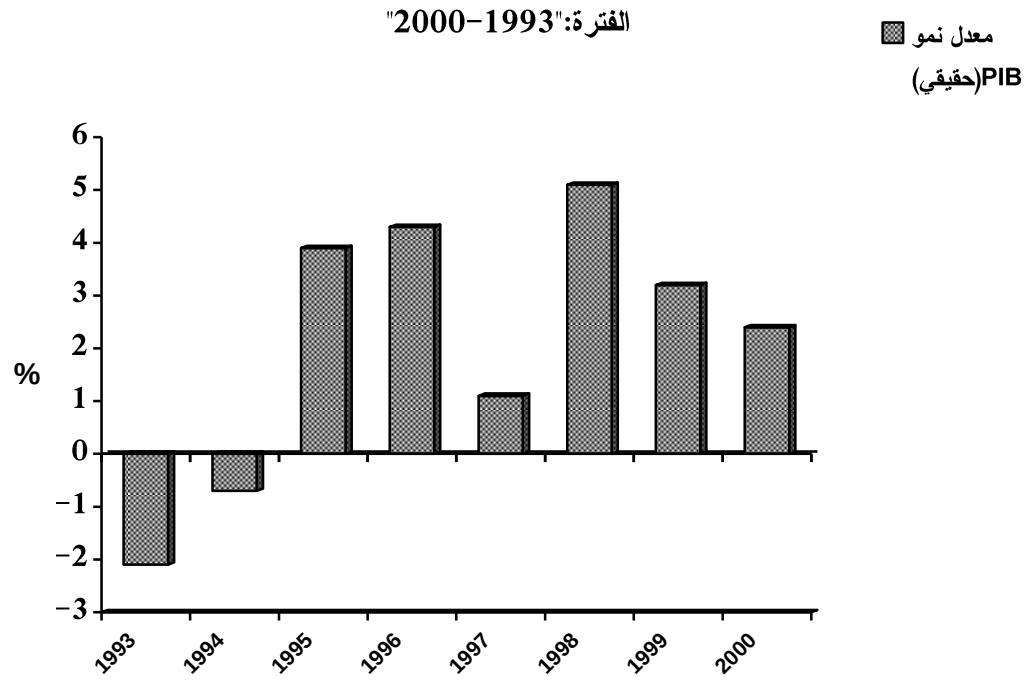

المصدر: من إعداد الطالب بناء ا على الجدول :(3-5).

من خلال إطلاعنا على مؤشرات الجدول رقم (3-5) يمكننا أن نميز بين ثلاث فترات:

- الفترة الأولى: "1993 – 1994 ": أهم ما ميزها تسجيل الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات نمو سلبية بلغ متوسطها خلال نفس الفترة – 1,4 % و هو ما يعني استمرار تأثر ا لإقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدها ابتداء من سنة 1986 رغم الإصلاحات الجزئية التي طبقت خلال الفترة "1988 – 1992 ". كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما فتئ ينخفض من سنة لأخرى إذ انتقل من سنة 1856 دولار أمريكي للفرد سنة 1993 إلى 1542 دولار أمريكي للفرد سنة 1994 ، أي نسبة انخفاض قدرت بـــ: 16,91 %.

– **الفترة الثانية:" 1995 – 1998 "**: حاولت الحكومة خلال هذه الفترة معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تطبيق برنامج إصلاحات اقتصادية جديد" برنامج التعديل الهيكلي"امتد لأربع سنوات "1994 – 1998" .بمساعدة صندوق النقد الدولي يهدف أساسا إلى إعادة التوازن للإقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة و مرتفعة بالتوازي مع تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي، و تشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الإقتصادي .

إن الإجراءات التي طبقتها الحكومة ضمن هذا البرنامج قد أدت إلى تحسن معدلات النمو ا لإقتصادي حيث شهدت هذه الفترة تحقيق الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات نمو ايجابية قدر متوسطها بـــ: + 3.6 % و تعد سنة 1998 السنة التي حقق فيها أعلى معدل له منذ سنة 1986 ،إذ وصل إلى 5.1 % إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي قد سجل خلال نفس السنة انخفاضا بنسبة 1.5 % حيث قدر بـــ :1633 دولار أمريكي للفرد بعدما كان قد بلغ 1658 دولار أمريكي للفرد سنة 1997 ، و هو ما يدل على أن معدلات النمو المحققة لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي.

الفترة الثالثة: "1999 –2000" : أهم ما ميز هذه الفترة أن معدلات النمو ا لإقتصادي المحققة عرفت تراجعا إذا ما قورنت بالفترة السابقة حيث قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بـــ: 2.8 % خلال نفس الفترة، و هو ما مثل إنخفاضا قدره :0,8 % عن متوسط النمو المسجل خلال الفترة السابقة ، و ذلك رغم تحسن المؤشرات الإقتصادية الكلية نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات، إذ وصل متوسط سعر برميل النفط الجزائري إلى 28,5 دولار أمريكي خلال سنة 2000 و هو أعلى سعر يبلغه منذ سنة 1991.

لتوضيح أسباب ضعف معدلات النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة لدينا الجدول التالي الذي يبين التوزيع لقطاعي للناتج المحلي الخام خلال نفس الفترة.

جدول رقم (3–6):التوزيع القطاعي لمعدل نمو PIB خلال الفترة "1999–2000".

الوحدة: (%)

القطاع	1999	2000	متوسط معدل النمو
محروقات	6,2	4,9	5,55
فلاحة	2,7	-5,0	1,15 -
صناعة[1]	-6,03	,892	1, 57-
أشغال عمومية	1,4	5,1	3,25

[1] قطاع الصناعة يضم القطاع العمومي و القطاع الخاص.

خدمات	2,23	2	2,11
معدل نمو PIB %	3,2	2,4	2,8

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ،2003.

يبين لنا الجدول أعلاه أن قطاع المحروقات يعد القطاع الوحيد الذي حقق نسبة نمو تفوق 5 % كمتوسط خلال نفس الفترة و يعود ذلك إلى ا لإرتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات خلال هذه الفترة كما أن قطاعي الأشغال العمومية و الخدمات حتى و إن سجلا معدلات نمو موجبة بلغ متوسطها على التوالي: 3,25 % و2,11 %، إلا أن ذلك لم يكن كافي لدعم لنمو ا لإقتصادي ،أما قطاعي الفلاحة و الصناعة فقد سجلا نسب نمو متوسطة سالبة قدرتبـــ : - 1,15 % و - 1,57 % على التوالي و يعود ذلك إلى :

- إرتباط أداء القطاع الفلاحي بالعوامل المناخية السائدة خلال تلك الفترة.

- الأزمة الهيكلية و المالية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي و هو ما أثر سلبا على معدل إستخدام الطاقات الإنتاجية في هذا القطاع الذي ما فتئ ينخفض من سنة لأخرى كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-7): تطور معدل إستخدام الطاقات الإنتاجية "1995 – 1999 ".

الوحدة: (%)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
الصناعات الورشية	46,3	41	38,5	44,4	43,5
المجموع خارج قطاع المحروقات	46,6	41,4	38,8	44,6	43,6
المجموع العام	48,4	43,8	42,2	47,7	47,4

المصدر: أحمين شفير ، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل"حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، ك.ع.إ. جامعة الجزائر 2001، ص:200.

- مما سبق يمكن القول أن ضعف معدلات النمو الإقتصاديتي المسجلة المصحوبة بإنخفاض معدل إستخدام الموارد و الطاقات المتاحة للجهاز الإنتاجي أدى إلى إقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو الإقتصادي من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار بغية رفع الطلب الداخلي ،و من ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو ا لإقتصادي و ذلك كم يوضحه الشكل التالي:

مخطط رقم (3-1):تأثير الإنفاق الحكومي على معدل النمو الإقتصادي

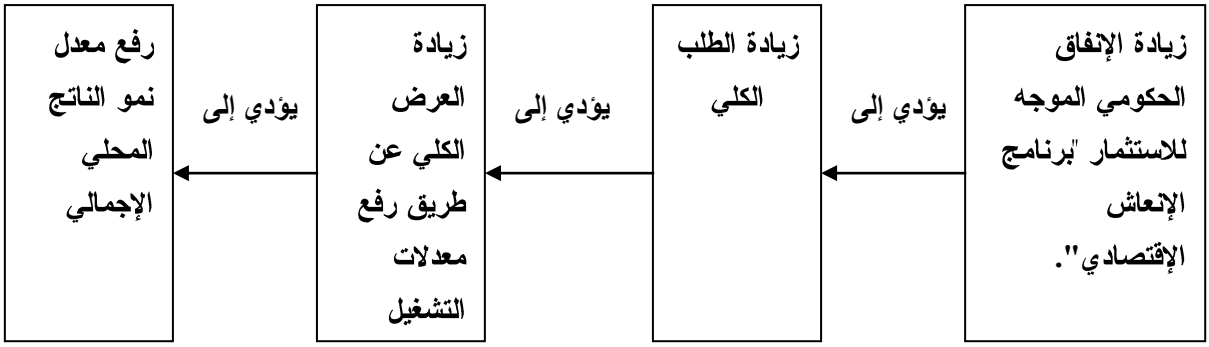

المصدر: من إعداد الطالب.

2) إرتفاع معدل البطالة :

تعد مشكلة البطالة من بين أخطر و أعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من أثار إقتصادية و إجتماعية، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الإستقلال و إلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج و سياسات اختلفت باختلاف الظروف الإقتصادية،و بالنسبة لمشكلة البطالة في الجزائر فانه يلاحظ أنها تتاثر بعاملين رئيسيين هما:

- **عامل إقتصادي:** يتمثل في الظروف الإقتصادية العامة، فكلما تحسنت الأوضاع الإقتصادية و إرتفعت معدلات النمو الاقتصادي إنخفضت معدلات البطالة و العكس صحيح .

- **عامل إجتماعي:** يتمثل في إرتفاع معدل النمو السكاني، إذ بلغ متوسط معدل النمو الديمغرافي خلال الفترة "1980 – 1990" إلى 3.2 % و 2.6 % خلال الفترة " 1990 – 1998" .[1]

- إن المتتبع لتطور ظاهرة البطالة في الجزائر يمكن أن يميز بين فترتين مختلفتين:

الفترة الأولى: " 1962 – 1985 ":و فيها شهدت معدلات البطالة انخفاضا من سنة لأخرى و هو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-8): تطور معدل البطالة خلال الفترة" 1966 – 1985 ".

الوحدة:(%)

السنة	1966	1977	1982	1983	1984	1985
معدل البطالة %	32,9	22	16,3	13	8,7	9,7

Source: ONS, rétrospective statistique 1970-1996, édition ; 1999.

[1]. بوساق كريمة ، سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية ، حالة الجزائر، مرجع سابق، ص:110.

نلاحظ أن نسبة البطالة انخفضت بنسبة 50 % بين سنتي 1966 و 1982 حيث انتقلت من 32,9 % سنة 1966 إلى 16,3 % سنة 1982 ثم انخفضت إلى نسبة 9,7 % سنة 1985 ، و يفسر هذا الإنخفاض بالمجهودات المعتبرة التي بذلتها الدول من خلال مخططات التنمية الإقتصادية التي طبقت خلال الفترة "1967 – 1985" في ظل الإقتصاد الموجه و التي ركزت على القطاع الصناعي من خلال إنشاء قطاع صناعي عمومي ساهم في توفير فرص عمل جديدة لطالبي العمل، كما أن السياسات الحكومية المتبعة خلال هذه الفترة و المتمثلة في زيادة نسب التشغيل في القطاع الصناعي و الإداري دون الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية لهذين القطاعين في مجال التشغيل ساهم في انخفاض معدل البطالة من جهة، و ظهور نوع جديد من البطالة تمثل في البطالة المقنعة.

الفترة الثانية " 1986 – 2000 " : شهدت خلالها معدلات البطالة ارتفاعا متزايدا من سنة لأخرى يرجع ذلك أساسا إلى الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 ،و إلى الإنعكاسات السلبية للإصلاحات الاقتصادية المطبقة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين. و هو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3–9):تطور معدل البطالة خلال الفترة" 1986 – 2000 ".

الوحدة:(%)

السنوات	1985	1987	1989	1990	1991	1992	1993
معدل البطالة	9.7	21.4	18.1	19.7	20.3	21.3	23.1

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	24.4	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.8

المصدر: " 1985- 1989" الديوان الوطني للإحصاء :(ONS) .

" 1990 - 2000 " : أحمين شفير ، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل" حالة الجزائر"، مرجع سابق ص:205.

شكل رقم (3–2): تطور معدل البطالة خلال الفترة "1985–2000 "

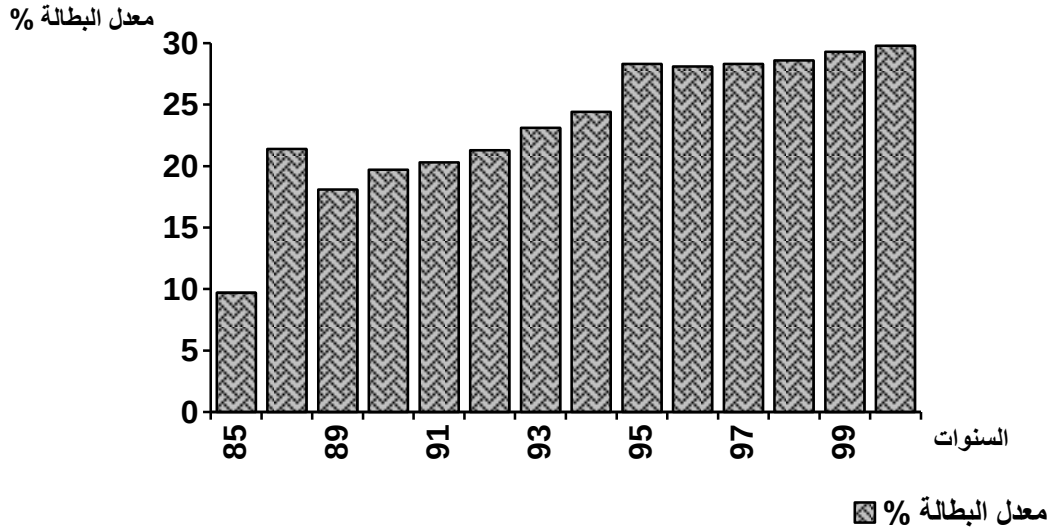

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول (3-9).

يظهر من خلال الجدول و الشكل أعلاه أن:

إرتفاع نسبة البطالة لم يبدأ مع انطلاق الإصلاحات بل بدأ مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986 إذ ارتفع معدل البطالة من 9,7 % سنة 1985 إلى 21,4 % سنة 1987 أي بزيادة قدرها 11,7 % ثم عرفت هذه النسبة تراجعا طفيفا سنة 1989 حيث بلغ المعدل 18,1 % ، وإبتداء من سنة 1990 شهدت نسبة البطالة تطورا منتظما إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها منذ سنة 1966 إذ وصلت إلى 29,8 % سنة 2000.

كل ذلك يعني أن أسباب البطالة في الجزائر تعود لعدة عوامل متداخلة ، فبالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي الذي ذكرناه سابقا، ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي و توقف الإستثمارات العمومية منذ سنة 1986.كما أن عدد مناصب الشغل الموفرة خلال الفترة "1985 – 1989 " لم يتعد: 75000 منصب شغل كمتوسط سنوي خلال الفترة بعدما كان قد بلغ 140000 منصب شغل خلال الفترة" 1980- 1984 ".[1]

إن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداء من سنة 1989 والتي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة" 1994 – 1998 " ساهمت في رفع معدل البطالة من خلال إجراءات تسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت من حالة عجز هيكلي و مالي ،إذ بلغ عدد العمال المسرحين خلال الفترة "1994 – 1996 " :300000 عامل حسب أرقام المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي و رغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال نفس الفترة في محاولة منها للتقليص من حجم البطالة من خلال إنشاء هيئات و صناديق خاصة بدعم التشغيل، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي أنشأت خصيصا

[1] أحمين شفير، الاصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل، حالة الجزائر، مرجع سابق، ص:207.

لدعم الشباب من أجل إنشاء مؤسسات متوسطة و صغيرة ، و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي ساهم في منح تعويضات للعمال المسرحين بالإضافة إلى إعادة تأهيلهم و إعادة إدماجهم وفق متطلبات سوق العمل،فإن ذلك لم يساهم في خفض معدل البطالة ،بل ما يلاحظ هو العكس إذ ا رتفع معدلها من 24,4 % سنة 1994 إلى 29,8 سنة 2000 أي مايعادل 2427000 بطال ،و إذا تفحصنا هيكل البطالة خلال سنة 2000 نجد ما يلي:[1]

– من بين 2.427.000 بطال نجد أن 80 % منهم لا يتجاوز سنهم 30 سنة و هو ما يعادل 1.760.000 بطال ، و بالتالي تتميز البطالة في الجزائر بأنها بطالة شابة.

– 73 % من البطالين ليس لهم أي تأهيل ،كما أن17,3 % من البطالين أميين، و هذا يبين عدم وجود إنسجام بين منظومة التعليم و التكوين و التشغيل، كما أن80.000 بطال لهم مستوى جامعي، و هذا يعني أن البطالة أصبحت تمس أكثر فأكثر خريجي الجامعات و المعاهد العليا.

أمام هذا الواقع ا لمأساوي، و في ظل تحسن المؤشرات الإقتصادية الكلية بادرت الحكومة إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كان من بين أهدافه الرئيسية تقليص نسبة البطالة.

3) إرتفاع نسبة الفقر:

تعد مشكلة الفقر من المشاكل التي تعاني منها الجزائر ، رغم التقلبات التي شهدتها هذه الظاهرة من حيث مدى إنتشارها أو إنحسارها، تبعا للظروف و الأوضاع ا لإقتصادية التي مرت بها الجزائر ، تاريخيا تمتد جذور هذه الظاهرة إلىعهد الاستعمار الفرنسي الذي أدت سياسته المتبعة في المجال ا لإقتصادي و الإجتماعي إلى إفقار غالبية الشعب الجزائري.

أمام هذا الواقع حاولت الحكومات المتعاقبة منذ تاريخ استقلال الجزائر إلى غاية منتصف الثمانينات من القرن العشرين تطبيق سياسات و برامج اقتصادية و اجتماعية للتخفيف من حدة هذه الظاهرة، مما أدى على العموم إلى انحسارها خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ،و اتضح ذلك من خلال تحسن مؤشرات التنمية البشرية من دخل فردي و تعليم و رعاية صحية و ظروف معيشية.

إلا أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 و ما ترتب عنها من آثار بالإضافة إلى الآثار السلبية للإصلاحات الهيكلية التي طبقت خلال عقد التسعينات من القرن العشرين ساهمت في عودة ظاهرة الفقر من جديد.

[1] أحمين شفير، ، الاصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل، حالة الجزائر، نفس المرجع السابق، ص:209.

– تعددت الدراسات التي حاولت قياس نسبة الفقر في الجزائر سواء من طرف الهيئات الوطنية أو الأجنبية " البنك الدولي للإنشاء و التعمير "[1]، و ما ميز هذه الدراسات أن هناك تباين بين النتائج المتوصل إليها نظرا لإختلاف نماذج قياس الفقر المستخدمة في هذه الدراسات.

– سنعتمد في تحليلنا لظاهرة الفقر في الجزائر على أحدث دراسة صدرت في هذا المجال و هي الدراسة التي قامت بها المحافظة الوطنية للتخطيط،[2] و تضمنت قياس نسبة الفقر في سنوات: 1988 ، 1995 ، 2000.

– استخدمت هذه الدراسة مؤشرين لقياس نسبة الفقر هما:

* **مؤشر حد الفقر الغذائي " الأدنى"** "**le seuil alimentaire**" :يتمثل في ذلك المستوى من الإنفاق على المنتجات الغذائية الذي يسمح للفرد باستهلاك 2100 حريرة يوميا. فكل فرد يستهلك أقل من 2100 حريرة يوميا من المنتجات الغذائية يعتبر فقيرا.[3]

* **مؤشر حد الفقر العام " le seuil de pauvreté générale**":تم الحصول عليه بإضافة مكون غير غذائي أدنى إلى مؤشر حد الفقر الأدنى، حيث يمثل المكون غير الغذائي الأدنى ؛ ذلك المستوى من الإنفاق الذي تخصصه الأسرة ذات قدرة على تلبية حاجات غذائية تعادل 2100 حريرة يوميا لكل فرد، للمنتجات غير غذائية الأساسية مقابل التنازل عن نفس النسبة من الإنفاق الموجه للمنتجات الغذائية الأساسية.[4]

يلخص الجدول الموالي النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة :

جدول رقم (3–10):تقديرات نسبة الفقر في الجزائر خلال سنوات:2000،1995،1988.

		1988			1995			2000		
		الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن
عتبة الفقر بالدينار	حد الفقر الغذائي	2181	2165	2172	10991	10895	10943	13946	13849	13905

[1] الدراسة التي تم نشرها من قبل البنك الدولي سنة 1999 و المتعلقة بقياس الفقر في الجزائر خلال سنتي 1988 1995.

[2] صدرت هذه الدراسة في سبتمبر 2004 ، و تضمنت كذلك قياس الفقر في سنة 2004. في موقع :
"www.ons.mr/anep/pauvreté.algerie.pdf."

[3] Commissariat à la planification et à la prospective, la pauvreté en 2000 en Algérie, septembre 2004 :" www.ons.mr/anep/pauvrete.algerie.pdf." Le 26-04- ,2005p:.8 .

[4] Commissariat à la planification et à la prospective, la pauvreté en 2000 en Algérie ,Op.cit., p:08.

الجزائري بالنسبة للفرد	حد الفقر العام	2.771	2.809	2.791	14.706	14.946	14.827	19.794	19.692	19.751
معدل الفقر (%)	حد الفقر الغذائي	1,9	5,2	3,6	3,6	7,8	5,7	2,9	3,4	3,1
	حد الفقر العام	4,8	11,0	8,1	8,9	19,3	14,1	10,3	14,7	12,1
توزيع الفقر (%)	حد الفقر الغذائي	24,8	75,2	100	31,3	68,7	100	54,9	45,1	100
	حد الفقر العام	28,2	71,8	100	31,3	68,7	100	49,5	50,5	100
أعداد الفقراء ×(10^3)	حد الفقر الغذائي	210	639	850	504	1.107	1.611	523	429	952
	حد الفقر العام	532	1353	1885	1247	2739	3986	1842	1876	3719

SOURCE: commissariat à la planification et à la prospective, la pauvreté en 2000 en Algérie, septembre 2004, p:13.

يبين لنا الجدول رقم (3-10) عدة حقائق متعلقة بظاهرة الفقر في الجزائر و بالإعتماد على النتائج الخاصة بمؤشر حد الفقر العام نلاحظ ما يلي:

– أن المبلغ السنوي الذي يحدد عتبة الفقر لكل فرد بالنسبة للوطن قد ارتفع من 2791 دج سنة 1988 إلى 14827 دج سنة 1995 إلى 19751 دج سنة 2000 ، إذ بلغت نسبة الزيادة :431 % سنة 1995 و33.2 % سنة 2000 ،يعود ذلك أساسا إلى ارتفاع معدلات التضخم من جهة و تحرير أسعار المنتجات

و تقليص الدعم الحكومي للمنتجات الغذائية الأساسية، كما أن التخفيضات المتوالية التي مست سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة التسعينات من القرن العشرين ساهمت في إعادة تقييم عتبة الفقر ، و هو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-11):تطور معدل التضخم و سعر الصرف خلال الفترة "1993-2000".

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم %	25,9	29	29,8	18,7	5,7	5,0	2,6	0,3
سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي	22,5	36	47,6	54,7	57,6	58,7	66,5	75,5

المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص:219.

فيما يخص معدل الفقر فقد بلغ أعلى قيمة له سنة 1995 إذ وصل إلى 14,1 % من مجموع السكان وهو ما يعادل 3.986.000 فقير، بعدما كان لا يتجاوز نسبة 8,1 % سنة 1988 أي ما يعادل 1.885.000 فقير و يفسر هذا الإرتفاع بالآثار التي خلفتها الأزمة الإقتصادية سنة 1986 على مختلف القطاعات الإقتصادية مما أدى إلى انخفاض الدخل الفردي بنسب كبيرة كما ساهم ارتفاع معدل البطالة في زيادة أعداد الفقراء و من جهة أخرى فإن الإصلاحات الهيكلية التي طبقتها الحكومة و ما تضمنته من إجراءات : تحرير أسعار المنتجات و إلغاء و تقليص الدعم عن معظم المنتجات الغذائية و تسريح أعداد كبيرة من العمال نتيجة حل و تصفية المئات من المؤسسات العمومية، ضبط الإنفاق الحكومي الموجه للأجور أو التحويلات الإجتماعية و الإنفاق الموجه للمنشآت القاعدية الإقتصادية و الإجتماعية ،كل هذه الإجراءات ساهمت في تحويل أعداد كبيرة من أفراد الطبقة المتوسطة إلى صفوف الفقراء.

أما خلال الفترة"1995 - 2000 "فقد سجل معدل الفقر انخفاضا طفيفا إذ بلغ 12,1 % سنة 2000 بعدما بلغ 14,1% سنة 1995 و يفسر هذا الانخفاض بعاملين رئيسيين:

- الإرتفاع النسبي للدخل الفردي نتيجة تحسن معدل النمو الاقتصادي حيث بلغ متوسط نمو PIB خلال الفترة :"1995 – 2000 " :3,1 % كما إرتفع الدخل الفردي من 1498 دولار أمريكي سنة 1995 إلى 1790 دولار للفرد سنة 2000.

- إتباع الحكومة لجملة من التدابير و الإجراءات التي هدفت إلى التخفيف من الإنعكاسات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي من خلال إنشاء شبكة حماية اجتماعية تتكون من مجموعة من الهيئات و الصناديق من أجل الوصول إلى الفئات الأكثر تضررا و مساعدتها من خلال منح تعويضات أو تقديم الوسائل الكفيلة بترقيتها و تحسين ظروف معيشتها.

جدول رقم (3-12):تطور أهم المؤشرات الإقتصادية خلال الفترة"1987 – 2000 ".

الوحدة:(%).

	متوسط معدل النمو خلال الفترة 1994 – 1987	متوسط معدل النمو خلال الفترة 2000 – 1995
الناتج المحلي الإجمالي	0.5 -	3.1+
نصيب الفرد من PIB	2.4 -	9.+
الدخل المتاح للأسر	5.5-	3.7+
إستهلاك الأسر	4.6-	1.3+
الأجور	0.5+	1.1+
معدل التضخم	19.6+	6.3+

Source: Commissariat à la planification et à la prospective, la pauvreté en 2000 en Algérie , septembre 2004, Op.cit. ,p:05

– فيما يخص توزيع الفقر بين المناطق الحضرية و الريفية ، نلاحظ أن النسبة الكبرى من الفقر تركزت في المناطق الريفيةو ذلك خلال السنوات الثلاث المختارة للدراسة حيث بلغت على التوالي:71,8 %، 68,7 % 50,5 % و هو ما يدل على الإهمال النسبي و التهميش الذي عرفته هذه المناطق في مقابل المناطق الحضرية أي أن هناك عدم توازن في السياسات المتبعة لمكافحة الفقر بين المناطق الحضرية و الريفية خلال الفترة "2000 – 1988 " .

كما يلاحظ أن نسبة الفقر في المناطق الريفية سجلت إنخفاضا محسوسا بمقدار 3,1 % خلال الفترة "1988 – 1995 " و بمقدار 18,2 % خلال الفترة "1995-2000"،و في المقابل سجلت نسبة الفقر في المناطق الحضرية ارتفاعا بـــ: 3,1 % خلال الفترة"1988 -1995 "، وبنسبة 18,2 % خلال الفترة "1995 – 2000 "، من بين أهم الأسباب التي تفسر ذلك: النزوح الريفي الذي شهدته المناطق الريفية نحو المناطق الحضرية بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية في المناطق الريفية مما ساهم في زيادة نسبة الفقراء في المناطق الحضرية و إنخفاض نفس النسبة في المناطق الريفية،وعموما يمكن القول أن بلوغ معدلات الفقر مستويات مرتفعة في الجزائر[1] رغم الإنخفاض النسبي لهذه الظاهرة خلال الفترة "1995 – 2000 "يعتبر من أهم الأسباب و العوامل التي أرغمت الحكومة على البحث عن حلول لهذه الظاهرة من خلال تطبيق برامج و سياسات متنوعة،ويعد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي أحد هذه الحلول.

المطلب الثالث: ظروف تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

يتوقف مدى نجاح أي برنامج تنمية إقتصادي في تحقيق أهدافه على توافر مجموعة من الشروط ا لأساسية أهمها طبيعة الظروف الإقتصادية المحيطة بهذا البرنامج، سواء خلال فترة إعداده أو تنفيذه ، وعلى هذا

[1] بلغ عدد الفقراء حوالي 3.719.000 فقير سنة 2000 ،و ذلك د ائما حسب دراسة المحافظة الوطنية للتخطيط.

الأساس إخترنا دراسة طبيعة الظروف الإقتصادية الكلية " الخارجية و الداخلية " التي طبق فيها برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي "2001 – 2004 "ضمن نطاق زمني يبلغ7 سنوات أي خلال الفترة" 1998 – 2004 " باعتبارها فترة كافية للإحاطة بظروف تطبيق البرنامج.

1) الظروف الإقتصادية الخارجية: يمكن تلخيص هذه الظروف من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3–13): تطور المؤشرات الإقتصادية الكلية الخارجية خلال الفترة " 1998 –2004".

الوحدة:مليار دولار أمريكي.

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الصادرات	10,1	12,3	21,7	19,1	18,7	24,5	32,1
الواردات	8,6	9,0	9,3	9,5	12,0	13,3	17,9
رصيد الميزان التجاري	1,5	3,3	12,4	9,6	6,7	11,2	14,2
رصيد ميزان المدفوعات	1,7-	2,4 -	7,6	6,2	3,6	7,5	9,1
إحتياطي الصرف إحتياطي الصرف " أشهر واردات"	6,8 7,5	4,4 4,6	11,9 12,2	18,0 18,1	23,1 19,1	32,9 24,3	43,1 28,8
الديون الخارجية نسبة الدين الخارجي من PIB(%)	30,6 63,9	28,3 58,0	25,2 46,4	22,5 41,1	22,6 40,5	23,2 34,9	21,4 26
متوسط سعر البرميل من البترول الجزائري" دولار أمريكي"	12,9	17,8	28,5	24,3	25,2	28,9	38,6
سعر الصرف	58,7	66,5	75,5	77,2	79,9	77,4	72,6

المصدر : 1) الفترة " 1998–2003": صندوق النقد الدولي، دليل إحصائيات الجزائر، 50/05، فيفري 2005.

www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2005/cro550.pdf.(2005-04-30) .

2) سنة 2004:البنك المركزي الجزائري، تقرير حول المؤشرات المالية و النقدية للسداسي الثاني من سنة 2004:

www.Bank-Of-Algeria.DZ/Notes1.htm. (15-04-2005).

– يشير الجدول رقم (3–13) إلى تحسن ملحوظ شمل معظم المؤشرات الإقتصادية الخارجية نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات، إذ سجل متوسط البرميل من البترول الجزائري إرتفاعا بنسبة 120 % بين سنتي "1998 – 2000 " ثم واصل إرتفاعه " رغم الانخفاض النسبي الذي شهدته أسعار النفط خلال سنتي "2001 – 2002 "، ليصل إلى متوسط سعر قدره 38,62 دولار أمريكي للبرميل خلال سنة 2004 ،أي إرتفاع بنسبة 34 % عن السعر المسجل خلال سنة 2000.

– إن تحسن أسعار المحروقات قد أثر بشكل ايجابي على تطور باقي المؤشرات الكلية الخارجية، فقد سجل رصيد الميزان التجاري فائضا معتبرا و متزايدا من سنة لأخرى إذ إنتقل من 1,5 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 14,21 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2004 و هو ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـــ :847,33 %

يعود ذلك أساسا إلى الزيادة المعتبرة في حصيلة الصادرات التي تتشكل في معظمها من صادرات المحروقات[1] إذ انتقلت من 10,1 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 32,16 مليار أمريكي سنة 2004.

– إن هذه الزيادة في حصيلة الصادرات إستطاعت أن تغطي الإرتفاع الكبير في قيمة الواردات التي إرتفعت من 8,6 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 17,95 مليار دولار أمريكي سنة 2004 ، نتيجة إرتفاع الطلب الكلي من جهة، و إرتفاع سعر صرف الأورو من جهة أخرى بإعتبار أن معظم واردات الجزائر مصدرها دول الإتحاد الأوربي.

– إن هذه التطورات شملت أيضا رصيد ميزان المدفوعات، إذ إنتقل هذا الرصيد من حالة عجز سنتي 1998 و 1999 قدر بـــ: 1,7 مليار دولار و 2,4 مليار دولار أمريكي على التوالي إلى حالة فائض ابتداء من سنة 2000 بقيمة 7,6 مليار دولار أمريكي، ثم استمرت حالة الفائض إلى أن وصلت إلى أعظم قيمة سنة 2004 حيث سجل رصيد ميزان المدفوعات فائض قدره 9,1 مليار دولار أمريكي، و هو ما أثر بالإيجاب على إحتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2004 : 43,1 مليار دولار أمريكي ، أي ما يعادل أكثر من 28 شهر من الواردات، كما بلغت نسبة الزيادة التي سجلها احتياطي الصرف خلال الفترة "1998 – 2004 " 533,8 % الأمر الذي عزز الملاءة المالية و دعم المركز المالي للجزائر تجاه الخارج.

– إن حجم المديونية الخارجية ما فتأ ينخفض من سنة لأخرى نتيجة للسياسات المنتهجة في هذا المجال سواء من خلال السداد المنتظم لأقساط الديون الخارجية المستحقة على الجزائر أو من خلال إتباع سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية ابتداء من سنة 2004[2] ،و هو ما انعكس إيجابا على حجم المديونية الخارجية التي انخفض حجمها من 30.6 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 21.4 مليار دولار أمريكي سنة 2004 أي من: 58 % من PIB سنة 1999 إلى 26 % من PIB سنة 2004،كما ساهم الإستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الجزائري ابتداء من سنة 2000 في تدعيم النتائج المتحصل عليها على مستوى المؤشرات الكلية الخارجية حيث تراوح سعر الصرف ما بين 72.6 دج و 79.7 دج مقابل الدولار الأمريكي الواحد خلال الفترة " 2000– 2004 ".

مما سبق يتضح لنا أن الإرتفاع المعتبر لأسعار المحروقات إبتداء من سنة 2000 ،و ما تبعه من تحسن شمل معظم المؤشرات الإقتصادية الكلية الخارجية المتمثل أساسا في :

– تحقيق فوائض معتبرة شملت أرصدة كل من الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و إرتفاع إحتياطات الصرف بنسب معتبرة ، انخفاض حجم المديونية الخارجية و الإستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الجزائري ساهم في توفير ظروف إقتصاديةملائمة رافقت فترة إعداد و تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي .

---

[1] شكلت صادرات المحروقات حوالي 98 % من إجمالي الصادرات خلال سنة 2004.

[2] حيث تم تسديد مبلغ 42,5 مليار دج للبنك الأفريقي للتنمية و مبلغ 14,6 مليار دج كجزء من الديون السعودية في إطار سياسة الدفع المسبق للديون.

2) الظروف الإقتصادية الداخلية: يمكننا إستبيان هذه الظروف من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-14):تطور المؤشرات الإقتصادية الكلية الداخلية خلال الفترة "1998 – 2004 ".

الوحدة: مليار دج.

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004 [1]
الإيرادات العامة	774,6	950,5	1578,1	1505,5	1603,2	1966,6	1354,4
منها: إيرادات الجباية البترولية	425,9	588,3	1213,2	1001,4	1007,9	1350,0	862,2
نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة(%)	54,9	61,8	76,8	67,6	62,8	68,6	63,6
النفقات العامة	876,0	961,7	1178,1	1321,0	1550,6	1752,7	1337,4
نسبة رصيد الموازنة العامة من PIB(%)	3,58-	0,34-	9,75	4,34	1,18	4,15	-
الدين الداخلي العام	616,2	1059,4	1.22, 9	999,4	980,5	982,2	859,8
نسبة الدين الداخلي العام من PIB(%)	21,77	32,61	24,95	23,55	22,0	19,09	14,47
معدل التضخم (%)	5,7	2,6	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6
معدل إعادة الخصم(%)	9,5	8,5	6,0	6,0	5,5	4,5	4

المصدر : 1) الفترة " 1998-2003" صندوق النقد الدولي، دليل إحصائيات الجزائر، 50/05، فيفري 2005.

www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2005/cro550.pdf.(2005-04-30)

2) سنة 2004: أ.وزارة المالية تقرير حول الوضعية المالية، سبتمبر 2004:

www.financ-algeria.org/dgep/a220.htm (09-02-2005) .

ب. البنك المركزي الجزائري، تقرير حول المؤشرات المالية و النقدية للسداسي الثاني من سنة 2004:

www.Bank-Of-Algeria.DZ/Notes1.htm. (15-04-2005) .

يبين لنا الجدول رقم (3-14) أن:

– رصيد الموازنة العامة قد انتقل من حالة عجز سنتي : 1998 – 1999 بنسبة :- 3.58 % و – 0,34 % من PIB على التوالي إلى حالة فائض بنسبة 9,75 % من PIB سنة 2000 ،ثم استمرت حالة الفائض إلى أن وصلت إلى نسبة 4,15 % منPIB سنة 2003 ، يتامن ذلك مع الإرتفاع القياسي في أسعار المحروقات ابتداء من سنة 2000، إذ بلغ سعر البرميل من البترول الجزائري مستوى 28,5 دولار أمريكي للبرميل خلال نفس السنة و إستمر في الارتفاع رغم الإنخفاض النسبي للسعر خلال سنتي :2001 – 2002 إلى أن وصل متوسط سعر قدره 28,9 دولار أمريكي للبرميل سنة 2003 ، إن هذا التوافق في الإتجاه ما بين رصيد الموازنة العامة و أسعار المحروقات يشير إلى حساسية الموازنة العامة في الجزائر للتقلبات التي تشهدها

[1] الإحصائيات الخاصة بـ:الإيرادات العامة، النفقات العامة،رصيد الموازنة العامة حتى تاريخ : سبتمبر 2004.

أسعار المحروقات بإعتبار أن الإيرادات العامة تتشكل في معظمها من إيرادات الجباية البترولية [1] و التي ترتبط حصيلتها مباشرة بالمستوى الذي تبلغه أسعار المحروقات.

– إن تسجيل الموازنة العامة لفوائض مالية هامة ابتداء من سنة 2000 ساهم في تخفيض حجم الدين الداخلي العام، فبعدما سجل الدين الداخلي إرتفاعا معتبرا خلال الفترة "1998 – 1999" حيث إنتقل من21,77 % من PIB سنة 1998 إلى 32,61 % من PIB سنة 1999 ،بسبب لجوء الحكومة للإقتراض الداخلي بغية سد العجز الموازني المسجل خلال نفس الفترة ، كمايلاحظ أن حجم الدين الداخلي العام مافتأ ينخفض من سنة لأخرى ابتداء من سنة 2000 إلى أن وصل إلى أدنى قيمة له سنة 2004 حيث سجل نسبة قدرها: 14,47 % من PIB نتيجة إستغلال الحكومة لجزء من الفائض المحقق في تسديد الديون العمومية سواء كانت داخلية أو خارجية.

– إن متوسط معدل التضخم المسجل خلال الفترة "2000 – 2004 " بلغ 2,42 % و هو معدل منخفض إذا ما قورن بالمعدل المسجل خلال سنة 1998 (5,0 %) مما يؤكد تحكم السلطات النقدية في معدل التضخم رغم الفائض المالي الذي شهدته البلاد نتيجة تحسن أسعار المحروقات و رغم زيادة النفقات العامة بنسبقمعتبرة و التي إرتفعت من 961,7 مليار دج سنة 1999 إلى 1752,5 مليار دج سنة 2003.

– ساهم انخفاض معدل التضخم خلال الفترة " 1999 – 2004 " في خفض معدلات الفائدة،حيث سجل إنخفاض لمعدل إعادة الخصم المعمول به من قبل البنك المركزي بنسبة 5,5 نقطة مئوية خلال الفترة: " 1998- 2004 " إذ انتقل من 9,5 % سنة 1998 إلى 4 % سنة 2004.

من خلال دراستنا للظروف الإقتصادية الخارجية و الداخلية التي رافقت فترة إعداد و تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي " 2001 -2004 " يتضح لنا جليا ان هذا البرنامج قد أعد و نفذ وسط ظروف إقتصادية ملائمة تميزت بإستعادة الإقتصاد الوطني للتوازنات الإقتصادية الكبرى الداخلية و الخارجية المتمثلة أساسا في :

– تحقيق فوائض مالية معتبرة شملت أرصدة كل من ميزان المدفوعات و الموازنة العامة نتيجة للإرتفاع المعتبر لأسعار المحروقات إبتداء من سنة 2000.

– انخفاض محسوس في حجم المديونية العمومية الداخلية و الخارجية ، مع إرتفاع قياسي في إحتياطات الصرف الأجنبي.

– إنخفاض معدلات التضخم و الفائدة بالتزامن مع تسجيل إستقرار نسبي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة "2000 -2004 ".

[1] بلغت نسبة الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية 76.8 % من الإيرادات العامة للدولة سنة2000، و هو ما يمثل أعظم قدر تم بلوغه خلال الفترة "1998 – 2003 ".

المطلب الرابع: خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و أهدافه.

مع مطلع سنة2000 تبنت الحكومة سياسة إقتصادية جديدة إعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري،وإتضحت معالمها من خلال البرنامج الذي أعد سنة 2001[1]و الذي سمي بـــ: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي،وهو عبارة عن برنامج متوسط الأجل إمتد لأربع سنوات " 2001 – 2004 " خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا لدعم نفقات التجهيز على مستوى الموازنة العامة خلال فترة تنفيذ البرنامج.

1) خصائص برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي:

– يتبنى هذا البرنامج النظرة الكيترية الخاصة بالطلب الكلي الفعال،إذ أنه في حالة الركود الإقتصادي و بإفتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي و رفع مستوى التشغيل ، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي و تقليص حجم البطالة.[2]

– لا يمكن إعتبار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينات بإعتبار أن الجزائر تخلت نهائيا عن الإقتصاد الموجه و التزمت نهائيا بإقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي، و لا مع تمويل التجهيزات الإجتماعية و المنشآت القاعدية من قبل الدولة.

– إن نجاح هذا البرنامج مرهون بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي و القطاع المالي و قطاع الطاقة " المحروقات و المناجم و الكهرباء" و المواصلات السلكية و اللاسلكية، و القطاع لإقتصادي العام، و الإدارة الجبائية و التعرفة الجمركية و العقار الصناعي و تنظيم الإستثمار و إجراءاته.

– لن تؤثر المبالغ المرصودة للبرنامج في التوازنات المالية للدولة إذ أن حاجات التمويل من الخزينة لعامي 2002 و 2003 لن تتسبب في مشاكل أساسية بالنسبة للتمويل ،إذ يمكن ضمان تغطيتها بتعبئة القروض الخارجية ، وتحسين مدخولات الجباية العادية و تدخلات الخزينة العمومية في الأسواق المالية و النقدية، كما أن البرنامج لن يؤثر في حجم المديونية الخارجية حيث تنوي السلطات تقليصها إلى حدود 22 مليار دولار أمريكي عام 2004 في حين أن خدمات الديون ستنزل إلى أقل من 20 % من إيرادات الصادرات خلال نفس السنة.

– كما لن يؤدي البرنامج إلى إرتفاع معدلات التضخم باعتبار أن للإقتصاد الوطني قدرات غير مستخدمة

---

[1] تم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في إفتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001و الذي حدد فيه مميزات و خصائص هذا البرنامج.وهو منشور على الموقع التالي: www.elmouradia.dz/arabe/infos/actualité/actualité.htm.

[2] حسب نموذج أثر مضاعف الإنفاق الحكومي.

و مواطن إنتاج غير مستثمرة ،و بالتالي فإن تزايد الطلب الكلي سيكون مصحوبا بنمو في الإنتاج يحول دون إرتفاع الأسعار بالتزامن مع إتباع سياسة نقدية صارمة حيال قيمة العملة و مستوى الأسعار.

– يمكن تكييف و تحجيم البرنامج وفقا للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، كما تم الشروع فعليا في تنفيذ البرنامج من خلال التكفل با لشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001.[1]

2) أهداف برنامج الإنعاش الإقتصادي:

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية للبرنامج حددت فيما يلي:[2]

– تنشيط الطلب الكلي .

– دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى ا لإستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.

– تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات ا لإقتصادية و تغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

إن هذه الأهداف تدخل ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر و البطالة و عدم التوازن الجهوي من خلال تقوية التجهيزات الإجتماعية للبلديات الأكثر فقرا و عزلة و الذي يؤدي إلى رد الاعتبار لمفهوم الخدمة العمومية و التوازن الجهوي.

3) السياسات المصاحبة لتنفيذ البرنامج :

و هي سياسات مكملة للبرنامج و تتلخص فيما يلي:[3]

– تنويع مصادر الإيرادات العامة لميزانية الدولة من خلال التركيز أكثر على رفع حصيلة الإيرادات الضريبية العادية، و ذلك عن طريق عصرنة و تحديث الإدارة الضريبية .

---

[1] قانون رقم 01-12 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1422 ه الموافق لـــ: 19 جويلية 2001 ،المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 38 الصادرة بتاريخ 21 جويلية 2001.

[2] الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة:

www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm(10-02-2005).

[3] للإطلاع بالتفصيل على هذه السياسات إرجع إلى موقع رئاسة الحكومة:

www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm(10-02-2005).

– استكمال الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بالمؤسسات العمومية سواء من خلال خوصصتها أو فتح رأسمالها للشراكة المحلية أو الأجنبية.

– إصلاح القطاع المصرفي و تحسين المناخ العام للاستثمار من خلال إعداد قانون جديد حول الاستثمار.

– تحسين طرق تسيير المنشآت العمومية و ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تحديث طرق إعداد و تسيير و مراقبة النفقات العمومية.

4) معايير العمليات و المشاريع المختارة ضمن البرنامج:

تتمثل المعايير التي على أساسها تم إختيارالعمليات و المشاريع المختارة ضمن البرنامج فيما يلي:[1]

– العمليات الجاري إنجازها.

– العمليات و المشاريع الخاصة بتأهيل و صيانة الهياكل القاعدية.

– المشاريع التي وصلت إلى مرحلة النضوج " الإنتهاء من جميع الدراسات الخاصة بالمشروع".

المشاريع التي بالإمكان انجازها اعتمادا على القدرات و الإمكانات المحلية .

– عمليات جديدة تستجيب لأهداف البرنامج و جاهزة للشروع فيها.

أما عملية منح المشاريع فقد أعطيت الأولوية فيها للمؤسسات المحلية العمومية أو الخاصة حيث سيؤدي إستفادة هذه المؤسسات من مشاريع البرنامج إلى إستغلال القدرات المعطلة لدى هذه المؤسسات ،و بالتالي رفع نسبة الإستثمار و العمالة.

المبحث الثاني: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

سنتناول في هذا المبحث مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال إستعراض مختلف القطاعات التي إستفادت من هذا البرنامج ، ففي المطلب الأول سنتطرق إلى ذكر هذه القطاعات بصفة عامة، و في بقية المطالب سنتطرق إلى محتوى كل قطاع.

المطلب الأول: القطاعات المستفيدة من البرنامج .

إن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسرات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية ، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري ، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية و تنمية

[1] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

الموارد البشرية. تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية و دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية.

بلغ عدد المشاريع التي أدرجت ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 16023 مشروع وزعت كما يلي:

جدول رقم (3-15) :التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي .

القطاع	عدد المشاريع
الري،الفلاحة و الصيد البحري	6312
السكن و العمران ، أشغال عمومية	4316
تربية، تكوين مهني، تعليم عالي و بحث علمي	1369
هياكل قاعدية شبانية و ثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية و هياكل إدارية	982
اتصالات ، صناعة	623
صحة ،بيئة ، نقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ، دراسات ميدانية	200

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حتى" 31-12-2003" .
www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.htm. (10-01-2005)

ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين و كل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3-16): مكونات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي [1].

الوحدة:مليار دج.

سنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع " مبالغ"	المجموع " نسبة مئوية"
1) أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	% 40,1
2)تنمية محلية و بشرية.	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	% 38,8
3)دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	% 12,4
4)دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	% 8,6

[1] المبالغ المذكورة هنا خاصة برخص البرامج المدرجة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	% 100

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.ص:87.

شكل (3-3): تخصيصات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

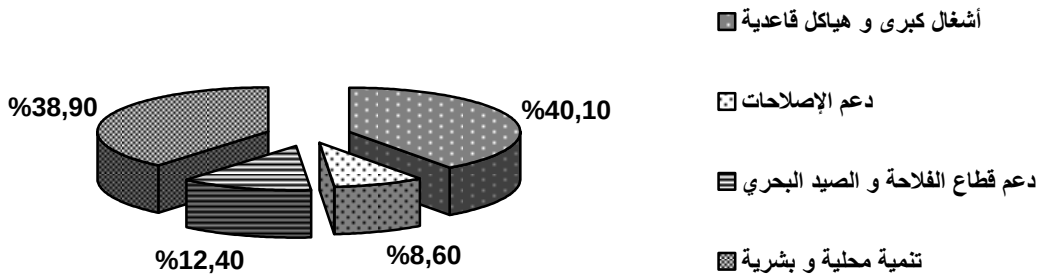

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-16)

من خلال الجدول و الشكل أعلاه يتبين لنا:

- أن **قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية** قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر بـــ: 210,5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40,1 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة ا لإقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 و الإصلاحات الإقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين و التي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار بغية إستعادة التوازن المالي لميزانية الدولة.

كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية " العامة و الخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة " مباشرة أو غير مباشرة" و بالتالي تقليص نسبة البطالة، كما سيساهم الإستثمار في مجال الهياكل القاعديةفي توفير الظروف الملائمةللإستثمار،و بالتالي رفع معدلات الإستثمار المحلية و الأجنبية.

-كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة **لقطاع التنمية المحلية و البشرية:** 38,8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و تحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية و بالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

- أما **قطاع الفلاحة و الصيد البحري** فلم ينل إلا مبلغ 65,4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12,4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص إبتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية " PNDA" و هو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر .

- فيما يخص المبلغ المخصص **لدعم الاصلاحات** فيقدر بـــ: 45 مليار دج، أي نسبة 8,6 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة.

شكل رقم (3-4): التوزيع القطاعي و السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

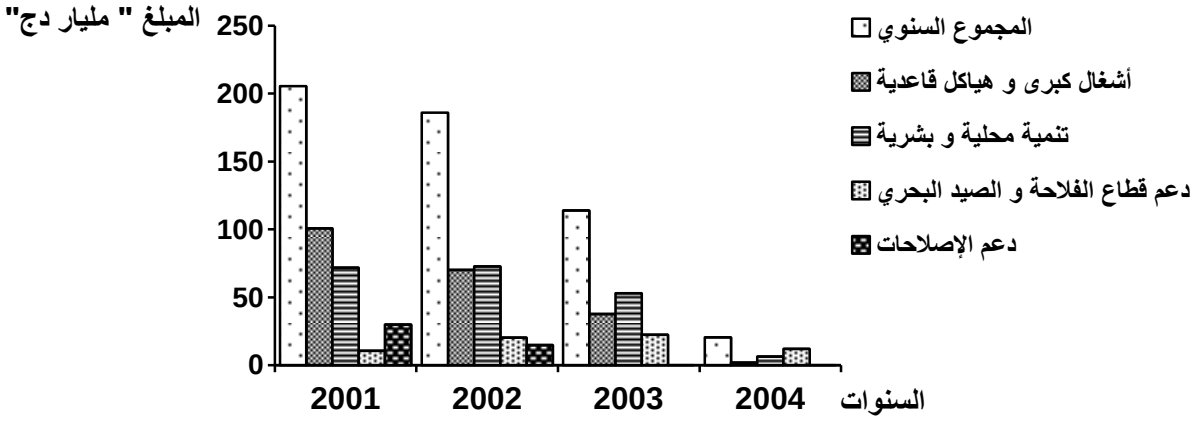

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-16).

إن ملاحظتنا للشكل رقم (3-4) تبين لنا :

أن التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تركز أساسا على سنوات: 2001، 2002 ، 2003 بقيمة :205,4 مليار دج،185,9 مليار دج، 113,2 مليار دج على التوالي أي بنسبة:39,12 %، 35,4 % 21,76 % من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا بـــ: 20,5 مليار دج أي نسبة 3,9 % من حجم المبلغ المرصود للبرنامج.

يدل ذلك على سعي الحكومة لتنفيذ معظم العمليات و المشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر مدة ممكنة بغرض تحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الإقتصادية التي عرفتها البلاد ، و ما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين التي كانت

لها إنعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان،كما يدل كذلك على عزم الحكومة إستغلال الظروف الإقتصادية الكلية الملائمة التي تحسنت بسبب إرتفاع أسعار المحروقات خلال سنتي: 2000 و 2001 وما ترتب عنها من تحقيق رصيد الموازنة العامة لفوائض مالية معتبرة خلال نفس الفترة ، من أجل ضمان تمويل و تنفيذ معظم العمليات و المشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر مدة ممكنة ،بالنظر للتقلبات التي قد تشهدها أسعار المحروقات على المدى المتوسط و الطويل والتي تؤثر مباشرة على التوازنات المالية لدولة.

المطلب الثاني: محتوى البرنامج الخاص بالأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية.

يقدر البرنامج الخاص بالأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية بـــ: 210,5 مليار دج على مدى أربع سنوات " 2001- 2004 " وزع على ثلاثة قطاعات أساسية هي:

- تجهيزات الهياكل بقيمة: 142,9 مليار دج.
- تنمية و تنشيط المناطق الريفية " الجبلية، الهضاب العليا، الواحات" بقيمة :32 مليار دج.
- السكن و العمران: بقيمة 35,6 مليار دج.

يهدف البرنامج الخاص بالأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية إلى : [1]

- ترقية و تطوير مناطق الوطن عن طريق إنشاء و تجهيز الهياكل و المنشآت القاعدية.
- تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف جهات الوطن و تحسين الإطار المعيشي لسكان الأرياف ، خاصة سكان المناطق الجبلية ، الهضاب العليا و المناطق الجنوبية من أجل العمل على استقرار السكان و الحد من ظاهرة التروح الريفي التي استفحلت في المدة الأخيرة نتيجة تدهور الظروف الإقتصادية و الأمنية بهذه المناطق خلال فترة التسعينات، ويوضح الجدول الموالي التوزيع القطاعي لبرنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية:

جدول رقم (3-17): القطاعات المستفيدة من برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية [2].

الوحدة: مليار دج.

سنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
1)تجهيزات الهياكل :	**60,5**	**53**	**29,4**	**-**	**142,9**
1.1) منشآت الري	5,4	15,8	10,1	-	31,3
2.1) منشآت السكة الحديدية	9,7	28,9	16,0	-	54,6

رئاسة الحكومة ،وثيقة رسمية خاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، موقع:

[1] www.cg.gov.dz/dossier /plan-relance.htm. (10-01-2005), p: 74.

[2] للإطلاع بالتفصيل على المشاريع و العمليات الخاصة ببرنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية إرجع إلى موقع رئاسة الحكومة:
www.cg.gov.dz/dossier /plan-relance.htm. (10-01-2005), pp: 74-90.

3.1) أشغال عمومية: 1.3.1) منشآت الطرق 2.3.1) منشآت بحرية" موانئ 3.3.1) منشآت الطيران	33,7 24,5 7 2,2	8,3 5,8 1,5 1	3,3 0,6 - 2,7	- - - -	45,3 30,9 8,5 5,9
4.1) إتصالات	10	-	-	-	10
5.1) تهيئة مدينة بوقزول	1,7	-	-	-	1,7
2) تنمية المناطق الريفية:	**13,1**	**13,2**	**5,7**	**-**	**32**
1.2) فلاحة	1,7	3,2	4,2	-	9,1
2.2) بيئة	3,6	1	1,5	-	6,1
3.2) طاقة	7,8	9	-	-	16,8
3) السكن و العمران:	**27,1**	**4**	**2,5**	**2,0**	**35,6**
1.3) السكن الحضري و الريفي	25,1	-	-	-	25,1
2.3) تهيئة الأحياء السكنية	2	4	2,5	2,0	10,5
المجموع	**100,7**	**70,2**	**37,6**	**2,0**	**210,5**

المصدر: رئاسة الحكومة، وثيقة رسمية خاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001 – 2004 "، موقع:
www.cg.gov.dz/dossier /plan-relance.htm. (10-01-2005), p: 74.

– كما يتوقع من البرنامج الخاص بالأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية خلق 248.800 منصب شغل من بينها 102.800 منصب عمل دائم .

جدول رقم (3–18):مناصب الشغل المتوقع إنشاؤها ضمن البرنامج الخاص بالأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية.

القطاع	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع
1) الفلاحة	–	100000	100000
2) السكن و العمران	60000	10000	70000
3) منشآت السكة الحديدية	1300	15000	16300
4) أشغال عمومية	40000	2000	42000
5) قطاعات أخرى[1]	1500	19000	20500

[1] تشمل قطاعات : البيئة، الطاقة، الاتصالات و أشغال تهيئة مدينة بوغزول.

المجموع	102800	146000	148800

المصدر: رئاسة الحكومة، وثيقة رسمية خاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001 – 2004 "، موقع:
www.cg.gov.dz/dossier /plan-relance.htm. (10-01-2005), pp: 89 - 90.

المطلب الثالث: محتوى البرنامج الخاص بالتنمية المحلية و البشرية.

بلغ حجم المبلغ المخصص للبرنامج الخاص بالتنمية المحلية و البشرية: 204,2 مليار دج خلال الفترة " 2001- 2004 " وزع على ثلاثة برامج فرعية هي:

1) **برنامج التنمية المحلية**: خصص له مبلغ : 97 مليار دج ، يهدف هذا البرنامج إلى:

– الاستجابة للإحتياجات الإجتماعية المحلية من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين نوعي و دائم لظروف معيشة السكان على المستوى المحلي.

– كما يهدف إلى دعم المخططات البلدية للتنمية " PCD" و ذلك من أجل التوزيع المتوازن للتجهيزات و النشاطات على مستوى التراب الوطني.

– كما يهتم هذا البرنامج بإنجاز و صيانة الطرقات الولائية و البلدية، مشاريع التزود بالمياه الصالحة للشرب و التطهير و البيئة ، بالإضافة إلى إنجاز هياكل خاصة بالاتصالات على المستوى المحلي و منشآت إدارية تهدف إلى تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن على المستوى المحلي.

يوضح الجدول التالي القطاعات التي استفادت من هذا البرنامج:

جدول رقم (3–19): القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية.

الوحدة : مليار دج.

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع
1) المخططات البلدية للتنمية	4	13,0	16,5	-	33,5
2) الري	4,7	7,4	1,5	-	13,6
3) البيئة	1,5	2,0	2,0	-	5,5
4) البريد و المواصلات	-	8,5	6	-	14,5
5) أشغال عمومية(هياكل قاعدية طرقية)	13,0	-	-	-	13,0

6) منشآت إدارية	5,7	6,0	5,2	-	16,9
المجموع	**28,9**	**36,9**	**31,2**	**0**	**97,0**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي " 2001 – 2004 "، مرجع سابق،ص:54.

يتوقع من البرنامج الخاص بالتنمية المحلية إنشاء 50.750 منصب عمل منها 9900 منصب عمل دائم و ذلك من خلال فترة أربع سنوات، و هو مايبينه الجدول التالي:

جدول (3–20): مناصب الشغل المتوقع إحداثها من قبل برنامج التنمية المحلية.

مناصب العمل / القطاع	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع
1) مخططات التنمية الفلاحية و صيانة الطرقات	-	20000	20000
2) بيئة	6000	16000	22000
3) الري	900	1.350	2.250
4) البريد و المواصلات	3000	3.500	6500
المجموع	**9900**	**40850**	**50750**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مرجع سابق، ص:55.

2)برنامج التشغيل و الحماية الإجتماعية: خصص له مبلغ : 17 مليار دج، يهدف هذا البرنامج إلى:

– دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط على المستوى المحلي عن طريق منحها قروض مصغرة من اجل تطويرها و المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.

– تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية و ذات الكثافة العالية من عنصر العمل من أجل محاربة ظاهرة البطالة.

– تأطير سوق العمل عن طريق دعم و تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM).

– توفير النقل المدرسي في المناطق الريفية و المعزولة.

– التكفل بفئة المعوقين و العجزة و المحرومين عن طريق تقديم منح و تحويلات اجتماعية لهذه الفئات وتأهيل المؤسسات المختصة بالتكفل بهاته الفئات .

يوضح الجدول التالي مختلف العمليات التي تنطوي تحت هذا البرنامج:

جدول رقم (3–21): العمليات الخاص ببرنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية.

الوحدة: مليار دج.

طبيعة العمليات	2001	2002	2003	2004	المجموع
1) العمليات الخاصة بالتشغيل و القرض	1,15	2,65	3,5	2,0	9,3

2) العمليات الخاصة بالحماية الاجتماعية	2,35	3,35	1,0	1,0	7,7
المجموع	**3,5**	**6,0**	**4,5**	**3,0**	**17,0**

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي " 2001 - 2004 "، مرجع سابق، ص:62.

و يتوقع من برنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية إحداث 70000 منصب عمل دائم خلال فترة أربع سنوات.

3)برنامج تنمية الموارد البشرية: خصص له مبلغ 90,2 مليار دج، يهدف إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال إنشاء هياكل جديدة تمس قطاع: التربية ، العليم العالي و البحث العلمي، التكوين المهني الصحة، الشباب و الرياضة، الثقافة و الشؤون الدينية، و بالتالي المساهمة في الحد من ظاهرة الفقر من خلال تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع.

- يوضح الجدول التالي القطاعات التي استفادت من هذا البرنامج و عدد مناصب الشغل المتوقع إستحداثها عبر كل قطاع:

جدول رقم (3-22): القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية.

" الوحدة:مليار دج"

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	مناصب الشغل المتوقع استحداثها
1) التربية الوطنية	10	9,5	7,45	-	26,95	1.000
2) التكوين المهني	4,4	3,1	2,1	-	9,5	630
3) التعليم العالي و البحث	18	9,4	6,58	-	33,98	10.700

العلمي						
4) الصحة و السكان	2,8	4,65	0,35	-	7,8	1.000
5) الشباب و الرياضة	1,425	2,25	-	-	3,67	190
6) الاتصال و الثقافة	4,5	-	-	3,5	8	160
7) الشؤون الدينية	0,15	1,0	-	-	1,15	-
المجموع	**39,4**	**29,9**	**17,34**	**3,5**	**90,2**	**13.680**

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي " 2001 – 2004 "، مرجع سابق، ص:74.

المطلب الرابع: محتوى برنامج الفلاحة و الصيد البحري و برنامج دعم الإصلاحات .

1) البرنامج الخاص بالفلاحة و الصيد البحري:

– قدرحجم المبلغ المرصود للبرنامج بـــ : 65.4 مليار دج أي ما يعا دل نسبة 12.4 % من إجمالي المبلغ المخصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ،ينقسم هذا البرنامج إلى برنامجين فرعيين:

أ) البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي: خصص له مبلغ: 55.9 مليار دج يعتبر بمثابة برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تنفيذه ابتداء من سبتمبر 2000 و ذلك من أجل تنشيط هذا القطاع الإستراتيجي و ضمان مساهمة أكبر له في مجهودات التنمية الإقتصادية و توفير مناصب الشغل.

– يهدف هذا البرنامج إلى تمويل العمليات و المشاريع الخاصة بـــ:

حماية السهول و الأراضي المعرضة لخطر الانجراف.

حماية المناطق السهبية من التصحر.

دعم إنتاج الحبوب و الحليب.

توسيع نسبة الأراضي المسقية و دعم تطوير منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفلاحية.

– إن الموارد المرصودة لهذا البرنامج قد وزعت على ثلاث صناديق رئيسية و التي أنشأت بغرض تمويل العمليات و المشاريع السابقة الذكر و ذلك كما يلي:

جدول رقم (3–23):توزيع موارد برنامج القطاع الفلاحي على الصناديق الفلاحية.

" الوحدة : مليار دج"

السنوات / الصندوق	2001	2002	2003	2004	المجموع
1) الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية" FNRDA"	7,5	15,1	18,8	12,0	53,4
2) الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية و النباتية"FBZPP"	0,07	0,07	0,07	0	0,2

3) صندوق ضمان المخاطر الفلاحية "FGCA"	0	1,14	1,14	0	2,28
المجموع	**7,57**	**16,31**	**20,01**	**12**	**55,9**

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي " 2001 – 2004 "، مرجع سابق، ص:32.

عدد مناصب الشغل المتوقع إحداثها خلال هذا البرنامج: 330.000 منصب عمل منها 230.000 ضمن العمليات الخاصة بالتوسيع و التحويل الفلاحي و 100.000 منصب عمل خاصة بالعمليات المتعلقة بحماية السهول والأحواض المائية.

ب) البرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري: خصص له مبلغ: 9,5 مليار دج، يهدف إلى:

- تنمية الصيد البحري و تربية المائيات.
- إنشاء مناصب عمل دائمة مباشرة و غير مباشرة .
- تحديث و تطوير تجهيزات الصيد البحري.
- حماية البيئة البحرية و تشجيع الصادرات في هذا القطاع.

إن هذه العمليات تمول عن طريق الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي و تربية المائيات و ذلك وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (3-24): التقسيم الزمني للبرنامج الخاص بالصيد البحري.

" الوحدة : مليار دج"

سنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
دعم موجه للصندوق الوطني للصيد التقليدي و تربية المائيات"FNAPA"	9,5	3,0	3,9	2,5	9,5

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي " 2001 – 2004 "، مرجع سابق، ص:46.

2) برنامج دعم الإصلاحات:

قدرحجم المبلغ المخصص لبرنامج دعم الإصلاحات بـــ: 45 مليار دج على أربع سنوات أي بنسبة 8.6 % من حجم المبلغ المخصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، و هو موجه أساسا لتوفير الظروف المناسبة لنجاح البرنامج من خلال دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية " الخاصة و العامة" و توفير الظروف المناسبة لها من أجل تطوير قدرتها على الاستثمار و الإنتاج و المنافسة، كما يهدف البرنامج لتطوير الإدارة الضريبية من أجل رفع الحصيلة الجبائية للدولة و محاربة الغش و التهرب الضريبي ، و الجدول التالي يوضح العمليات الخاصة ببرنامج دعم الإصلاحات.

جدول رقم (3-25): العمليات الخاصة ببرنامج دعم الإصلاحات.

الوحدة: مليار دج

السنوات / الصندوق	2001	2002	2003	2004	المجموع
1) تحديث و تطوير الإدارة الضريبية	0,2	2,5	7,5	9,8	20
2) تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	2
3) الصندوق الوطني لترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7	-	2
4) وضع نماذج للتوقعات على المدى المتوسط و الطويل	0,03	0,05	-	-	0,08

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي " 2001 – 2004 "، مرجع سابق، ص ص:23-24.

المبحث الثالث: تقييم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي .

من المعروف أن تقييم أداء أي برنامج تنموي يعتمد على معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف التي حددت له سلفا، و من هذا المنطلق فإن تقييمنا لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي سيعتمد أساسا على معرفة مدى نجاح البرنامج في تحقيق الأهداف الرئيسية [1] التي حددت له و المتمثلة في رفع معدل النمو الإقتصادي و تخفيض نسبة البطالة و الفقر، ضمن هذا الإطار سنتعرض في المطلب الأول إلى آخر حصيلة رسمية للبرنامج و في المطلبين الثاني و الثالث سنتناول مدى نجاح البرنامج في تحقيق أهدافه الرئيسية من خلال دراسة أثر تطبيق البرنامج على معدلات النمو الإقتصادي، الفقر و البطالة، أما في المطلب الرابع فسنحاول تقييم هذا البرنامج من خلال إستعراض إيجابيات وسلبيات البرنامج.

المطلب الأول: حصيلة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

إن أحدث حصيلة رسمية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي هي الحصيلة التي تغطي الفترة من سبتمبر 2001 إلى غاية ديسمبر 2003،[2] و بالتالي فهي تعتبر حصيلة جزئية و غير نهائية بإعتبار أن البرنامج يمتد لغاية 2004 إلا أنه يمكن الإعتماد عليها بالنظر إلى أن معظم العمليات و المشاريع المدرجة في البرنامج قد خصصت للفترة " 2001 – 2003 " ،إذ قدر حجم المبلغ المخصص للبرنامج ضمن نفس الفترة بـــ: 505.2 مليار دج من مجموع 525 مليار دج ، وهو ما يعادل نسبة 96.22 % من إجمالي المبلغ المخصص لرخص برامج هذا البرنامج.

[1] إن تحقيق الأهداف الرئيسية المذكورة أعلاه يمر عبر تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التي حددت ضمن القطاعات التي شملها البرنامج، إذ أن تحقيق الأهداف الفرعية يؤدي حتما إلى تحقيق الأهداف الرئيسية للبرنامج.

[2] يمكن الإطلاع على هذه الحصيلة على الموقع التالي:.www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.htm

– تظهر هذه الحصيلة أنه من بين 16063 مشروع خاص ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن وضعية هذه المشاريع مع نهاية ديسمبر 2003 هي كما يلي:

– تم الانتهاء من إنجاز 11811 مشروع أي بنسبة 73 % من إجمالي مشاريع البرنامج.

– 4093 مشروع قيد الإنجاز أي ما يعادل 26 % من إجمالي المشاريع المدرجة ضمن البرنامج.

– 159 مشروع لم يشرع فيها بعد و هي تمثل نسبة 1 % من إجمالي مشاريع البرنامج و المبلغ المالي الذي استهلكه البرنامج خلال الفترة " سبتمبر 2001 إلى غاية ديسمبر 2003 " 478 مليار دج شمل المجالات التالية:

جدول رقم (3–26): توزيع عمليات البرنامج خلال الفترة " 2001 – 2003 "[1].

طبيعة العمليات	المبلغ " مليار دج"
تحسين الإطار المعيشي للسكان	155
هياكل قاعدية	124
نشاطات إنتاجية	74
حماية المحيط	20
موارد بشرية و حماية اجتماعية	76
منشآت إدارية	29
المجموع	**478**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة " 2001 – 2003 "، مرجع سابق، ص ص:23–24. www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.htm.13-01-2005.,p:02.

أما فيما يخص مناصب الشغل فقد سمح البرنامج بإحداث 728666 منصب شغل " دائم و مؤقت " خلال الفترة " سبتمبر 2001 – ديسمبر 2003 " و هي موزعة كما يلي:

جدول رقم (3–27): التوزيع القطاعي لمناصب الشغل المحدثة خلال الفترة " 2001–2003".

القطاع	مناصب الشغل الموفرة
1) الفلاحة و الصيد البحري	273976
2) السكن و العمران	83805
3) التربية، التكوين المهني، التعليم العالي و البحث العلمي	64661
4) الري	48166

[1] للإطلاع بالتفصيل على مختلف العمليات و المشاريع التي أنجزت إرجع إلى الموقع التالي:
www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.htm.

5) أشغال عمومية	36033
6) مساعدات و حماية اجتماعية	34197
7) منشآت إدارية	19381
8) منشآت شبانية و ثقافية	17331
9) طاقة	11250
10) صحة	11028
11) اتصالات	10253
12) بيئة	5182
13) صناعة	2119
14) نقل	1744
15) دراسات ميدانية	408
المجموع	728666

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة " 2001 – 2003 "، مرجع سابق، ص: 08.

عدد السكان الذين استهدفهم البرنامج خلال الفترة " 2001- 2003"[1]:

- المشاريع الخاصة بالتزود بالمياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي، استهدفت 13 مليون ساكن.
- المشاريع الخاصة بالسكن و التهيئة العمرانية استهدفت 13 مليون ساكن.
- المشاريع الخاصة بفك العزلة استهدفت 7 ملايين نسمة.
- المشاريع الخاصة بالبيئة استهدفت 6 ملايين نسمة.
- المشاريع الخاصة بالاتصالات استهدفت 6 ملايين نسمة.
- المشاريع الخاصة بالتكوين ، التربية و التعليم العالي و البحث العلمي استهدفت 3 ملايين نسمة.
- مشاريع التزود بالطاقة " كهرباء ، غاز" استهدفت 2 مليون نسمة .
- المشاريع الخاصة بالتجهيزات الإدارية و الجوارية إستهدفت 2 مليون نسمة .
- المشاريع الخاصة بقطاع الثقافة إستهدفت مليون ساكن.

المطلب الثاني: أثر تطبيق البرنامج على معدل النمو الإقتصادي .

يعد رفع معدل النمو الإقتصادي أحد أهم الأهداف الرئيسية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي بإعتبار أن معدلات النمو المسجلة قبل تطبيق البرنامج لم تكن لتسمح بتحقيق إنطلاقة إقتصادية قوية و مستدامة ،ولتوضيح أثر تطبيق البرنامج على معدل النمو الإقتصادي لدينا الجدول التالي الذي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة " 1998 – 2004 ".

[1] بالإعتماد على الحصيلة الرسمية للبرنامج و المعلنة من قبل مصالح رئيس الحكومة على الموقع التالي:
www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.htm.

جدول رقم (3–28): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة " 1998–2004 ".

السنوات / المؤشرات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004[1]
الناتج المحلي الإجمالي"مليار دج"	2830	3248	4099	4242	4455	5146	5939
الناتج المحلي الإجمالي"مليار دولار أمريكي"	48,19	48,8	54,4	54,9	55,9	66,5	82,5
معدل النمو الحقيقي لـــ PIB %	5,1	3,2	2,2	2,6	4,0	6,9	5,5
نصيب الفرد من PIB "دولار أمريكي"	1633	1630	1789	1779	1783	2088	2553

المصدر:صندوق النقد الدولي، إحصائيات مختلفة" 2004 – 2005"

يبين لنا الجدول أعلاه أن:

– معدل النمو الحقيق للناتج المحلي الإجمالي ما فتأ يرتفع من سنة لأخرى منذ سنة 2001 ، و هي السنة التي توافق بدء تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إذ انتقل معدل نمو PIB من 2,6 % سنة 2001 إلى 4 % سنة 2002 ليبلغ أعلى إرتفاع له سنة 2003 حيث وصل إلى 6,9 % رغم الإنخفاض النسبي له سنة 2004 " 5,5 % " إلا أنه ظل مرتفعا بالمقارنة مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المسجلة قبل فترة تطبيق البرنامج .

كما أن المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تنفيذالبرنامج " 2001- 2004" قد وصل إلى 4,75 % و هذا يمثل ارتفاعا بـــ: 1,25 نقطة مئويةعن المتوسط السنوي لمعدل النمو المسجل خلال الفترة" 1998– 2000 " و المقدر بـــ :3,5 %.

إن الزيادة التي شهدها معدل نمو PIB خلال فترة تطبيق البرنامج إنعكست إيجابا على متوسط نصيب الفرد من PIB الذي ارتفع من 1779 دولار أمريكي للفرد سنة 2001 إلى 2553 دولار أمريكي للفرد سنة 2004 ، وهو ما يمثل زيادة قدرها 774 دولار أمريكي ، ورغم أن الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تزامنت مع فترة تنفيذ البرنامج إلا أن ذلك لا يعطينا نظرة واضحة عن كيفية تأثير برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على معدل النمو الإقتصادي، لذلك سنقوم فيما يلي بدراسة التطورات التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي من حيث هيكله و أبرز القطاعات الإقتصادية التي ساهمت في رفع معدل النمو الإقتصادي خلال فترة تطبيق البرنامج.

جدول رقم (3–29):التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة "2001–2004".

الوحدة: (%)

القطاع	2001	2002	2003	2004	**المتوسط السنوي**

[1]. الإحصاءات الخاصة بسنة 2004 عبارة عن تقديرات صندوق النقد الدولي.

	نسبة من PIB	معدل النمو	نسبة من PIB	معدل النمو	نسبة من PIB	معدل النمو	نسبة من PIB	معدل النمو	نسبة من PIB	معدل النمو
محروقات	34,0	1,6 -	32,8	3,7	36,2	8,1	35,3	6,4	**34,5**	**4,1**
فلاحة	9,7	13,2	9,3	1,3 -	9,6	17	9,6	2,2	**9,5**	**7,7**
صناعة	7,4	2,0	7,4	2,9	6,6	1,2	6,5	3,2	**6,9**	**2,3**
بناء و أشغال عمومية	8,4	2,8	9,1	8,0	8,8	5,8	8,4	5,4	**8,6**	**5,5**
خدمات غير حكومية	22,5	6,0	23,1	5,3	21,4	5,7	21,7	7,3	**22,1**	**6,0**
خدمات حكومية	11,1	2,5	11,7	3,0	11,7	2,5	10,5	2,5	**11,2**	**2,6**
حقوق و ضرائب على الواردات	6,6	4,8	6,5	6,9	6,1	4,9	7,6	10,6	**6,7**	**6,8**
الناتج المحلي الإجمالي PIB	100	2,6	100	4,0	100	6,9	100	5,5	**100**	**4,7**

المصدر::صندوق النقد الدولي، فيفري 2005،الفترة " 2001- 2003" أما سنة"2004 ": تقديرات وزارة المالية ، سبتمبر 2004.

– يبرز لنا الجدول رقم: (3-29) أهم القطاعات الإقتصادية التي ساهمت في رفع معدل النمو الإقتصادي خلال فترة تطبيق البرنامج و هي كما يلي:

1)قطاع المحروقات:إن تحقيق قطاع المحروقات لمعدلات نمو مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات قد ساهم بشكل كبير في رفع معدل نمو PIB خلال فترة تطبيق البرنامج، بإعتبار أن هذا القطاع شكل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي للجزائر " 34,5 % " كمتوسط خلال الفترة " 2001-2004 " ، و قد ظهر ذلك جليا خلال سنة 2003 التي حقق فيها الناتج المحلي الإجمالي نموا قدره: 6,9 %بسبب الأداء الإقتصادي القوي لقطاع المحروقات بالدرجة الأولى إذ حقق معدل نمو قدره: 8,1 %.

2) قطاع الخدمات:كما كان لنمو قطاع الخدمات و بالخصوص الخدمات غير الحكومية بنسبة 6.1 % كمتوسط خلال فترة تطبيق البرنامج أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي المسجل خلال نفس الفترة حيث أدت الزيادة في حجم الواردات و المبادلات التجارية إلى تنشيط قطاعي النقل و التجارة كما كان لتحرير قطاع الإتصالات إبتداء ا من سنة 2001 أثر ايجابي على أداء هذا القطاع.

3) قطاع الفلاحة: إن إرتباط أداء القطاع الفلاحي بالظروف الطبيعية و المناخية السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة، ففي سنة 2002 سجل هذا القطاع نسبة نمو سالبة قدرت بـــ : - 1.3 % بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر خلال نفس السنة ، وفي سنة 2003 شهد هذا القطاع نسبة نمو قياسية قدرت بـــ :17 % نتيجة تحسن الظروف المناخية خلال نفس السنة، كما كان للجهود المعتبرة التي بذلتها الدولة من أجل تنشيط هذا القطاع من خلال تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية إبتداء من سنة 2000 و البرنامج التكميلي الذي خص به هذا القطاع ضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي آثار ايجابية على أداء هذا القطاع الذي أثر بدوره و بشكل ايجابي على معدل النمو الإقتصادي.

4) قطاع البناء و الأشغال العمومية: يعتبر قطاع البناء و الأشغال العمومية القطاع الوحيد الذي إستفاد بشكل كبير و مباشر من تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حيث ساهمت العمليات و المشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج في رفع معدلات نمو هذا القطاع ،إذ سجل هذا القطاع معدل نمو قدره 5.5 % كمتوسط من PIB خلال فترة تطبيق البرنامج و بلغ أعلى ارتفاع له سنة 2002 بنسبة نمو وصلت إلى 8 % ،و بالتالي ساهم الأداء القوي لهذا القطاع في رفع معدل النمو الإقتصادي خلال فترة تطبيق البرنامج.

5) قطاع الصناعة: يعتبر القطاع الصناعي الوحيد الذي سجل نسب نمو متدنية خلال فترة تطبيق البرنامج حيث قدرمتوسط نمو القطاع بـــ :2,3 % خلال نفس الفترة ،و هو ما يبين عدم تفاعل هذا القطاع مع برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

يوضح الجدول التالي : التطورات التي سجلها هذا القطاع بنوعيه العام و الخاص و أهم فروعه:

جدول رقم (3-30): تطور معدلات نمو فروع القطاع الصناعي خلال الفترة "2001-2004 ".

الوحدة:(%)

القطاع	2001	2002	2003	2004[1]	المتوسط السنوي
1) القطاع العام:	**1,3-**	**1,5 –**	**3,2 –**	**2,6**	**0,8 –**
-الطاقة	5,0	4,3	6,6	6,7	5,6
-صناعة الحديد، الميكانيك، الإلكترونيك	10,4	7,0	9,1	11	9,3
-مواد البناء	0,3	6,2	7,5-	10,3	2,3
-مواد غذائية	12,4-	19,1-	20,6-	16,5-	17,1-
-صناعة كيميائية	2,9-	5,9-	10,4-	5,9-	6,2-
	13,0-	2,3-	2,0-	9,4	1,9-

[1] بالنسة للاحصائيات الخاصة بنسب نمو فروع القطاع العمومي فهي إلى غاية تاريخ سبتمبر 2004 حسب تقرير وزارة المالية، " الوضعية الإقتصادية و المالية في نهاية سبتمبر 2004 ".

-الخشب و الورق -النسيج -صناعة الجلود	14,7- 0,6-	3,8 19,0	0,3- 6,5	11,7- 22	5,7- 1,0-
2) القطاع الخاص	**% 3,0**	**%6,6**	**% 5**	**%3,5**	**%4,5**
القطاع الصناعي	**% 2,0**	**%2,9**	**%1,2**	**% 3,2**	**% 2,3**

المصدر: صندوق النقد الدولي، فيفري 2005.الفترة: "2001-2003" أما سنة : "2004 " وزارة المالية ، سبتمبر 2004 ص:07.

يبين لنا الجدول أعلاه أن:

– المؤشرات الخاصة بالقطاع العام تبين أن هذا القطاع يعاني من إختلالات هيكلية و مالية أثرت كثيرا على أدائه بإعتبار أنه سجل متوسط نمو سلبي قدره : – 0,8 % خلال فترة تطبيق البرنامج ،إذ سجلت أغلب الصناعات نسب نمو سلبية خلال نفس الفترة بإستثناء قطاعات الطاقة، الحديد و الميكانيك و الإلكترونيك مواد البناء التي سجلت نسب نمو ايجابية بلغت على التوالي: 5,6 % ، 9,3 %، 2,3 % كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة ، و هي القطاعات التي تأثرت ايجابيا بالإستثمارات المنجزة ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

– أما فيما يخص القطاع الخاص فبالرغم من نسب النمو الإيجابية التي حققها القطاع خلال فترة تطبيق البرنامج إذ بلغ متوسط النمو السنوي لهذا القطاع 4,5 % ،إلا أن ذلك يعد غير كافي بالنظر للقدرات الحقيقية التي يمتلكها هذا القطاع .

– بصفة عامة يمكن القول أن القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية و الهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي ،كما أن تدهور المناخ الإستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة نمو و تطور القطاع الخاص، كل ذلك أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن الإستجابة للطلب الكلي المتزايد نتيجة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

– مما سبق يمكن القول أن تحسن معدل النمو الإقتصادي المسجل خلال فترة تطبيق البرنامج إنما يرجع إلى مجموعة من العوامل التي رتبناها وفقا لأهميتها و هي:

– الأداء القوي لقطاع المحروقات نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية خلال فترة تطبيق البرنامج.

– تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي أدى إلى تنشيط قطاع البناء و الأشغال العمومية و بالتالي رفع معدل نمو هذا القطاع، بالإضافة إلى مساهمة هذا البرنامج في دعم كل من :

القطاع الفلاحي الذي يبقى رغم ذلك خاضعا لتقلبات الظروف المناخية.

بعض فروع القطاع الصناعي التي سجلت معدلات نمو إيجابية تتمثل على وجه الخصوص في: فرع مواد البناء، فرع الطاقة، فرع الحديد، الميكانيك، الإلكترونيك. وهي الفروع التي لها علاقة بالمشاريع المدرجة ضمن البرنامج.

- النمو القوي لقطاع الخدمات نتيجة إرتفاع معدلات التبادل التجاري و تحرير قطاع الإتصالات.

و مع ذلك فان تحسن معدل النمو الإقتصادي خلال فترة تطبيق البرنامج لا يعد مؤشر عن تحقيق نمو قوي و مستدام بإعتبار أن أداء القطاع الصناعي لم يكن في المستوى المطلوب ،كما أنه لم يساهم في رفع معدل النمو الإقتصادي الذي تحقق بفضل عوامل ظرفية و خارجية تمثلت أساسا في : إرتفاع أسعار المحروقات، و التدخل الحكومي الذي تم عن طريق تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

مخطط رقم (3- 2): كيفية تأثير برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على معدل النمو الإقتصادي.

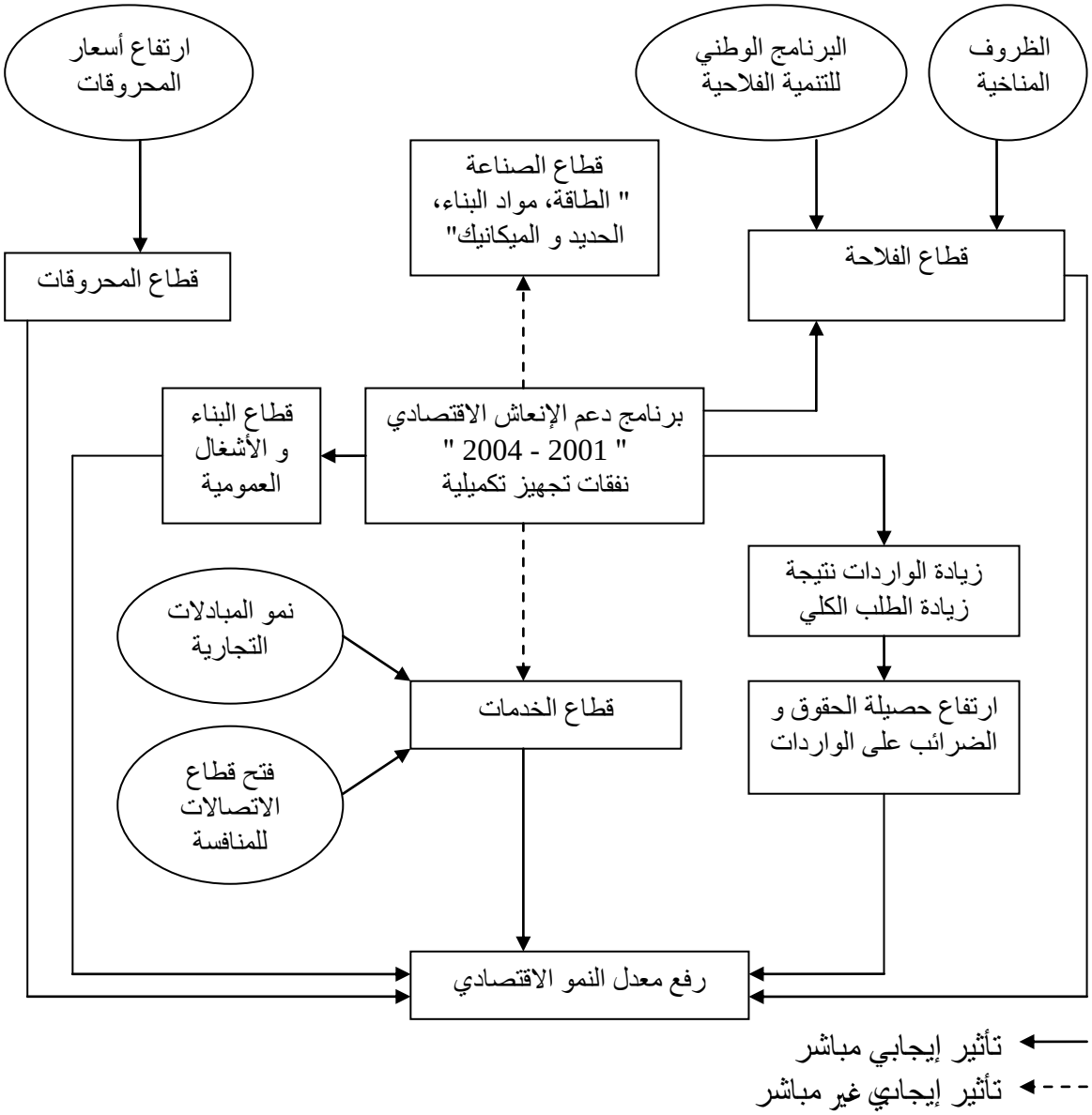

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: أثر تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على معدل البطالة والفقر.

1) أثر تطبيق البرنامج على نسبة البطالة:

ساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إحداث مناصب شغل جديدة في إطار العمليات و المشاريع المدرجة ضمن البرنامج و قد إتخذت هذه المساهمة شكلين:

– **مساهمة مباشرة:** تمثلت في مناصب العمل التي أحدثت ضمن قطاعي الفلاحة و البناء و الأشغال العمومية باعتبارهما القطاعين اللذان استفادا مباشرة من المشاريع و العمليات المدرجة ضمن البرنامج و في

هذا الإطار فقد قدرت آخر احصائيات رسمية عدد مناصب العمل التي أحدثت خلال الفترة " من سبتمبر 2001 حتى ديسمبر 2003 " حوالي :728.666 منصب عمل دائم و مؤقت.[1]

* **مساهمة غير مباشرة** : تمثلت في مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في القطاعات التي استفادت بطريقة غير مباشرة من البرنامج و التي شملت القطاع الصناعي و قطاع الخدمات.

– بصفة عامة يمكن تلمس الأثر الذي أحدثه برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل والبطالة من خلال دراسة تطور هذه المستويات خلال فترة تطبيق البرنامج، و هو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3–31):تطور معدلات التشغيل و البطالة خلال الفترة "2000–2004 "[2].

الوحدة (%)

المؤشرات	2000	2001	2002	2003	2004
I. معدل نمو القوة العاملة.	1,6 +	4,5+	5,2+	5,1+	35,6
I .1. قطاع الفلاحة.	0	12,0+	8,2+	8,8+	3,3+
I .2. قطاع البناء و الأشغال العمومية.	5,1+	2,8+	7,0+	5,4+	6,6+
I .3. قطاع الصناعة.	0,8 +	1,0+	0,3+	1,1+	107,8+
I .4. قطاع الخدمات "إدارة ، تجارة، خدمات أخرى.	1,4+	2,0+	3,7+	3,7+	50,4+
II. أعمال مترلية، خدمة وطنية، أعمال غير منتظمة	7,4+	10,6+	4,0+	6,5+	-
III. معدل البطالة	29,5	27,3	25,7	23,7	17,7

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على :

– إحصائيات صندوق النقد الدولي خلال الفترة "2000 – 2003 ".

– الديوان الوطني للإحصائيات:دراسة حول معدل البطالة خلال سنة 2004.

يبين لنا الجدول أعلاه أن:

– فئة السكان العاملين ازدادت بمتوسط معدل سنوي قدره: 4,93 % خلال الفترة "2001–2003 " وهو معدل أعلى من المعدل المسجل خلال سنة 2000 الذي بلغ 1,6 % ،إذ انتقلت الفئة العاملة من 5.198.000 عامل سنة 2001 إلى 5.741.000 عامل سنة 2003 ، إن هذا التحسن ترافق مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي مما يؤكد على أن البرنامج قد ساهم في رفع عدد العمال.

أما القطاعات التي ساهمت في رفع نسبة العمالة فهي:

---

[1] تم التطرق إلى ذلك من خلال المطلب الأول، من نفس المبحث.

[2] يجب التنبيه إلى أن الدراسة التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات حول مستويات التشغيل و البطالة خلال سنة 2004 اعتمدت على قواعد جديدة غير التي استخدمت في الدراسات السابقة إذ تم إدماج فئة العمال غير المنتظمين و العمال الذين ينشطون في السوق الموازية ضمن القوة العاملة لذا نجد أن نسبة العمال الذين ينشطون في قطاعي الصناعة و الخدمات قد ارتفعت بشكل كبير خلال سنة واحدة، و بالتالي فإنه من غير الممكن مقارنة نسبة العاملين بقطاعي الصناعة و الخدمات خلال سنة 2004 مع النسب المسجلة خلال السنوات السابقة.

– **القطاع الفلاحي**: إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعمال هذا القطاع 8,07 % خلال الفترة : "2001-2004" حيث انتقل عدد عمال هذا القطاع من 1.328.000 عامل سنة 2001 إلى 1.617.125 عامل سنة 2004 أي نسبة زيادة قدرها: 21,77 % خلال نفس الفترة، و يعود هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى :

– الآثار الإيجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA "منذ سنة 2000.

– كما ساهمت المشاريع و العمليات الخاصة بقطاع الفلاحة المدرجة ضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في رفع عدد عامل هذا القطاع.

– **قطاع البناء و الأشغال العمومية**:يعد قطاع البناء و الأشغال العمومية القطاع الذي استفاد بشكل كبير من تطبيق برنامج دعم الإنعاش ا لإقتصادي حيث ساهمت المشاريع و العمليات المدرجة ضمن البرنامج في رفع عدد عمال هذا القطاع الذي انتقل من 803.000 عامل سنة 2001 إلى 967.568 عامل سنة 2004 أي نسبة زيادة قدره :20,49 % و بمتوسط معدل نمو سنوي قدره: 5,45 %.

– **قطاع الصناعة**: يعد قطاع الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو ضعيفة للعمالة خلال الفترة "2001 – 2003 " إذ انتقل عدد عمال هذا القطاع من 502.000 عامل سنة 2001 إلى 510.000 عامل سنة 2004 أي بنسبة زيادة قدرها : 1,59 % و بمتوسط معدل نمو قدره : 0,8 % . إن هذه النتائج تؤكد على أن القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر إلى الأزمة التي يعاني منها خصوصا القطاع الصناعي العمومي.

– **قطاع الخدمات**: أما فيما يخص قطاع الخدمات فقد سجلت عمالة هذا القطاع زيادة متوسطة قدرها 3,13 % خلال الفترة "2001-2003 " ،إذ إنتقل عدد عمال هذا القطاع من 2.565.000 عامل سنة 2001 إلى 2.759.000 عامل سنة 2003 أي بنسبة زيادة قدرها 7,5 % خلال نفس الفترة ، إن هذه الزيادة تفسر بالتأثير الإيجابي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي على قطاعات: النقل ، التجارة والإتصالات.

كان لإزدياد نسبة العمالة في معظم القطاعات ا لإقتصادية أثر إيجابي على نسبة البطالة التي إنخفضت من 29,5 % سنة 2001 إلى 23,7 % سنة 2003 أي إنخفاض قدره 5,8 نقطة مئوية ،و قد إستمرت معدلات البطالة في الإنخفاض لتصل إلى 17,7 % سنة 2004 [1].

– و بصفة عامة يمكن القول أن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ساهم في خفض نسبة البطالة خلال الفترة " 2001- 2004 " بسبب المساهمة القوية لكل من قطاعي الفلاحة و البناء و الأشغال العمومية في توفير فرص عمل جديدة باعتبار أن هذان القطاعان قد استفادا بشكل مباشر و إيجابي من دعم هذا البرنامج

[1] حسب آخر دراسة قام بها الديوان الوطني للإحصائيات خلال شهر أكتوبر سنة 2004 .

ورغم ذلك فان التأثير الإيجابي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على مستويات التشغيل و العمالة يبقى تاثيرا ظرفيا و غير مستدام بإعتبار أن القطاع الصناعي الذي يعد القطاع الوحيد الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية و دائمة لم يساهم بالشكل الكافي في رفع مستويات التشغيل بالنظر للمشاكل الهيكلية و التمويلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي خاصة ، كما أن معظم فرص العمل التي أنشئت ضمن قطاعي الفلاحة و البناء و الأشغال العمومية عبارة عن فرص عمل مؤقتة و تتأثر بشكل كبير بمجموعة من من العوامل الخارجية التي تؤثر على أداء هذين القطاعين أهمها:

- مدى ملائمة الظروف الطبيعية و المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي.
- حجم المشاريع المقترحة من طرف الدولة بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية .

2) أثر تطبيق البرنامج على الفقر:

من المعلوم أن تخفيض نسبة الفقر في الجزائر يعد من بين أحد أهم الأهداف الرئيسية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، إذ شهدت هذه الظاهرة انتشارا واسعا بين مختلف فئات المجتمع و في مختلف جهات الوطن خاصة في المناطق الريفية و المعزولة، و بسبب ذلك فإن جزء هام من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وجه نحو العمليات و المشاريع التي تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان و دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية..

- من المعروف أن تحسن المستوى المعيشي للسكان يساهم في تراجع نسبة الفقر و ضمن هذا السياق لدينا الجدول الموالي الذي يمثل تطور أهم المؤشرات الكلية المرتبطة بمستوى معيشة السكان كمتوسط خلال فترتين مختلفتين:

- **الفترة الأولى**: " 1995 -2000 " و تمثل فترة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي.
- **الفترة الثانية** :" 2000 – 2004 " و تمثل فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي .

جدول رقم (3-32): المتوسط السنوي لمعدل نمو أهم المؤشرات الكلية المرتبطة بمستوى المعيشة خلال الفترة" 1995 – 2004 ".

الوحدة: (%)

المؤشرات	المتوسط السنوي خلال الفترة " 2000-1995"	المتوسط السنوي خلال الفترة "2004-2000"
الناتج المحلي الإجمالي PIB	+ 3,1	+ 4,9
نصيب الفرد من PIB	+ 0,9	+ 3,3
الاستهلاك الفردي	+ 1,2	+ 4,9
الدخل التصرفي الفردي	+ 3,7	+ 5,4
أجور	+ 1,1	+ 5,2
تضخم	+ 6,3	+ 3

المصدر: المحافظة الوطنية للتخطيط، الفقر في الجزائر، سبتمبر 2004 ، ص"05.

يبين لنا الجدول أعلاه أنه على العموم هناك تحسن شمل جميع المؤشرات المرتبطة بمستوى معيشة السكان خلال الفترتين الأولى و الثانية، لكن مستوى هذا التحسن أعلى خلال الفترة الثانية و هي الفترة التي تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ، فعلى سبيل المثال ازداد نمو الإستهلاك الفردي بمقدار 3,6 نقطة مئوية، إذ انتقل من 1,3 % خلال الفترة الأولى إلى 4,5 % خلال الفترة الثانية، ويرجع ذلك إلى الزيادة التي شهدها الدخل التصرفي الفردي الذي ارتفع بمعدل 5,4 % خلال نفس الفترة نتيجة زيادة حجم الأجور بمقدار 5,2 % خلال نفس الفترة، كما ساهم انخفاض معدل التضخم خلال فترة تطبيق البرنامج في ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد و بالتالي ارتفاع الدخل الحقيقي الفردي.

إن تحسن المستوى المعيشي للسكان خلال فترة تطبيق البرنامج ساهم في تخفيض نسبة الفقر في الجزائر وهذا ما أكدته الدراسة الأخيرة التي قامت بها المحافظة الوطنية للتخطيط حول ظاهرة الفقر في الجزائر حيث تم قياس نسبة الفقر في الجزائر خلال سنوات: 1988، 1999، 2000، 2004. باستعمال نموذج لورنز " Lorenz" الذي يجمع بين التراكم السكاني و الإستهلاك الكلي للأسر[1] من أجل حساب عتبة الفقر وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

[1] PT. للإطلاع على هذا النموذج و الفرضيات التي استخدمت في الدراسة ارجع إلى :

La pauvreté en 2000 en Algérie, commissariat à la planification et à la prospective, septembre 2004, site web: www.ons.mr/amep/pauvreté2000en algérie.pdf.

جدول رقم (3-33): تطور نسبة الفقر خلال سنوات:95،88، 2000، 2004.

الوحدة: (%)

المؤشرات	1988	1995	2000	2004
	الوطن	الوطن	الوطن	الوطن
مؤشر حد الفقر الأدنى	3,4	6,9	2,3	1,6
مؤشر حد الفقر العام	7,4	16,3	9,6	6,8

المصدر: المحافظة الوطنية للتخطيط، الفقر في الجزائر، سبتمبر 2004 ، ص:17.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر حد الفقر العام قد قدر في سنة 2004 بـــ : 6,8 % و هو ما يمثل انخفاض قدره 29 % بين سنتي 2000 و 2004 و إنخفاض قدره 58 % بين سنتي 1995 و 2004 بينما بلغ مقدار الإنخفاض معدل 8 % بين سنتي 1988 و 2004.

نفس الإنخفاض لوحظ بالنسبة لمؤشر حد الفقر الأدنى الذي انتقل من 6,9 % سنة 1995 إلى 2,3 % سنة 2000 ثم إلى 1,6 % سنة 2004 و هو ما يمثل إنخفاض قدره 53 % بين سنتي :1988 و 2004.

إن النتائج الإيجابية المسجلة خلال سنة 2004 تؤكد على أن ظاهرة الفقر في تراجع مستمر ، و هذا التراجع الذي لوحظ في سنة2000 و تأكد خلال سنة 2004 ، تم بفضل مختلف الجهود التي بذلتها الدولة من أجل محاربة هذه الظاهرة من خلال :

- إعداد و تنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر على المدى المتوسط "2001-2005 "[1] تكونت من خمسة برامج وطنية هدفت للإستجابة للحاجات الأساسية للفئات المحرومة من السكان و المتصلة بالقرض المصغر الفلاحة، السكن، التكوين المهني ، الصحة.[2]

- كما ساهم تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في تخفيض نسبة الفقر من خلال توجيه جزء هام من البرنامج "38.8 % " من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج " نحو العمليات و المشاريع الخاصة بدعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية والتي تساهم في محاربة هذه الظاهرة بمختلف أشكالها.

رغم أن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ساهم في تخفيض معدلات الفقر ،إلا أن هذه النسبة لا تزال مرتفعة نسبيا باعتبار أن أكثر من 2 مليون جزائري لا يزالون يعانون من الفقر وفقا لمؤشر حد الفقر العام.

---

[1] تم إعداد هذه الإستراتيجية بمناسبة انعقاد الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر في أكتوبر 2000.

[2] TP2PT بوساق كريمة ، سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية: حالة الجزائر،مرجع سابق، ص:129.

المطلب الرابع: تقييم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

كما كان لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي نتائج إيجابية ،فإنه لم يخل من بعض النقائص التي شملت على وجه الخصوص الأسس الفكرية التي إعتمدت في إعداد هذا البرنامج و الأهداف التي حددت له بالاضافة إلى النتائج المترتبة عن تطبيقه ، يمكن تلخيص هذه الإيجابيات والسلبيات فيما يلي:

1) يمكن القول أن إعداد و تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إعتمد بشكل كبير على دور السلطات المحلية " الولاية و البلدية" إذ أن معظم المشاريع و العمليات المدرجة ضمن البرنامج قد اقترحت من طرف هذه السلطات و التي هدفت إلى دعم التنمية المحلية و تحسين الإطار المعيشي للسكان ، كما أن مهمة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قد أوكلت إلى لجان ولائية مكلفة بتنفيذ و متابعة المشاريع المدرجة ضمن البرنامج بالإضافة إلى الزيارات الدورية التي يقوم بها أعضاء السلطة المركزية " الوزراء و المندوب الحكومي المكلف ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي " من أجل تفقد إنجاز المشاريع و العمليات الخاصة بالبرنامج.

2) إن النظرة الكيترية التي أعد وفقها البرنامج لا تتناسب مع الوضع الإقتصادي الذي تعيشه الجزائر بإعتبار أن الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار لم تؤدي إلى زيادة العرض الكلي و تنشيط الجهاز الإنتاجي بالنظر للمشاكل الهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع، التي حالت دون تجاوبه مع الزيادة في الطلب الكلي مما أدى إلى إرتفاع حجم الواردات بنسبة معتبرة خلال فترة تطبيق البرنامج من أجل الاستجابة للطلب الكلي المتزايد . و هو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-34):تطور الواردات من السلع خلال الفترة " 2001 – 2004 " .

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2001	2002	2003	2004
سلع غذائية	2395	2740	2598	-
منتجات طاقوية	139	145	112	-
مواد اولية	478	562	665	-
منتجات نصف مصنعة	1872	2336	2774	-
سلع التجهيز الصناعية	3590	4570	4813	-
سلع استهلاكية	1949	1654	2037	-
مجموع الواردات	10424	12007	13008	17950

المصدر: -إحصائيات وزارة المالية بالنسبة للفترة "2001- 2003 ".

- إحصائيات البنك المركزي الجزائري بالنسبة لسنة 2004.

إن الجدول رقم (3-33) يبين لنا أن حصيلة الواردات من السلع قد ارتفعت بمقدار 7,52 مليار دولار أمريكي خلال فترة تطبيق البرنامج أي بنسبة زيادة قدرها 72,18 % ما بين سنتي 2001 و 2004 ، إن هذه الزيادة المعتبرة في حجم الواردات تفسر بزيادة الطلب الكلي و قصور الجهاز الإنتاجي عن الإستجابة لهذه الزيادة مما ادى إلى ارتفاع حجم الواردات كما ساهم ارتفاع قيمة العملة الأوربية في ارتفاع حصيلة الواردات باعتبار أن أغلب المبادلات التجارية للجزائر تتم مع الإتحاد الأوربي.

- إن الإرتفاع المعتبر لحجم الواردات قد مس على وجه الخصوص سلع التجهيز التي إزداد استيرادها بنسبة 34,06 % بين سنتي 2001 - 2003 كما أن استيراد السلع الاستهلاكية و الغذائية قد ارتفع بنسبة4,5 % و 8,47 % على التوالي خلال نفس الفترة.

- رغم أن الإرتفاع الكبير في نسبة الواردات لم يؤدي إلى حصول عجز في الميزان التجاري خلال فترة تطبيق البرنامج نتيجة للإرتفاع القياسي لأسعار المحروقات و ما ترتب عنه من إرتفاع قياسي لحصيلة الصادرات إلا أن ذلك يمكن أن يشكل خطرا على توازن الميزان التجاري على المدى المتوسط و الطويل بالنظر للتقلبات التي تعرفها أسعار المحروقات و ما يترتب عنها من إنخفاض كبير في حصيلة الصادرات .

3) تعدد أهداف البرنامج: إن كثرة الأهداف الرئيسية و الفرعية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصاي قللت من فعاليته باعتبار أن تعدد هذه الأهداف قد أدى إلى توزيع مشاريع و عمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر و فعالية البرنامج

كما أن طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش ا لإقتصادي تجعل من الصعب تحقيقها إذ أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الإقتصادي و تخفيض نسبة البطالة و الفقر يتطلب من الدولة إتباع استراتيجية طويلة الأجل مبنية على مجموعة من السياسات و البرامج الخاصة بكل هدف و بالتالي فإنه لا يمكن لأي برنامج تنموي محدد الآجال و الموارد أن يحقق جميع هذه الأهداف .

4) تباطؤ مسار الإصلاحات الإقتصادية خلال فترة تطبيق البرنامج: إن حرص السلطات، على تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي لم يرافقه نفس الحرص فيما يخص تنفيذ و إكمال مسار الإصلاحات الإقتصادية الذي شرع فيه خلال فترة التسعينات من القرن العشرين ،حيث سجلت معظم العمليات الخاصة بالإصلاح الإقتصادي تباطؤا إن لم نقل توقفا خلال نفس الفترة و هو ما أدى إلى تقليل فعالية هذا البرنامج إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي المخصص للتجهيز في ظل ظروف إقتصادية تتسم بنقص كفاءة و فعالية القطاع الصناعي،و عدم مسايرة المنظومة المصرفية و الأجهزة الإدارية الحكومية للتطورات الإقتصادية سيؤدي حتما إلى التقليل من النتائج المترتبة عن هذا الإنفاق، و بالتالي كان من الأفضل أن يتم تنفيذ البرنامج بالتوازي مع الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية المتمثلة أساسا في خوصصة المؤسسات الإنتاجية العمومية بالإضافة إلى إصلاح المنظومة المصرفية و المالية و تطوير الأجهزة الإدارية الحكومية.

خلاصة الفصل.

إن السياسة الإقتصادية المتبعة في الجزائر تتغير بتغير الظروف و الوقائع الإقتصادية ، فمن إتباع سياسة تخطيط التنمية الإقتصادية في ظل ا لإقتصاد الموجه إلى إتباع سياسة التعديل الهيكلي ثم سياسة الإنعاش الإقتصادي في ظل إقتصاد السوق .

كما أدت الأوضاع الإقتصادية التي سادت مع بداية العقد الحالي و التي تميزت بإنخفاض معدلات النمو الإقتصادي و إرتفاع معدلات الفقر و البطالة بالتوازي مع إستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية و زيادة موارد الدولة نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة إستندت على النظرة الكيترية الخاصة برفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الإستثماري و هو ما تم تجسيده من خلال إعداد و تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة " 2001 -2004 " الذي شمل قطاعات متعددة و ذلك من أجل رفع معدلات النمو الإقتصادي و تخفيض نسب البطالة و الفقر.

إن التحسن الذي سجلته معظم المؤشرات الإقتصادية خلال فترة تطبيق البرنامج والمتمثل أساسا في إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي و انخفاض نسبة البطالة و الفقر ،تبين أن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ساهم في هذا التحسن ومع ذلك تعتبر النتائج المحققة ظرفية و غير مستدامة بالنظر إلى أن التحسن الذي شهدته هذه المؤشرات قد تم بواسطة أداء كل من قطاع المحروقات و قطاع الفلاحةو قطاع البناء والأشغال العمومية،و هي قطاعات تتميز بإرتباط مستوى أدائها بعوامل خارجية و ظرفية قد تؤثر على أدائها مستقبلا،كما أن القطاع الصناعي الذي يعد القطاع الرئيسي القادر على تحقيق معدلات نموحقيقية و مستدامة بالإضافة إلى توفير فرص عمل حقيقية و دائمة لم يتجاوب بالشكل الكافي مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، كما ساهم تأخر تنفيذ و إستكمال الإصلاحات الإقتصادية المتمثلة في خوصصة المؤسسات الإنتاجية العمومية و إصلاح المنظومة المصرفية و المالية و الإدارية في التقليل من فعالية هذا البرنامج.

بعدما إستخلصنا مختلف أثار البرنامج على أهم المتغيرات الإقتصادية ، سنقوم من خلال الفصل الموالي بدراسة الأثار القصيرة الأجل للبرنامج على الموازنة العامة بإعتبار أن تجسيد هذا البرنامج إنما تم عن طريق الموازنة العامة للدولة.

الفصل الرابع:أثار تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على الموازنة العامة .

تمهيد:

تتأثر الموازنة العامة كغيرها من المتغيرات ا لإقتصادية الأخرى بالسياسات ا لإقتصادية المتبعة من طرف الدولة، و بإعتبار أن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي يعد تجسيدا لسياسة إقتصادية إعتمدت على التوسع في الإنفاق الحكومي الإستثماري فلا شك أن تنفيذه أثر بصورة مباشرة و غير مباشرة على تطور الموازنة العامة بمختلف مكوناتها، و من خلال هذا الفصل سنحاول تحديد الأثار قصيرة الأجل للبرنامج على الموازنة العامة بالنظر لتوفر المعطيات الخاصة بهذه الدراسة من جهة ولسهولة تحديد هذه الأثار من جهة أخرى. يتم ذلك عن طريق دراسة تطور هذه الأخيرة خلال الفترة" 1994 – 2004 "، إذ بالمقارنة بين تطور بنود الموازنة العامة خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي"2001-2004" و بين تطورها خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي "1994-1998 " يمكن استخلاص هذه الآثار، كل ذلك يتم من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- خصائص و مميزات الموازنة العامة في الجزائر.
- أثر تطبيق البرنامج على تطور النفقات العامة للدولة.
- أثر تطبيق البرنامج على تطور الإيرادات العامة للدولة و على توازن الموازنة العامة.

المبحث الأول: خصائص و مميزات الموازنة العامة في الجزائر.

من المعلوم أن إعداد و تنفيذ الموازنة العامة في بلد ما يخضع لقواعد و أسس متفق عليها، إلا أن ذلك لا يعني عدم تأثر الموازنة العامة بالظروف الإقتصادية الخاصة بكل بلد، إذ غالبا ما تعد الموازنة العامة وفقا للظروف الإقتصادية السائدة البلد، كما أن الأهداف التي تحدد لها غالبا ما تتوافق مع الأهداف الاقتصادية التي يود البلد تحقيقها، و في نفس السياق تتميز الموازنة العامة في الجزائر بخصائص تشمل كل من الإطار القانوني و هيكل الموازنة.

المطلب الأول: الخصائص القانونية للموازنة العامة.

يعتبر القانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/7/7 ،[1] و المتعلق بقوانين المالية المرجع الرئيسي للمالية العامة في الجزائر، إذ حدد هذا القانون ماهية الموازنة العامة للدولة من حيث مفهومها مكوناتها، مراحل إعدادها وتنفيذها ، كما أنه أضفى صبغة قانونية على الموازنة العامة من خلال تقديمها في شكل قانون مالية يتم المصادقة عليه سنويا من طرف الهيئة التشريعية.

1) تعريف قانون المالية:

وفقا للمادة 03 من القانون" 84-17" فإن قانون المالية يقر و يرخص بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موراد الدولة و أعبائها ، و كذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية و تنفيذ المخطط الإنمائي السنوي .

" كما أن الهدف من إعداد قانون المالية يتمثل في تحديد طبيعة الموارد و الأعباء المالية للدولة و مبلغها و تخصيصها في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المتعددة السنوات و السنوية"[2] ،كما يشمل قانون المالية كل من قانون المالية السنوي و قانون المالية التكميلي و المعدل و ضبط الميزانية، إذ أن المصادقة على قانون المالية السنوي لا يعني أن تبقى الإعتمادات المفتوحة في أول السنة على حالها خلال مرحلة تنفيذ الموازنة ، و إنما يمكنها أن تتغير نتيجة تغير بعض المعطيات الإقتصادية أو الإجتماعية أو حتى الطبيعية أو كلاهما معا[3] ،و من أجل ذلك يتم إعداد قانون مالية تكميلي أو معدل يسمح بتكييف الموازنة العامة وفقا لهذه التغيرات.

---

[1] قانون رقم: 84 – 17 المؤرخ في 8 شوال 1404 ه الموافق لـــ 7 جويلية 1984 ، المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية عدد: 28 الصادرة بتاريخ: 10 جويلية 1984 .

[2] وفقا للمادة الأولى من القانون 84- 17 ، نفس المرجع السابق.

[3] بلهاشمي خيرة، أثر الإصلاحات الاقتصادية في الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة "1967 –2001 "، مرجع سبق ذكره،ص:66.

كما أن قانون ضبط الميزانية يهدف إلى ضبط النتائج المالية لكل سنة و إجازة الفروقات بين ما تم تنفيذه فعلا و ما كان متوقعا، كما يعتبر أداة لمراقبة تنفيذ الموازنة العامة و أداة أساسية أيضا في تقدير بيانات وإعداد الموازنات المستقبلية .

– يلاحظ أن مبادئ الموازنة العامة في الجزائر هي نفسها المبادئ المعمول بها عالميا و المتمثلة في مبدأ السنوية مبدأ الوحدة، مبدأ التوازن، العمومية، إلا أن هنا إستثناء فيما يخص مبدأ العمومية إذ أقرت المادة 08 من القانون 84-17 بإمكانية تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات و تكتسي هذه العمليات حسب الحالات الأشكال التالية:

– الميزانيات الملحقة.

– الحسابات الخاصة للخزينة .

– الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو إستعادة الاعتمادات.

2) مكونات الموازنة العامة:

تبين المادة 06 من القانون 84-17 مكونات الميزانية العامة لدولة ، إذ تتشكل من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفقا للأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها.

أ) **الإيرادات العامة للدولة:**[1] حدد القانون 84-17 موارد الميزانية العامة للدولة فيما يلي:

– الإيرادات ذات الطابع الجبائي و كذا حاصل الغرامات .

– مداخيل الأملاك التابعة للدولة.

– التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة و الأتاوى.

– الأموال المخصصة للمساهمات و الهبات و الهدايا.

– التسديد بالرأسمال للقروض و التسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة و كذا الفوائد المترتبة عنها.

– مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

– مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.

– المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تشحنها لها الدولة.

[1] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم ، عنابة، الجزائر، 2003 ، ص:50.

ب) النفقات العامة للدولة: حددت المادة 23من القانون 84-17 النفقات العامة للدولة فيمايلي:

نفقات التسيير: و تتكون من:[1]

- أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية .
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

نفقات الإستثمار: و تتكون من :[2]

- الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة .
- النفقات الأخرى بالرأسمال.

القروض و التسبيقات: و تتكون من :[3]

- قروض على المدى الطويل تمنح من موارد الإدخار التي تحصلها الخزينة و المؤسسات المالية المتخصصة الأخرى.
- قروض مصرفية يمكن حسمها لدى مؤسسة الإصدار.
- مساهمات خارجية معبأة من قبل الخزينة العمومية و البنوك و المؤسسات العمومية مع مراعاة التوازنات المالية الخارجية، ووفقا لإجراءات تحدد عن طريق التنظيم.
- الأموال الخاصة للمؤسسات العمومية.
- مساهمات نهائية عند الاقتضاء من الميزانية العامة للدولة.

المطلب الثاني: الخصائص الهيكلية للموازنة العامة في الجزائر

تتميز الموازنة العامة في الجزائر بخصائص هيكلية تشمل الجانب الإيرادي و الإنفاقي و هي كما يلي:

1) الإيرادات العامة:

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا من هذه الإيرادا ت يتأتى عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة لتأتي بعد ذلك الإيرادات العادية المتكونة من الإيرادات الجبائية و غير الجبائية،و هو ما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] وفقا للمادة 24 من القانون 84 – 17.

[2] وفقا للمادة 35 من القانون 84 – 17.

[3] وفقا للمادة 42 من القانون 84 – 17.

جدول رقم (4-1): هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة " 1998 – 2004 "

الوحدة:مليار دج.

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004[1]
- الإيرادات العامة	774,60	950,50	1578,1	1505,53	1603,2	1966,60	2201
- جباية بترولية	425,90	588,30	1213,2	1001,40	1007,9	1350,0	1569
- النسبة من الإيرادات العامة(%)	54,49	61,89	76,87	66,57	62,66	68,64	71,28
- الإيرادات العادية	348,7	362,2	364,9	504,13	595,3	616,63	632
-النسبة من الإيرادات العامة (%)	45,01	38,11	23,13	33,49	37,34	31,36	28,71
متوسط سعر البرميل من البترول الجزائري"دولار أمريكي"	12,9	17,8	28,5	24,3	25,2	28,9	38,6

المصدر: البنك المركزي الجزائري، مؤشرات مالية و نقدية ، ديسمبر 2004 .على الموقع:
http://www.bank-of-algeria.dz/indicateur.htm le 18/04/2005

يبين لنا الجدول رقم (4-1) مدى أهمية الجباية البترولية كمورد من موارد الدولة إذ تراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في حصيلة الإيرادات العامة ما بين 54,49 % و 71,28 % خلال الفترة "1998-2004 " و بالمقابل فإن مساهمة الإيرادات العادية في حصيلة الإيرادات العامة تعد ضعيفة بالمقارنة مع الجباية البترولية حيث تراوحت نسبة مساهمتها في حصيلة الإيرادات العامة ما بين : 45,01 % و 28,71%خلال نفس الفترة ، كل ذلك يبين أن الإيرادات العامة للدولة حساسة للتغيرات التي تشهدها أسعار المحروقات ، فعلى سبيل المثال لما إرتفعت أسعار المحروقات من 12,94 دولار أمريكي للبرميل سنة 1998 إلى 28,5 دولار أمريكي للبرميل سنة 2000 سجلت حصيلة الإيرادات العامة ارتفاعا قياسيا بنسبة 103 % إذ إنتقلت من 777,60 مليار دج سنة 1998 إلى 1578,1 مليار دج سنة 2000 ، و بالمقابل لما إنخفضت أسعار المحروقات إلى 24,3 دولار أمريكي للبرميل سنة 2001 سجلت الإيرادات العامة إنخفاضا بنسبة 4,5 % لتنتقل من 1578,1 مليار دج سنة 2000 إلى 1505,53 مليار دج سنة 2001 رغم ارتفاع حصيلة الإيرادات العادية بنسبة 38,15 % خلال نفس السنة، و هو ما يبين الإرتباط القوي بين حصيلة الإيرادات

[1] الإحصائيات الخاصة بسنة 2004 عبارة عن تقديرات صندوق النقد الدولي.

العامة و أسعار المحروقات و هذا ما يجعل الموازنة العامة عرضة للصدمات الخارجية [1] نتيجة تقلب أسعار المحروقات.

ولتفادي هذا الوضع قامت الحكومة بإنشاء آلية تعمل على إستقرار الموازنة العامة للدولة و تجنيبها الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار المحروقات عن طريق ضبط الموارد المتأتية من الجباية البترولية تمثلت هذه الألية في صندوق ضبط الموارد الذي أنشأ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000[2]، السنة التي سجلت فيها حصيلة الإيرادات العامة إرتفاعا معتبرا نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات .وهو عبارة عن صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة .[3] حيث حددت مهامه فيما يلي:[4]

- إمتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية التي تفوق تقديرات قانون المالية.
- إستقبال تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية .
- تغطية العجز الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية أقل عن تقديرات قانون المالية.
- تخفيض الدين العمومي عن طريق تسديد المديونية العمومية الداخلية و الخارجية التي حان وقت سدادها أو التسديد المسبق لها، والجدول التالي يوضح تطور وضعية الصندوق خلال الفترة "2000 – سبتمبر 2004"

جدول رقم (4-2): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة "2000– سبتمبر 2004" .

الوحدة : مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	سبتمبر2004
1)الرصيد السابق للصندوق	0	232,1	249	275,5	568,4
2) فائض إيرادات الجباية البترولية	453,2	123,9	26,5	448,5	-
3) تغطية العجز الناتج عن انخفاض الجباية البترولية	0	0	0	0	0
4) سداد المديونية العمومية	221,1	107	0	156	57,1
5) رصيد صندوق ضبط الموارد	232,1	249	275,5	568,4	511,3

المصدر: وزارة المالية: مشروع قانون المالية لسنة 2005 ، تقرير تمهيدي، المديرية العامة للميزانية ، سبتمبر 2004 ، ص:12.

- لعب صندوق ضبط الموارد منذ إنشائه دورا فعالا في تعديل و ضبط الإيرادات العامة و تخفيض الدين العمومي و بالتالي الحفاظ على توازن و إستقرار الموازنة العامة رغم إرتفاع حجم الإنفاق العمومي نتيجة

[1] الصدمات الخارجية قد تكون إيجابية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات و قد تكون سلبية نتيجة انخفاض أسعار المحروقات.

[2] قانون رقم :2000 – 02 المؤرخ في :27 جوان 2000 و المتعلق بـــقانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، و الصادر بالجريدة الرسمية رقم : 37 الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000 .

[3] حسب المادة رقم: 10 من القانون رقم 2000 – 02 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 .

[4] حسب المادة رقم: 66 من القانون رقم :23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 ، المتضمن قانون المالية لسنة 2004 ، و الصادر في الجريدة الرسمية عدد 83 الصادر بتاريخ :19-12-2003 .

تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي " 2001- 2004 " ،و رغم الدور الإيجابي للصندوق فإن ذلك ينحصر في إطار زمني قصير المدى بإعتبار عدم اليقين الذي يميز أسعار المحروقات على المدى المتوسط و الطويل وبالتالي فإن أي إنهيار لأسعار المحروقات لفترة طويلة سيؤثر سلبا على أداء الصندوق و بالتالي التأثير على إستقرار و توازن الموازنة العامة.

2) النفقات العامة:

يمكن توضيح الخصائص التي تميز النفقات العامة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-3): هيكل النفقات العامة خلال الفترة "1998-2003".

(الوحدة:%)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
1) نسبة الإنفاق الحكومي من PIB	30,9	29,6	28,7	31,1	34,8	34,0
2) نسبة نفقات التسيير من الإنفاق الحكومي	75,81	80,55	72,67	72,91	70,79	68,40
3) نسبة نفقات التجهيز من الإنفاق الحكومي	24,18	19,44	27,32	27,05	29,20	31,59

المصدر: صندوق النقد الدولي، دليل إحصائيات الجزائر لسنتي 2001 - 2005 ، ص:21.

عادة ما يتم قياس حجم التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي عن طريق إيجاد نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي و الجدول أعلاه يبين لنا أن نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تراوحت ما بين " 28,7 % و 34,8%" خلال الفترة"1998-2003" وهي نسبة مرتفعة نسبيا وتشير للدور الرئيسي الذي لازالت تمارسه الدولة في المجال الإقتصادي و هذا بالرغم من الإصلاحات الهيكلية التي طبقت خلال فترة التسعينات من القرن الماضي و التي هدفت في جانب منها إلى التقليل قدر الإمكان من حجم التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي .

أمافيمايخص هيكل النفقات العامة في الجزائر فتبين لنامن خلال الجدول أعلاه أن نفقات التسيير لا زالت تشكل النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي إذ قدرت نسبتها 73,52 % كمتوسط سنوي خلال الفترة "1998 - 2003" ، و يفسر ذلك بإرتفاع أعباء الأجور و التحويلات الإجتماعية ، و كذا إرتفاع أعباء الدين العمومي و هي عوامل ساهمت في رفع نسبة نفقات التسيير من الإنفاق الحكومي، و في المقابل لم تتعد نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة 26,46% كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة و هي نسبة ضعيفة نسبيا إذا ما قورنت مع حصة نفقات التسيير من النفقات العامة.

يعزى هذا التفاوت بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز إلى لجوء الحكومة خلال فترة التسعينات[1] لخيار تقليص نفقات التجهيز بغية إستعادة التوازنات المالية بإعتباره الخيار الأقل تكلفة إذا ما قورن بخيار تقليص نفقات التسيير الذي سيتكون له إنعكاسات سلبية تمس المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

المبحث الثاني : أثر البرنامج على النفقات العامة.

بإعتبار أن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي عبارة عن نفقات تجهيز تكميلية، فقد كانت له أثار على النفقات العامة للدولة سواء من حيث تطورها أو هيكلها، و يمكن تبيان هذه ا لأثار من خلال دراسة تطور النفقات العامة خلال الفترة "1994-2004" باعتبار أن هذه الفترة تميزت بتطبيق سياستين متباينتين هما:

- سياسة التعديل الهيكلي من خلال برنامج التعديل الهيكلي "1994-1998".
- سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي " 2001 - 2004 ".

و على هذا الأساس سنقوم بدراسة تطور النفقات العامة على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تمتد من سنة 1994 إلى 1999.

المرحلة الثانية: و تمتد من سنة 2000 إلى 2004.

و من خلال المقارنة بين النتائج التي توصلنا إليها خلال المرحلتين الأولى و الثانية يمكن إستخلاص آثار تطبيق البرنامج على تطور النفقات العامة للدولة.

و فيما يلي جدول يوضح إعتمادات الدفع و رخص البرامج التي خصصت لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

جدول رقم (4-4): إعتمادات الدفع و رخص البرامج الخاصة ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

الوحدة:مليار دج

سنوات	إعتمادات الدفع	رخص البرامج[1]
2001	*88,1	205,4
2002	*103,2	185,9
2003	[2]117,58	113,9
2004	-	20,5

المصدر* : المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمداولات أعداد : 287 الصادرة بتاريخ 25-07-2001، ص:11.

307 الصادرة بتاريخ 2001/11/12، ص:.11

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

[2] وزارة المالية : مشروع قانون المالية لسنة 2003، تقري تمهيدي 26 أوت 2002، ص:22.

[1] الفترة التي تزامنت مع تطبيق الإصلاحات الهيكلية بمساعدة صندوق النقد الدولي.

كما لدينا الجدول الموالي الذي يوضح تطور النفقات العامة للدولة خلال الفترة "1994-2004":

جدول رقم (4-5): تطور النفقات العامة للدولة[1] خلال الفترة "1994-2004". الوحدة: مليار دج.

السنوات / الموضوع	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004*
I)نفقات التسيير:	344,7	444,4	550,6	643,5	664,1	774,7	856,2	963,2	1.097,7	1.199,0	1.179,0
I-1) أجور الموظفين.	151,7	187,5	222,8	245,2	268,6	286,1	289,6	324,0	346,2	379,0	448
I-2) تحويلات جارية	120,9	149,7	185,3	220,4	199,3	248,7	292,0	391,4	471,9	537,0	480
I-3) منح المجاهدين.	12,8	15,6	18,9	25,0	37,9	59,9	57,7	54,4	73,9	105,0	70
I-4) مواد و لوازم.	18,2	29,4	34,7	43,5	47,5	53,6	54,4	46,3	68,5	58,8	73
I-5) فوائد الدين العمومي.	41,1	62,2	89,0	109,4	110,8	126,4	162,3	147,5	137,2	118,2	108
نفقات التجهيز.	117,2	144,7	174,0	201,6	211,9	187,0	321,9	357,4	452,9	553,7	698
مجموع النفقات العامة.	461,9	589,1	724,6	845,1	876,0	961,7	1178,1	1321,0	1550,6	1752,7	1878

المصدر: "1994-1999": صندوق النقد الدولي، دليل إحصائيات الجزائر لسنوات 1998 – 2001.

"1999-2003": البنك المركزي الجزائري، تقرير حول الوضعية المالية و النقدية للجزائر، 2003، ص:46.

(*): النفقات الخاصة بسنة 2004 من تقديرات صندوق النقد الدولي ، فيفري 2005، ص:29.

(1):النفقات العامة في هذه الحالة هي نفقات الخزينة العمومية ، وفقا لقاعدة " التحصيل و السداد"

المطلب الأول:تطور النفقات العامة خلال الفترة "1994- 1999"

أهم ما ميز هذه الفترة أنها تزامنت مع تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي "1994-1998" بمساعدة صندوق النقد الدولي ، و الذي كان من بين أهدافه تقليص العجز الموازني عن طريق ضبط النفقات العامة ورفع حصيلة الإيرادات العامة .

يوضح الجدول التالي تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة "1994-1999":

جدول رقم (4-6): تطور النفقات العامة خلال الفترة "1994-1999".

الوحدة: (%)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
- النفقات العامة"مليار دج".	**461,9**	**589,1**	**724,6**	**845,1**	**876,0**	**961,7**
- معدل نمو النفقات العامة.	18,28	27,53	23,00	16,62	3,65	9,97
- نسبة النفقات العامة من PIB.	31,05	29,38	28,24	30,59	30,95	29,60
- نفقات التسيير " مليار دج".	**344,7**	**444,4**	**550,6**	**643,5**	**664,1**	**774,7**
- نسبة نفقات التسيير من النفقات العامة.	74,62	75,43	75,98	76,14	75,81	80,55
- نسبة نفقات التسيير من PIB.	23,17	22,16	21,29	23,29	23,46	23,85
- نفقات التجهيز " مليار دج."	**117,2**	**144,7**	**174,0**	**201,6**	**211,9**	**187,0**
- نسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة.	25,37	24,56	24,01	23,85	24,18	19,44
- نسبة نفقات التجهيز من PIB.	7,87	7,21	6,78	7,29	7,48	5,75

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات صندوق النقد الدولي الخاصة بالجزائر، 2001.

يبين لنا الجدول أعلاه أن:

- النفقات العامة سجلت نموا إسميا قدره 16,50 % كمتوسط سنوي خلال الفترة " 1994-1999" إذ إرتفعت من 461,9 مليار دج سنة 1994 إلى 961,7 مليار دج سنة 1999 ، و رغم ذلك فإن هذه الزيادة لا تعبر حقيقة عن التطورات التي شهدتها النفقات العامة للدولة بإعتبار أنها تهمل معدل التضخم السائد خلال تلك الفترة، و لتجنب هذا المشكل سنستخدم نسبة ما تمثله النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على مدى تطور النفقات العامة، حيث تراوحت هذه النسبة ما بين 31,05 % و 28,24 % خلال نفس الفترة ، و بمتوسط سنوي بلغ 29,84 % من PIB و هو ما توافق مع التوجهات الإقتصادية للحكومة خلال تلك الفترة التي تميزت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي "1994-1998" الذي هدف في شقه الخاص بالسياسة المالية إلى تقليص العجز الموازني و إستعادة التوازنات المالية للدولة عن طريق ضبط معدل نمو النفقات العامة للدولة.

أما من حيث هيكل النفقات العامة فيلاحظ أن الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي وجه نحو نفقات التسيير التي مثلت نسبة متوسطة قدرها 76,42 % من النفقات العامة خلال نفس الفترة، و في المقابل لم تتعد نسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة 22,87 % كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة ، إن ذلك يؤكد على أن التدخل الحكومي في النشاط ا لإقتصادي خلال نفس الفترة قد أخذ شكل الدولة الراعية التي تقوم من خلال التحكم في نفقات التسيير [1] بإعادة توزيع الدخل الوطني و حماية الفئات ا لإجتماعية الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية و من الإصلاحات الهيكلية التي طبقت خلال تلك الفترة.

كما أن ضعف نسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة يعود إلى قلة الموارد المالية الضرورية لتمويل الإستثمارات العمومية نتيجة التقلبات التي شهدتها أسعار المحروقات خلال نفس الفترة، و التي أثرت بصفة مباشرة على حصيلة الإيرادات العامة للدولة.

لتوضيح التطورات التي شهدها هيكل النفقات العامة سندرس فيما يلي تغيرات كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

[1] تم ذلك عن طريق استخدام نفقات المستخدمين من أجور و منح بالإضافة إلى التحويلات الجارية التي وجهت لدعم الخدمات الصحية و التعليمية وكذا دعم الفئات الأقل دخلا.

1) نفقات التسيير :

لدينا الجدول التالي الذي يوضح تطور مختلف مكونات نفقات التسيير خلال الفترة "1994-1999":

جدول رقم (4-7): تطور نفقات التسيير خلال الفترة "1994-1999".

الوحدة: (%)

السنوات / البيان	1994			1995			1996		
	مبالغ "مليار دج"	نسبة من نفقات التسيير	معدل النمو	مبالغ "مليار ج"	نسبة من نفقات التسيير	معدل النمو	مبالغ "مليار دج"	نسبة من نفقات التسيير	معدل النمو
نفقات التسيير	**344,7**	**100**	**19,31**	**444,4**	**100**	**28,92**	**550,6**	**100**	**23,8**
- أجور	151,7	44,0	24,85	187,5	42,1	23,5	222,8	40,4	18,8
- تحويلات جارية	120,9	35,0	6,3	149,7	33,6	23,8	185,3	33,6	23,7
- منح المجاهدين	12,8	3,71	28,0	15,6	3,51	21,8	18,9	3,4	21,1
- مواد و لوازم	18,2	5,2	8,9	29,4	6,6	61,5	34,7	6,3	18,0
-فوائد الدين العمومي	41,1	11,9	52,2	62,2	13,9	51,33	89	16,1	43,0

السنوات / البيان	1997			1998			1999		
	مبالغ "مليار ج"	نسبة من نفقات التسيير	معدل النمو	مبالغ "مليار ج"	نسبة من نفقات التسيير	معدل النمو	مبالغ "مليار دج"	نسبة من نفقات التسيير	معدل النمو
نفقات التسيير	**643,5**	**100**	**16,8**	**664,1**	**100**	**3,2**	**774,7**	**100**	**16,6**
- أجور	245,2	38,1	10,0	268,6	40,4	9,5	286,1	36,9	6,5
-تحويلات جارية	220,4	34,2	18,9	199,3	30,0	-9,5	248,7	32,1	24,7
- منح المجاهدين	25,0	3,8	32,2	37,9	5,7	51,6	59,9	7,7	58,0
- مواد و لوازم	43,5	6,7	25,3	47,5	7,1	9,1	53,6	6,9	12,8
- فوائد الدين العمومي	109,4	17,0	22,9	110,8	16,6	1,2	126,4	16,3	14,0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-5).

يبين لنا الجدول رقم (4-7) أن هيكل نفقات التسيير خلال الفترة "1994-1999" تشكل أساسا من:

- أجور الموظفين بنسبة متوسطة قدرها 40,31 %.
- التحويلات الجارية بنسبة متوسطة قدرها 33,08%.
- فوائد الدين العمومي بنسبة متوسطة بلغت 15,3 %.
- لتأتي في الأخير النفقات الأخرى المتمثلة في منح المجاهدين و المواد و اللوازم بنسبة 11,08 %.

يبين لنا كل ذلك أن التطور الذي سجلته نفقات التسيير كان بسبب إرتفاع النفقات الخاصة بأجور الموظفين و التحويلات الجارية بالإضافة إلى النفقات الخاصة بسداد فوائد الدين العمومي ،فبالنسبةلأجور الموظفين سجلت نسبة نمو متوسطة قدرها 15,16 % خلال نفس الفترة إذ أنها ارتفعت من 151,7 مليار دج سنة 1994 إلى 286,1 مليار دج سنة 1999، و لكن بإستخدام نسبة أجور الموظفين من الناتج المحلي الإجمالي لاحظنا أن هناك إنخفاضا نسبيا لها و هو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-8): تطور أجور الموظفين خلال الفترة "1994-1999".

السنوات / الموضوع	1994	1995	1996	1997	1998	1999
أجور الموظفين"مليارد ج"	151,7	187,5	222,8	245,2	268,6	286,1
النسبةمن"PIB" (%)	10,19	9,35	8,68	8,87	9,49	8,80

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول (4-5).

حيث انخفضت هذه النسبة من 10,19 % سنة 1994 إلى 8,80 % سنة 1999 و هو ما يمثل تراجعا بـــ :1,39 نقطة مئوية ، و يؤكد سعي الحكومة خلال تلك الفترة لترشيد الإنفاق الجاري عن طريق ضبط نمو كتلة الأجور وفقا لمعدل النمو الإقتصادي .

- أما بالنسبة للتحويلات الجارية فأهم ما ميزها أنها سجلت تقلبات حادة في نسب نموها إذ أنها انتقلت من نسبة نمو ايجابية بلغت 23,7 % سنة 1996 إلى نسبة نمو سلبية تقدر بـــ -9,5 % سنة 1998 لتعاود الارتفاع بنسبة 24,7 % سنة 1999، يمكن تفسير هذا التقلب في حجم التحويلات الجارية إذا ما قارنا كل من التحويلات الجارية و أسعار المحروقات خلال الفترة " 1996-1999" وفقا للجدول الموالي:

جدول رقم (4-9): العلاقة بين التحويلات الجارية و أسعار المحروقات خلال الفترة "1996-1999".

السنوات / الموضوع	1996	1997	1998	1999
تحويلات جارية "مليار دج"	185,3	220,4	199,3	248,7
سعر البرميل "دولار أمريكي"	21,7	19,5	12,9	17,9

المصدر: البنك المركزي الجزائري، تقرير حول الوضعية المالية و النقدية للجزائر، 2001.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الإنخفاض الحاد للتحويلات الجارية سنة 1998 تزامن مع انخفاض أسعار المحروقات من 19,5 دولار أمريكي سنة 1997 إلى 12,9 دولار أمريكي سنة 1998، حيث أدى هذا الإنخفاض في أسعار المحروقات إلى تدني حصيلة إيرادات الجبائية البترولية الأمر الذي أرغم الحكومة على تقليص حجم التحويلات الجارية بغية تقليص العجز الموازني المتوقع حدوثه خلال تلك السنة.

- و فيما يخص النفقات الموجهة لسداد فوائد الدين العمومي فيلاحظ أن حجم هذه الفوائد ما فتئ في الإرتفاع من سنة لأخرى إذ انتقل من 41,1 مليار دج سنة 1994 إلى 126,4 مليار دج سنة 1999 وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 207,5 % خلال نفس الفترة و يعود ذلك إلى إرتفاع معدلات الفائدة خلال نفس الفترة بالإضافة إلى إرتفاع حجم الدين العمومي الذي وصل إلى نسبة 80,6 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1999[1].

[1] Banque d'Algérie, rapport sur l'évolution économique et monétaire en Algérie 2001. www.bank-of-algeria.dz/communicat1.htm. Le 15/03/2005.

2) نفقات التجهيز:

لدينا الجدول الذي يبين تطور نفقات التجهيز خلال الفترة "1994 – 1999 "

جدول رقم (4–10): تطور نفقات التجهيز خلال الفترة "1994–1999".

الوحدة:(%)

السنوات / الموضوع	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نفقات التجهيز"مليارد ج"	117,2	144,7	174,0	203,6	211,9	187,0
معدل نمو نفقات التجهيز	15,35	23,46	20,24	15,86	5,10	11,75-
النسبة منPIB	7,87	7,21	6,78	7,29	7,48	5,75

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (4–5) و الجدول (4–6).

يبين لنا الجدول أعلاه أن تطور نفقات التجهيز قد مر بمرحلتين مختلفتين:

– **المرحلة الأولى "1994–1998"**: سجلت نفقات التجهيزخلال هذه المرحلة نموا متوسطا بلغ: 16,00 % خلال نفس الفترة، إذ انتقلت نفقات التجهيز من 117,2 مليار دج سنة 1994 إلى 211,9 مليار دج سنة 1998 أي بزيادة قدرها 94,7 مليار دج، و في المقابل سجلت نسبة نفقات التجهيز من الناتج المحلي الإجمالي إستقرارا نسبيا حيث تراوحت بين 7,87 % سنة 1994 و 7,48 % سنة 1998.

– **المرحلة الثانية : تشمل سنة 1999** :و فيها سجلت نفقات التجهيز تراجعا واضحا بنسبة 11,75 % حيث إنخفضت من 211,9 مليار دج سنة 1998 إلى 187 مليار دج سنة 1999 بإنخفاض قدره 24,9 مليار دج، كما سجلت نسبة نفقات التجهيز من الناتج المحلي الإجمالي تراجعا بـــ: 1,73 نقطة مئوية إذ انتقلت من 7,48 % سنة 1998 إلى 5,75 % سنة 1999، يمكن تفسير هذا الإنخفاض بالتقلبات التي سجلت في أسعار المحروقات حيث إنخفض سعر البرميل من البترول الجزائري من 19,5 دولار أمريكي سنة 1997 إلى 12,9 دولار أمريكي سنة 1998 ليرتفع قليلا إلى 17,9 دولار أمريكي للبرميل سنة 1999. إن هذه التقلبات قد أثرت على حصيلة الإيرادات العامة للدولة خلال سنتي 1998 و 1999 مما أجبر الحكومة على ضبط الإنفاق الحكومي عن طريق تقليص حجم الإنفاق الاستثماري من أجل الحفاظ على التوازنات المالية للدولة.

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة خلال الفترة "2000-2004".

لدينا الجدول التالي يوضح التطورات التي شهدتها النفقات العامة خلال الفترة "2000-2004".

جدول رقم (4-11):تطور النفقات العامة خلال الفترة "2000-2004".

الوحدة: (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
- النفقات العامة"مليار دج".	1178,1	1321,0	1550,6	1752,7	1878
- معدل نمو النفقات العامة.	22,50	12,12	17,38	13,03	7,14
- نسبة النفقات العامة من PIB.	28,74	31,14	34,80	34,05	31,62
-نفقات التسيير"مليار دج".	856,2	963,2	1.097,7	1199,0	1179,0
-نسبة نفقات التسيير من النفقات العامة .	72,67	72,94	70,79	68,40	62,77
-نسبة نفقات التسيير من PIB.	20,88	22,71	24,63	23,29	19,85
-نفقات التجهيز "مليار دج"	321,9	357,4	452,9	553,7	698
-نسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة.	27,32	27,05	29,20	31,59	37,16
- نسبة نفقات التجهيز من PIB.	7,85	8,42	10,16	10,75	11,75

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات صندوق النقد الدولي الخاصة بالجزائر، 2005.

- يبين لنا الجدول أعلاه أن النفقات العامة للدولة ما فتأت في الارتفاع من سنة لأخرى، إذ أنها انتقلت من 1178,1 مليار دج سنة 2000 إلى 1550,6 مليار دج سنة 2002 ثم إلى 1878 مليار دج سنة 2004 بمتوسط معدل نمو قدره 14,42 % خلال نفس الفترة كما أن نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي سجلت نموا ملحوظا خلال الفترة "2000-2004"حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2002 بنسبة34,80 % من الناتج المحلي الإجمالي و بزيادة 6,06 نقطة مئوية عن تلك المسجلة خلال سنة 2000، "28,74 % من PIB" ، و رغم إنخفاض هذه النسبة إلى 31,62 % سنة 2004 إلا أنها بقيت مرتفعة بمقدار 2,88 نقطة مئوية عن النسبة المسجلة سنة 2000.

- إن هذه النتائج تشير إلى حدوث توسع حقيق في حجم الإنفاق الحكومي خلال الفترة " 2000-2004" و لمعرفة مصدر هذا التوسع سنقوم فيما يلي بدراسة تطورات كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز خلال نفس الفترة.

1)نفقات التسيير:

يبين لنا الجدول التالي تطورنفقات التسيير بمختلف مكوناتهاخلال الفترة "2000-2004".

جدول رقم (4-12): تطور نفقات التسيير خلال الفترة "2000-2004" **الوحدة:** (%)

السنوات / البيان	2000			2001			2002		
	مبالغ "ملياردج "	نسبة من نفقات التسيير	معدل النمو	مبالغ "ملياردج "	نسبة من نفقات التسيير	معدل النمو	مبالغ "مليار دج"	نسبة من نفقات التسيير	معدل النمو
نفقات التسيير	**856,2**	**100**	**10,52**	**963,2**	**100**	**12,49**	**1097,1**	**100**	**13,90**
- أجور	289,6	33,82	1,22	324,0	33,63	11,87	346,2	31,55	6,85
تحويلات جارية	292,0	34,10	17,41	391,4	40,63	34,04	471,9	43,01	17,05
- منح المجاهدين	57,7	6,73	3,6-	54,4	5,64	5,71-	73,9	6,73	35,84
- مواد و لوازم	54,6	6,37	1,86	46,3	4,80	15,20-	68,5	6,24	47,94
-فوائد الدين العمومي	162,3	18,95	28,40	147,5	15,31	9,11-	137,2	12,50	6,98-

السنوات / البيان	2003			2004		
	مبالغ "مليار ج"	نسبة من نفقات التسيير	معدل النمو	مبالغ "مليار ج"	نسبة من نفقات التسيير	معدل النمو
نفقات التسيير	**1199**	**100**	**9,28**	**1179**	**100**	**1,66-**
- أجور	379,0	31,60	9,47	448	37,99	18,20
-تحويلات جارية	537	44,78	13,79	480	40,71	10,6-
- منح المجاهدين	105	8,75	42,08	70	5,93	33,33-
- مواد و لوازم	58,8	4,90	14,16-	73	6,19	24,14
- فوائد الدين العمومي	118,2	9,85	13,84-	108	9,16	8,62-

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (4-5)

يبين لنا الجدول رقم (4-12) أن:

- هيكل نفقات التسيير خلال الفترة "2000-2004" تكون أساسا من :

التحويلات الجارية التي مثلت نسبة متوسطة قدرها 40,64 % خلال نفس الفترة.

أجور الموظفين بنسبة متوسطة بلغت 33,71 % .

فوائد الدين العمومي بنسبة 13,15% كمتوسط سنوي خلا نفس الفترة .

نفقات أخرى "منح المجاهدين، مواد و لوازم" بنسبة 12,5 %.

كما يتبين لنا أن تطور نفقات التسيير قد مر بمرحلتين خلال الفترة "2000-2004":

- المرحلة الأولى: إمتدت من سنة 2000 إلى سنة 2003، و فيها شهدت نفقات التسيير إرتفاعا ملحوظا إذ إنتقلت من 856,2 مليار دج سنة 2000 إلى 1179,0 مليار دج سنة 2003 بزيادة بلغت 322,8 مليار دج و بمتوسط معدل نمو قدره 11,54%، كما أن نسبة نفقات التسيير من الناتج المحلي الإجمالي إرتفعت بمقدار 2,41 نقطة مئوية خلال نفس الفترة حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2002 بـــ :24,63 % و هو ما يؤكد على أن معدل نمو نفقات التسيير فاق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة "2000-2002".

إن أهم العناصر التي ساهمت في رفع معدل نمو نفقات التسيير خلال هذه المرحلة هي :

- التحويلات الجارية:[1] التي إرتفعت من 292 مليار دج سنة 2000 إلى 537 مليار دج سنة 2003 أي بزيادة قدرها 245 مليار دج و بمعدل نمو 20,57 % خلال نفس الفترة ، يفسر هذا الإرتفاع بإزدياد حجم التحويلات الإجتماعية الموجهة أساسا لدعم قطاع السكن و التعليم و الصحة بالإضافة إلى رفع قيمة المنح الموجهة للعائلات من أجل تحسين الأوضاع الإجتماعية لأفراد المجتمع ، كما أن تكفل الحكومة بتعويض المتضررين منن الكوارث الطبيعية[2] التي شهدتها الجزائر خلال سنتي 2001 و 2003 ساهم في رفع نسبة التحويلات الجارية.

- أجور الموظفين: التي شهدت زيادة ملحوظة إذ إرتفعت من 289,6 مليار دج سنة 2000 إلى379 مليار دج سنة 2003 بزيادة قدرها 89,4 مليار دج و بمعدل نمو : 30,87 % خلال نفس الفترة ، كما تميزت سنتي 2001 و 2003 بتسجيل أعلى معدل نمو سنوي لأجور الموظفين بمقدار :11,87 % و 9,47 % على التوالي و ذلك بسبب :

- إرتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون "SNMG" إلى 8000 دج ابتداء من 1 جانفي 2001.

---

[1] تضم التحويلات الإجتماعية بالإضافة إلى خدمات الإدارة العمومية.

[2] تمثلت هذه الكوارث في فيضانات باب الواد بالجزائر العاصمة في نوفمبر 2001 بالإضافة إلى الزلزال الذي ضرب ولايتي بومرداس و الجزائر العاصمة في ماي 2003.

– رفع أجور عمال بعض القطاعات كقطاع الصحة و التعليم خلال الثلاثي الأخير من سنة 2003.[1]

– كما أن هذه المرحلة تميزت بإنخفاض حجم النفقات الموجهة لسداد فوائد الدين العمومي من 162,3 مليار دج سنة 2000 إلى 118,2 مليار دج سنة 2003 أي بنسبة إنخفاض قدرها : 27,17 % خلال نفس الفترة و ذلك بسبب تراجع حجم الدين العمومي الذي انتقل من 67,2 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 إلى 54,4 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2002.[2]

– **المرحلة الثانية**: وتشمل سنة 2004 سجلت نفقات التسيير فيها إنخفاضا بمعدل 1,66 % إذ انتقلت من1199 مليار دج سنة 2003 إلى 1179,0 مليار دج سنة 2004 و ذلك بسبب إنخفاض التحويلات الجارية بمقدار 57 مليار دج خلال نفس السنة،كما أن إنخفاض فوائد الدين العمومي بمعدل 8,68 % خلال نفس السنة ساهم في تراجع حصة نفقات التسيير ، كما شهدت النفقات الخاصة بأجور الموظفين إرتفاعا بمقدار 18,20 % بسبب الزيادة التي مست الأجر الوطني الأدنى المضمون "SNMG" الذي إنتقل من 8000 دج إلى 10000 دج ابتداء من 1 جانفي 2004.

2) نفقات التجهيز:

يبين لنا الجدول التالي تطور نفقات التجهيز خلال الفترة "2000-2004".

جدول رقم (4–13):تطور نفقات التجهيز خلال الفترة"2000–2004"

الوحدة: (%).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
نفقات التجهيز"مليار دج"	321,9	657,4	452,9	535,7	698
معدل نمو نفقات التجهيز"	72,13	11,02	26,72	18,28	30,29
نسبة نفقات التجهيز من PIB	7,85	8,42	10,16	10,41	11,75

المصدر: صندوق النقد الدولي، دليل إحصائيات الجزائر، فيفري 2005، ص: 4، 27.

يبين لنا الجدول أعلاه أن:

– نفقات التجهيز سجلت إرتفاعا معتبرا خلال الفترة "2000-2004" إذ أنها انتقلت من 321,9 مليار دج سنة 2000 إلى 698 مليار دج سنة 2004 بزيادة بلغت 376,1 مليار دج و بنسبة نمو وصلت إلى 114,04 % خلال نفس الفترة ، كما سجلت نسبة نفقات التجهيز من الناتج المحلي الإجمالي إرتفاعا بـــ :3,9نقطة مئوية لتنتقل من 7,85 % سنة 2000 إلى 11,75 % سنة 2004، و هو ما يؤكد على أن معدل نمو نفقات التجهيز فاق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة ، كل ذلك إنعكس على هيكل النفقات العامة الذي سجل تغيرا لصالح نفقات التجهيز التي انتقلت من 27,32 % سنة 2000 إلى

[1] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية خلال السداسي الثاني من سنة 2003، ص:29.

[2] البنك المركزي الجزائري، تقرير حول الوضعية النقدية و المالية خلال سنة 2002، ص:44.

37,16 % سنة 2004 بزيادة بلغت 9,84 نقطة مئوية كما أن متوسط نسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة قدر بـــ:30,46 % خلال نفس الفترة.

- إن التطور الايجابي لنفقات التجهيز كان بسبب إتباع الحكومة لسياسة إقتصادية جديدة إعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الموجه خصوصا للإستثمار، و قد إتضحت معالم هذه السياسة ابتداء من سنة 2000 التي سجل فيها حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري زيادة معتبرة بنسبة 72,13 % بالمقارنة مع سنة 1999، كما ساعد الإرتفاع المستمر لأسعار المحروقات منذ سنة 2000 على الإستمرار في تطبيق هذه السياسة من خلال تنفيذ الحكومة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة "2001-2004".

يوضح الجدول التالي تطور رخص البرامج الخاصة بنفقات التجهيز خلال الفترة "2001-2004" ونصيب برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي منها.

جدول رقم (4-14) : نصيب برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي من رخص البرامج خلال الفترة "2001 –2004" الوحدة : مليار دج.

السنوات	2001	2002	2003	2004
- رخص البرامج الخاصة بنفقات التجهيز.	659,09	712,19	787,81	572,65
- رخص البرامج الخاصة ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.	205,4	185,9	113,9	20,5
- نسبة مئوية (%).	31,06	26,10	14,45	3,57

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (4-4) و قوانين المالية لسنوات:2001 ،2004،2003،2002.

شكل رقم (4-1): تطور رخص البرامج خلال الفترة "2001- 2004" .

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (4-15).

المطلب الثالث: تأثير البرنامج على النفقات العامة.

يمكن إستخلاص هذه الأثار من خلال إجراء مقارنة بين تطور النفقات العامة خلال فترة التعديل الهيكلي "1994-1998" و بين تطورها خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي " 2001-2004"، و هو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-15)[1]: مقارنة تطور النفقات العامة بين الفترة "1994-1998" و "2001-2004".

الوحدة: (%)

الفترة / الموضوع	1998-1994	2004-2001
- معدل نمو النفقات العامة.	17,81	12,41
- نفقات عامة/ الناتج المحلي الإجمالي..	30,04	32,90
- معدل نمو نفقات التسيير.	18,40	8,50
- نفقات التسيير /الناتج المحلي الإجمالي.	22,70	22,62
- نفقات التسيير/النفقات العامة.	75,59	68,72
- معدل نمو نفقات التجهيز.	16,00	21,57
- نفقات التجهيز /الناتج المحلي الإجمالي.	7,32	10,27
- نفقات التجهيز/النفقات العامة.	24,39	31,25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (4-6) و الجدول (4-11).

يبين لنا الجدول رقم (4-15) أن هناك:

- إرتفاعا ملحوظا في حجم نفقات التجهيز التي سجلت معدل نمو بلغ : 21,57 % خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي و بفارق 5,57 نقطة مئوية عن المعدل المسجل خلال الفترة السابقة لتطبيق البرنامج "1994-1998" ، كما سجلت نسبة نفقات التجهيز من الناتج المحلي الإجمالي إرتفاعا بمقدار :2,95 نقطة مئوية لتنتقل من 7,32 % خلال الفترة " 1994-1998" إلى 10,27 % خلال الفترة "2001-2004" و بالتوازي مع ذلك سجل هيكل النفقات العامة تغيرا نسبيا لصالح نفقات التجهيز التي إرتفعت نسبتها من 24,39 % إلى 31,25 % خلال فترة تطبيق البرنامج ، و هو ما يمثل إرتفاعا بـــ: 6,86 نقطة مئوية ، و في المقابل سجلت النسب و المؤشرات الخاصة بنفقات التسيير تراجعا ملحوظا خلال فترة

[1] يجب التنبيه إلى أن النسب المعطاة في الجدول رقم (4-15) عبارة عن نسب متوسطة لكل فترة.

تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ، إذ تراجع معدل نمو نفقات التسيير من 18,40 % إلى 8,50 % كما سجلت نسبة نفقات التسيير من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا طفيفا من 22,70 % إلى 22,62 % خلال فترة تطبيق البرنامج ، كل ذلك إنعكس على نسبة نفقات التسيير من النفقات العامة التي إنخفضت من 75,59 % خلال الفترة "1994-1998"إلى 68,72 % خلال الفترة "2001-2004" بإنخفاض قدره 6,87 نقطة مئوية.

- إن إرتفاع نفقات التجهيز خلال الفترة "2001-2004" أدى إلى إرتفاع حجم الإنفاق الحكومي و ذلك بإرتفاع نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي من 30,04 % خلال الفترة "1994-1998" إلى 32,90 % خلال الفترة "2001-2004" أي بزيادة 2,86 نقطة مئوية.

- إن هذه النتائج تشير إلى أن السياسة المالية المنتهجة من قبل الحكومة خلال الفترة "2001-2004" إعتمدت بالخصوص على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي من خلال رفع الإنفاق الإستثماري بالموازاة مع التحكم في نمو الإنفاق الجاري الأمر الذي أدى إلى حدوث تغيير نسبي في هيكل الإنفاق الحكومي لصالح الإنفاق الإستثماري ، و بإعتبار أن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي أدى إلى إرتفاع حجم الإنفاق الإستثماري فإن تنفيذه ساهم بصورة مباشرة في :

- رفع حجم الإنفاق الحكومي إلى 32,90 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة "2001-2004".
- نمو نفقات التجهيز بمعدل 21,57 % مع إرتفاع نسبة نفقات التجهيز من الناتج المحلي الإجمالي إلى 10,27 % خلال نفس الفترة.
- تغير نسبي في هيكل الإنفاق الحكومي لصالح نفقات التجهيز التي إرتفعت نسبتها إلى 31,25 % مع تسجيل تراجع في نسبة نفقات التسيير من النفقات العامة إلى 68,72 % خلال نفس الفترة.

المبحث الثالث: أثر تطبيق البرنامج على الإيرادات العامة وعلى توازن الموازنة العامة.

قبل دراسة أثار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على الإيرادات العامة يجب إبراز بعض النقاط التي نراها ضرورية لتحديد معالم و حدود هذه الدراسة:

- سنقتصر دراستنا على الأثار قصيرة الأجل، أي تلك الآثار التي نتجت أثناء فترة تطبيق البرنامج بالنظر لسهولة قياسها و بسبب توفر الإحصائيات الخاصة بهذه الفترة.
- إن تأثير البرنامج على الإيرادات العامة يقتصر على الإيرادات الضريبية "الضرائب المباشرة و الغير المباشرة"، باعتبار أن إيرادات كل من الجباية البترولية و الإيرادات غير الضريبية تتأثران بعوامل أخرى كأسعار المحروقات بالنسبة للجباية البترولية و تسبيقات البنك المركزي بالنسبة للإيرادات غير الضريبية.

– إن تأثير البرنامج على الإيرادات الضريبية يتم بصورة غير مباشرة، فعلى سبيل المثال: يؤدي تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلى إزدياد نشاط المؤسسات العاملة في قطاع البناء و الأشغال العمومية ، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع أرباح هذه الشركات و بالتالي إرتفاع حصيلة الضرائب على الأرباح و الدخول.

– إن تحديد أثار تطبيق البرنامج على الإيرادات الضريبية يتطلب منا أولا التأكد من صحة الفرضية التالية : "إن إرتفاع حجم نفقات التجهيز[1] سيؤدي إلى إرتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية المباشرة و غير المباشرة[2] "، ومن أجل ذلك سنستخدم نموذج قياسي يهدف إلى توضيح العلاقة التي تربط نفقات التجهيز بإعتبارها متغيرا مستقلا بكل من: الضرائب المباشرة (الضرائب على الأرباح و الدخول) و الضرائب غير المباشرة (الضرائب على السلع و الخدمات و الضرائب جمركية) ، بإعتبارها متغيرات تابعة .

يتمثل هذا النموذج في: **نموذج الإنحدار الخطي البسيط**[3] (simple linear regression model).

– إن الدراسة القياسية ستمثل دراسة تطور كل من نفقات التجهيز و الإيرادات الضريبية المباشرة و غير المباشرة خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2003 بإعتبارها فترة كافة لتحديد العلاقة بين المتغيرين كما أن الإحصائيات الخاصة بهذه الفترة تعتبر نهائية و غير ظرفية و هو ما يساعد على دقة تقدير و تمثيل معاملات النموذج، في حين أن الدراسة الإقتصادية ستشمل تطور المتغيرات خلال الفترة 1994-2004 .

يوضح الجدول الموالي تطور الإيرادات العامة للموازنة خلال الفترة 1994–2004 :

[1] بإعتبار أن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي عبارة عن نفقات تجهيز تكميلية ، فإن تنفيذه سيؤدي إلى رفع حجم نفقات التجهيز خلال الفترة: "2001 -2004".

[2] سنهمل من خلال هذه الدراسة الرسوم الخاصة بحقوق الطابع و التسجيل بالنظر لقلة حصيلتها بالمقارنة مع حصيلة الضرائب الأخرى.

[3] يعتبر نموذج الإنحدار الخطي البسيط النموذج الأنسب لتحديد العلاقة بين كل من نفقات التجهيز وحصيلة الإيرادات الضريبية بإعتبار أن الشكل الإنتشاري لهذه العلاقة يميل إلى أن يكون خط مستقيم وهو ماسنلاحظه خلال المطلب الثاني والثالث.

جدول رقم (4–16): تطور الإيرادات العامة للدولة[1] خلال الفترة "1994–2004" . الوحدة:مليار دج".

الموضوع / السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
*الجباية البترولية	257	358,8	519,7	592,7	425,9	588,3	1213,2	1001,4	1007,9	1350,0	1569
*إيرادات جبائية:	163,2	233,2	290,5	313,9	329,8	314,8	349,5	398,2	482,9	519,5	558
– ضرائب على الدخول و الأرباح	42,8	53,6	67,5	81,8	88,1	72,2	82,0	98,5	112,2	126,2	136
– ضرائب علىالسلع و الخدمات	65,9	99,9	129,5	148,0	154,9	149,7	165,0	179,2	223,4	231,4	266
– ضرائب جمركية	47,9	73,3	84,4	73,5	75,5	80,2	86,3	103,7	128,4	143,2	135
– حقوق التسجيل	6,6	6,4	9,1	10,6	11,3	12,7	16,2	16,8	18,0	19,1	21
* إيرادات غير جبائية:	13,3	8,9	14,6	20,2	18,9	47,5	15,4	105,9	112,4	96,7	74
– أقساط البنك المركزي	-	-	3,1	4,4	4,2	27,1	0	46,6	37,6	43,5	-
– حقوق أخرى	-	-	11,5	15,8	14,7	16,5	15,4	43,7	74,6	53,2	-
– هبات	-	-	0	0	0	3,9	0	15,6	0,2	0	4
مجموع الإيرادات العامة	434,2	600,9	824,8	926,6	774,6	950,5	1578,1	1505,5	1603,2	1966,6	2201

المصدر: – "1994–1999": صندوق النقد الدولي، دليل إحصائيات الجزائر، واشنطن، 1998، 2001، ص:17.

– "2000–2003": البنك المركزي الجزائري، تقرير حول الوضعية المالية و النقدية للجزائر، 2003، ص:46.

– إحصائيات الخاصة بسنة 2004 هي من تقديرات صندوق النقد الدولي، فيفري 2005، ص:.29

[1] الإيرادات العامة في هذه الحالة هي إيرادات الخزينة العمومية وفقا لقاعدة السداد و التحصيل.

المطلب الأول: ماهية نموذج الإنحدار الخطي البسيط.

يهدف نموذج الإنحدار الخطي البسيط إلى توضيح العلاقة بين متغيرين أحدهما تابع و الآخر مستقل، في شكل معادلة رياضية يمكن توضيحها فيما يلي:

$Y = F(X)$.

$y_i = a + b\, x_i + u_i$.

y_i : المتغير التابع.

x_i: المتغير المستقل.

a,b : القيم الفعلية لمعاملات الإنحدار.

ui: حد الخطأ " بسبب وجود انحرافات".

I=1,2,3…….n "عدد المشاهدات".

1) تقدير معاملات النموذج الخطي البسيط:[1]

غالبا ما يتم تقدير معاملات نموذج ا لإنحدار الخطي البسيط بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بسبب سهولة تقدير المعاملات بهذه الطريقة مقارنة بالطرق الأخرى، أما أهم الفرضيات التي تعتمد عليها هذه الطريقة فهي :

– أن كل قيمة من قيم المتغير العشوائي (ui) و في أي فترة زمنية تعتمد على الصدفة ،و قد تكون هذه القيم سالبة أو موجبة أو مساوية للصفر.

– أن القيم المتوقعة للمتغير العشوائي تكون مساوية للصفر، أي$E(ui)=0$.

– أن تباين قيم المتغير العشوائي أو حد الخطأ يكون ثابتا في كل فترة زمنية بالنسبة لجميع قيم المتغير المستقل، أي:

$$\delta \cup Var\,(u_i) = E(u_i^2) = \delta^2 u$$

– أن حد الخطأ لمشاهدة ما في أي فترة لا يرتبط بحد الخطأ لمشاهدة في فترة أخرى : $E(u_i.u_j) = 0\ ,\ i \neq j$

– أن قيم المتغير العشوائي (u_i) تكون مستقلة عن المتغير المستقل أي:

$$Cov\,(u_i, x_i) = E(u_i\, x_i) = 0$$

– أن درجة الحرية $d_f = N - K$ يجب أن تكون موجبة حيث أن :

K: عدد المتغيرات المستقلة.

N: عدد المشاهدات. d_f: درجة الحرية.

[1] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الإقتصاد القياسي، النظرية و التطبيق ،دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1998 ص:110-111.

– يتضح من خلال فروض المربعات الصغرى التي سبق الإشارة إليها بأنه يمكن كتابة الصيغة الخطية للنموذج بشكلها القياسي النظري و التي تمثل العلاقة بين متغير تابع (y_i) و متغير مستقل (x_i) كما يلي: $y_i = a + b\, x_i + u_i$

و الصيغة التقديرية للنموذج النظري هي: $\hat{Y}_i = \hat{a} + \hat{b}\, x_i + e_i$

$\hat{a}$: القيمة التقديرية للحد الثابت a.

$\hat{b}$: القيمة التقديرية للميل الحدي b.

e_i: القيمة التقديرية لحد الخطأ u_i.

و إذا رمزنا للمشاهدات بالرموز التالية: $x_i = x_1, x_2, x_3, \ldots, x_n$

$y_i = y_1, y_2, y_3, \ldots, y_n$

فإن متوسطاتها الحسابية هي: $\bar{x} = \frac{\sum x_i}{n}$ و $\bar{y} = \frac{\sum y_i}{n}$

يتم إيجاد القيم التقديرية: $\hat{a}$ و $\hat{b}$ عن طريق تطبيق المعادلات التالية:

$$\hat{b} = \frac{\sum_1^n y_i \times x_i}{\sum_1^n x_i^{\,2}} \quad , \quad \bar{x}\,\hat{b} - \bar{y} = \hat{a}$$

– **معامل الإرتباط البسيط** (**r**): إن هدف إيجاد معامل الإرتباط البسيط هو قياس قوة أو درجة العلاقة الخطية بين المتغيرين، و يكون محصورا بين: $-1 \leq r \leq +1$ بحيث:

– عندما يكون $r = 1$ معنى ذلك وجود علاقة خطية تامة و موجبة بين المتغيرين (x و y).

– عندما يكون $r = -1$ معنى ذلك وجود علاقة خطية تامة و سالبة بين المتغيرين (x و y).

– عندما يكون $r = 0$ معنى ذلك أنه ليست هناك علاقة بين المتغيرين (xوy). يتم حساب معامل الارتباط بواسطة المعادلة التالية:

$$r_{xy} = \frac{\sum_1^n x_i \times y_i}{\sqrt{\sum_1^n x_i^{\,2} \sum_1^n y_i^{\,2}}} = \frac{cov(x,y)}{se(x)se(y)}$$

– **معامل التحديد البسيط** (**r^2**): يستخدم معامل التحديد البسيط (r^2) لمعرفة مدى جودة توفيق خط الإنحدار لكل من المتغير التابع و المتغير المستقل، وهو يوضح نسبة مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل للمتغير التابع و تنحصر قيمته بين صفر و واحد: $0 \leq r^2 \leq +1$ ، بحيث كلما اقتربت قيمة r^2 من الواحد الصحيح كلما كان التقدير جيد و بالتالي تزيد نسبة مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل للمتغير التابع.

– عند اقتراب قيمة r^2 من الصفر معنى ذلك أنه لا توجد علاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل.

2) إختبار الفرضيات:

إن تقدير معاملات نموذج الإنحدار بطريقة المربعات الصغرى لا يعد كافيا لإثبات صحة هذا التقدير و لذلك يتم اللجوء إلى طريقة إختبار الفرضيات من أجل اختبار المعنوية ا لإقتصادية و الإحصائية لنتائج تقدير نموذج الإنحدار.

- لكي يتم فهم الكيفية التي يمكن على أساسها إختبار الفروض يجب فهم فترات الثقة التي يتم على أساسها الاختبار ، إذ يمكن وصف ($\hat{b}$)بأنها عبارة عن نقطة تقدير يقابلها فترة تقدير، و يعطي ذلك مدى معين تتراوح فيه قيمة (b) الفعلية بين حدين: أعلى و أدنى و بالإمكان زيادة احتمال وجود (b) بزيادة طول الفترة حيث أن زيادة طول الفترة التي تقدر وجود (b) فيها يزيد من الثقة بزيادة درجة الإحتمال في وجود القيمة الفعلية في تلك الفترة، و إجمالا يمكن تعريف فترة الثقة بأنها " الفترة التي توجد فيها القيمة الفعلية لـــ : (b) بين حدين أدنى و أعلى و بإحتمال معين".

و بإستخدام توزيع ستودنت (t) فان فترة الثقة للمعامل (b) هي كما يلي:

حيث: $p\left(-t_{\alpha/2} \leq t \leq +\right) = 1 - \alpha \; t_{\alpha/2}$

P: تشير إلى الإحتمال.

$t_{\alpha/2}$: يمكن الحصول عليها من جدول توزيع (t) عند مستوى المعنوية ($\alpha/2$) وبدرجة حرية: $d_f = (n - k)$

و عند تعريف قيمة t^* المحسوبة التي تأخذ الصيغة التالية: $t^* = \frac{\hat{b} - b}{se(\hat{b})}$.

- إجمالا يمكن وضع فترة الثقة بالصيغة العامة التي تكون فيها درجة الثقة (95 %)، أي "$\alpha = 0,05$ " كما يلي:

- بالنسبة للمعامل b: $p\left(\right) = 1 - \alpha \quad \hat{b} - t_{d_f}^{0,025}.se(\hat{b}) \leq b \leq b + t_{d_f}^{0,025}.se(\hat{b})$

- بالنسبة للمعامل a: $p\left(\right) = 1 - \alpha \quad \hat{a} - t_{d_f}^{0,025}.se(\hat{a}) \leq a \leq a + t_{d_f}^{0,025}.se(\hat{a})$

- يتم إختبار معنوية معاملات الإنحدار المقدرة (a) و (b) عند مستوى معنوية 5 % و بإستخدام توزيع ستودنت وفقا للخطوات التالية:

- بالنسبة لـــ a :

$$\begin{cases} H_N : a = 0 & \text{"فرضية العدم"} \\ H_A : a \neq 0 & \text{"الفرضية البديلة"} \end{cases}$$

- بالنسبة لـــ b :

$$\begin{cases} H_N : b = 0 & \text{"فرضية العدم"} \\ H_A : b \neq 0 & \text{"الفرضية البديلة"} \end{cases}$$

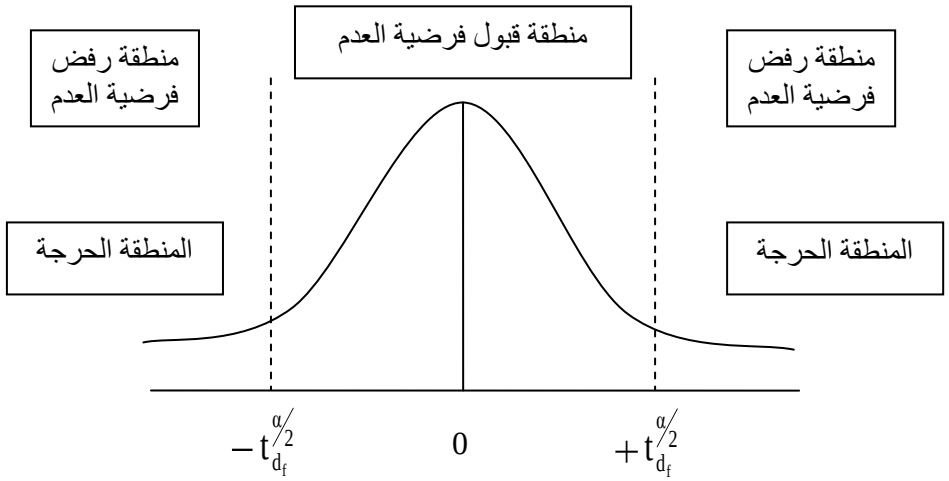

شكل رقم (4-2): التمثيل البياني لإختبار الفرضيات

المصدر: مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي : النظرية و التطبيق ، نفس المرجع السابق، ص:219.

- يتم حساب t^* بالنسبة لكل من ($\hat{a}$) و ($\hat{b}$) كما يلي:

$$t^*_{(\hat{a})} = \frac{\hat{a}}{se(\hat{a})} \quad ، \quad t^*_{(\hat{b})} = \frac{\hat{b}}{se(\hat{b})}$$

- بعد ذلك نقوم بإجراء مقارنة بين قيمة t^* المحسوبة و قيمة t^c (الجدولية)عند درجة حرية d_f و درجة ثقة 95 % ، فإذا كان :

- $t^c < t^*$: يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة و بالتالي فإن قيمة كل من (a) و (b) لها معنوية إحصائية و بالتالي فان المتغير المستقل له دور مهم في تفسير التغيرات التي تحدث للمتغير التابع.

- $t^c > t^*$: يتم قبول فرضية العدم و رفض الفرضية البديلة و بالتالي فإن قيمة المعامل ليست لها معنوية إحصائية كما أن المتغير المستقل ليس له دور مهم في تفسير التغيرات في المتغير التابع.

المطلب الثاني: أثر تطبيق البرنامج على الإيرادات الضريبية المباشرة.

تتمثل الإيرادات الضريبية المباشرة في الضرائب على الدخول و الأرباح ، و لتحديد أثر البرنامج على حصيلة الضرائب على الدخول و الأرباح يجب أولا القيام بدراسة قياسية لتوضيح العلاقة التي تربط بين نفقات التجهيز بإعتبارها متغيرا مستقلا و حصيلة الضرائب على الدخول و الأرباح باعتبارها متغيرا تابعا و للتأكد من صحة الفرضية التي تنص على أن رفع الإنفاق الإستثماري يؤدي إلى رفع حصيلة الإيرادات الضريبية المباشرة.

1) التحليل القياسي:

لدينا الجدول التالي الذي يوضح تطور كل من نفقات التجهيز و الضرائب على الدخول و الأفراد خلال الفترة "1994-2003"[1] :

جدول رقم (4-17): تطور نفقات التجهيز و الضرائب على الدخول و الأرباح خلال الفترة "1994-2003".

الوحدة: مليار دج.

سنوات / الموضوع	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نفقات التجهيز(X_i)	117,2	144,7	174,0	201,6	211,9	187,0	321,9	357,4	452,9	553,7
ضرائب على الدخول و الأرباح(y_i)	42,8	53,6	67,5	81,8	88,1	72,2	82,0	98,5	112,2	126,2

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (4-5) و الجدول (4-16)

شكل رقم (4-3): الشكل الإنتشاري لنفقات التجهيز و الضرائب على الدخول و الأرباح

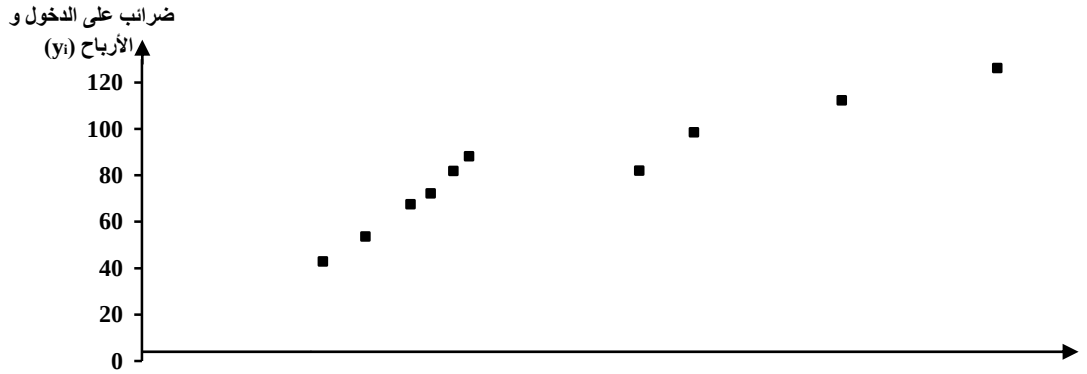

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (4-17)

من خلال ملاحظتنا للشكل رقم (4-3) يتبين لنا أن النموذج القياسي المناسب لتفسير العلاقة بين تطور نفقات التجهيز و تطور حصيلة الضرائب على الدخول و الأرباح إنما يتمثل في نموذج الإنحدار الخطي البسيط وفقا للمعادلة التالية: $\hat{y}_{IRB_i} = \hat{a} + \hat{b}X_{Ei} + u_i .....1$ حيث:

$i = 1, 2,3,\ldots,10$ "عدد المشاهدات".

[1] يجب التنبيه إلى أن فترة المشاهدة الخاصة بهذه الدراسة تمتد من سنة 1994 إلى سنة 2003 بالنظر إلى أن الإحصائيات الخاصة بهذه الفترة نهائيةو غير مؤقتة الأمر، الذي يساعد على تمثيل العلاقة بشكل أكثر دقة و جودة.

X_E: نفقات التجهيز " متغير مستقل".

$\hat{y}_{IRB_i}$: حصيلة الضرائب على الدخول و الأرباح " متغير تابع".

$\hat{a}$: القيمة التقديرية للحد الثابت "a".

$\hat{b}$: القيمة التقديرية للحد الثابت "b".

U_i: حد الخطأ.

1) تقدير معالم النموذج:

لتقدير معالم النموذج تم الإستعانة ببرنامج خاص بمعالجة المعطيات من النوع " spss 0.8" و الذي أعطى النتائج التالية:

حيث: $\hat{y}_{IRB_i} = 37,599 + 0.165\ X_E$

$\hat{y}_{IRB_i}$: الضرائب على الدخول و الأرباح. $r=0,936$

X_E: نفقات التجهيز. $r^2 = 0,875$

$\hat{a} = 37,599$

$\hat{b} = 0,165$

– إن هذه النتائج تبين لنا أن هناك علاقة طردية بين نفقات التجهيز باعتبارها متغير مستقل و الضرائب على الدخول و الأرباح باعتبارها متغير تابع، كما أن هناك إرتباطا قويا بين المتغيرين "r=0,936" ، أما معامل التحديد "r^2" فيبين لنا أن 87,5 % من تغير حصيلة الضرائب على الدخول و الأرباح راجع إلى تغير نفقات التجهيز و هو يدل على أن نفقات التجهيز لها دور كبير جدا في تفسير تقلبات حصيلة الضرائب على الدخول و الأرباح.

– كما أن الميل الحدي للانحدار " $\hat{b}$ =0,165" يبين أنه إذا تغيرت نفقات التجهيز بنسبة 100 % فإن حصيلة الضرائب على الدخول و الأرباح ستتغير بنسبة 16,5 % و هي نسبة ضعيفة نسبيا تدل على أن الزيادة في حصيلة الضرائب على الدخول و الأفراد لا تتم بنفس مستوى الزيادة في نفقات التجهيز.

2) اختبار الفرضيات:

– بالنسبة للمعامل : $\hat{a}$

$\begin{cases} H_N : \hat{a} = 0 & \text{"فرضية العدم"} \\ H_A : \hat{a} \neq 0 & \text{"الفرضية البديلة"} \end{cases}$

و بإفتراض درجة الثقة تساوي 95 % أي أن $\alpha = 0,05$، و لدينا :

$t^c(\hat{a}) = 2,662$

$t^*(\hat{a}) = 5,609$

و بما أن: $|t^*(\hat{a})| > t^c(\hat{a})$ فإنه يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة، و بالتالي فان قيمة المعامل $\hat{a}$ لها معنوية إحصائية.

– بالنسبةللمعامل $\hat{b}$:

$$\begin{cases} = 0 \ \hat{b} & H_N : \text{"فرضية العدم"} \\ \neq \hat{b} & H_A : 0 \text{ "الفرضية البديلة"} \end{cases}$$

– بإفتراض درجة الثقة تساوي 95 % أي أن: $\alpha = 0,05$ ، و لدينا :

$\hat{b}$ (t^*) =7,496

$\hat{b}$ t^c ( ) = 2,262

و بما أن : $|\hat{b}\ t^*| > t^c\ \hat{b}$ فإنه يتم رفض فرضية العدم و يتم قبول الفرضية البديلة و بالتالي فإن قيمة المعامل $\hat{b}$ لها معنوية إحصائية، و هذا دليل على أن المتغير المستقل "نفقات التجهيز " له دور مهم في تفسير التغيرات التي تحدث للمتغير التابع " الضرائب على الدخول و الأرباح".

– من خلال ما سبق يتبين لنا صحة الفرضية التي تنص على أن زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى رفع حصيلة الإيرادات الضريبية المباشرة " الضرائب على الدخول و الأرباح".

شكل رقم (4–4): التمثيل البياني للعلاقة بين نفقات التجهيز و الضرائب على الدخول و الأرباح

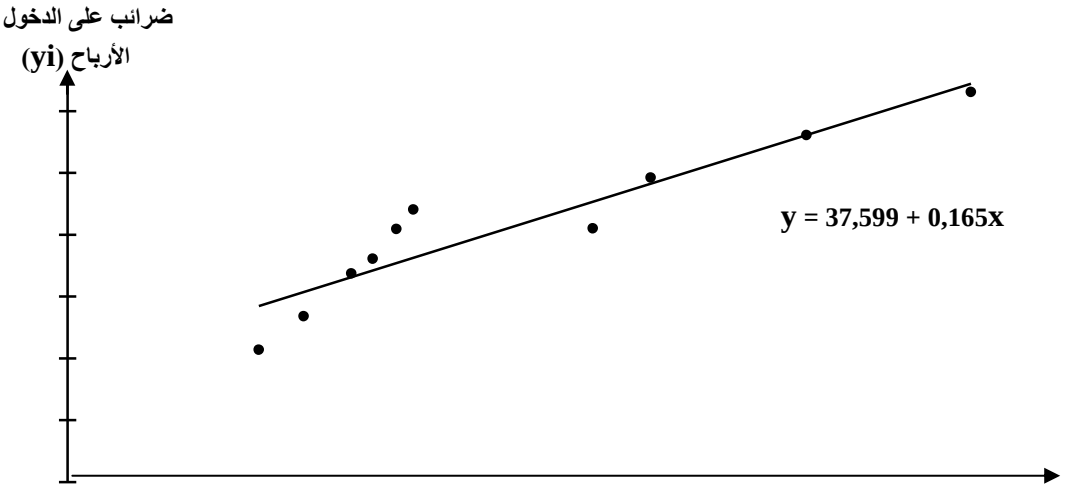

المصدر: من إعداد الطالب.

2) التحليل الإقتصادي:

بعدما أثبتنا من خلال التحليل القياسي أن زيادة الإنفاق الإستثماري خلال الفترة " 1994–2003" أدى إلى رفع حصيلة الضرائب المباشرة، فمن المنطقي أن يكون تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ساهم في رفع حصيلة الضرائب المباشرة " الضرائب على الدخول و الأرباح" خلال الفترة "2001–2004"

بإعتبار أن تنفيذ هذا البرنامج أدى إلى رفع حجم الإنفاق ا لإستثماري ، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-18): تطور نفقات التجهيز و الضرائب المباشرة خلال الفترة "2001-2004".

الوحدة: (%)

الموضوع / سنوات	2001	2002	2003	2004
- نفقات التجهيز "مليار دج"	357,4	452,9	535,7	698
- معدل نمو نفقات التجهيز	11,02	26,72	18,28	30,29
- نسبة نفقات التجهيز من PIB	8,42	10,16	10,14	11,75
- الضرائب المباشرة "ضرائب على الدخول و الأرباح"مليار دج"				
- معدل نمو الضرائب المباشرة	98,5	112,2	126,2	136
- نسبة الضرائب المباشرة من PIB	20,12	13,9	12,47	7,76
	2,32	2,51	2,45	2,28

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (4-5) و الجدول (4-16)

شكل رقم (4-5): تطور نفقات التجهيز و الضرائب على الدخول و الأرباح

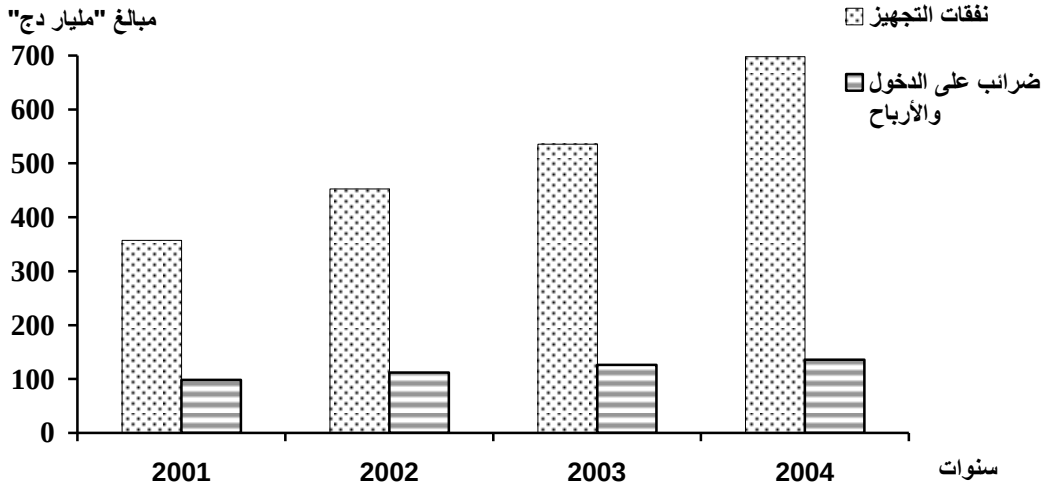

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (4-18)

يبين لنا الجدول أعلاه أن نمو حصيلة الضرائب المباشرة تزامن مع نمو نفقات التجهيز إلا أن معدل النمو قد تباين بين المتغيرين، فبالنسبة لنفقات التجهيز يلاحظ أنها شهدت ارتفاعا من 357,4 مليار سنة 2001 إلى 698 مليار دج سنة 2004 أي بمتوسط معدل نمو بلغ 21,57 % خلال نفس الفترة، وفي المقابل سجلت

حصيلة الضرائب المباشرة إرتفاعا بمقدار 37,5 مليار دج و بمتوسط معدل نمو بلغ 13,56 % خلال نفس الفترة ، و هو ما يعني أن إرتفاع حصيلة الضرائب المباشرة كان أقل من الزيادة التي سجلتها نفقات التجهيز.

– و إذا ما إستخدمنا مؤشر النسبة المئوية لكل متغير من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن نلاحظ أن هناك فرق بين كلى المؤشرين، ففي حين سجل مؤشر نسبة نفقات التجهيز من الناتج المحلي الإجمالي إرتفاعا بمقدار: 3,33 نقطة مئوية بين سنتي :2001- 2004 ،نجد أن مؤشر نسبة الضرائب المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي إنخفض بمقدار:0,04 نقطة مئوية خلال نفس الفترة ، مما يعني أن معدل نمو حصيلة الضرائب المباشرة كان أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.

كما يمكن تحديد طبيعة أثر تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على حصيلة الإيرادات الضريبية المباشرةمن خلال إجراء مقارنةبين تطور حصيلة الضرائب المباشرةخلال فترة تطبيق البرنامج "2001-2004" و بين تطورها خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي "1994-1998" و هو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4–19): مقارنة بين تطور نفقات التجهيز و الضرائب المباشرة[1]خلال فترتين مختلفتين.

الوحدة: (%)

الفترة / الموضوع	الفترة"94–1998"	"2001–2004"
– معدل نمو نفقات التجهيز.	16,00	21,57
– نفقات التجهيز/الناتج المحلي الإجمالي.	7,32	10,27
– معدل نمو الضرائب المباشرة.	20,46	13,56
– الضرائب المباشرة/الناتج المحلي الإجمالي.	2,84	2,39

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (4–5) و الجدول (4–16).

يتبين لنا من خلال الجدول رقم :(4–19) على أنه بالرغم من أن النسب و المؤشرات الخاصة بتطور نفقات التجهيز خلال الفترة "2001–2004" فاقت مثيلاتها خلال الفترة "1994–1998" ،فإن عكس ذلك حصل مع المؤشرات الخاصة بتطور حصيلة الضرائب المباشرة، إذ فاقت المؤشرات و النسب الخاصة بتطور حصيلة الضرائب المباشرة خلال فترة التطبيق لبرنامج التعديل الهيكلي " 1994–1998" مثيلاتها خلال فترة

[1] إن القيم المعطاة في الجدول (4–19) عبارة عن متوسطات سنوية للفترتين الأولى "1994–1998" و الثانية "2001–2004".

تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي "2001-2004" ،إذ بلغ الفرق بين معدل نمو الضرائب المباشرة خلال الفترتين: 6,90 نقطة مئوية كما أن مؤشر نسبة الضرائب المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة "1994-1998" تجاوزت مثيله خلال الفترة "2001-2004" بفارق :0,45 نقطة مئوية.

– إن هذه النتائج تشير إلى أن هناك أثرا ايجابيا غير مباشر لبرنامج دعم الإنعاش ا لإقتصادي على الإيرادات الضريبية المباشرة تمثل في زيادة حصيلتها خلال الفترة "2001-2004" ،إلا أن هذه لم تواكب الزيادة المعتبرة لنفقات التجهيز الناتجة عن تطبيق البرنامج.

المطلب الثالث: أثر تطبيق البرنامج على الإيرادات الضريبية غير المباشرة

تشمل الإيرادات الضريبية غير المباشرة كل من الضرائب على السلع و الخدمات بالإضافة إلى الضرائب الجمركية لذلك سندرس تأثير البرنامج على كل منهما.

1) أثر البرنامج على حصيلة الضرائب على السلع و الخدمات.

أ) التحليل القياسي: لدينا الجدول التالي الذي يوضح تطور كل من نفقات التجهيز و الضرائب على السلع و الخدمات خلال الفترة "1994-2003".

جدول رقم (4-20):تطور نفقات التجهيزوالضرائب على السلع والخدمات خلال الفترة "1994-2003".

الوحدة: مليار دج"

السنة / الموضوع	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نفقات التجهيز (x_i)	117,2	144,7	174,0	201,6	211,9	187,0	321,9	357,4	452,9	553,7
ضرائب على السلع و الخدمات(y_i)	65,9	99,9	129,5	148,0	154,0	149,7	165,0	179,2	223,4	231,4

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (4-5) و الجدول (4-16).

شكل رقم (4-6): الشكل الإنتشاري لنفقات التجهيز و الضرائب على السلع و الخدمات.

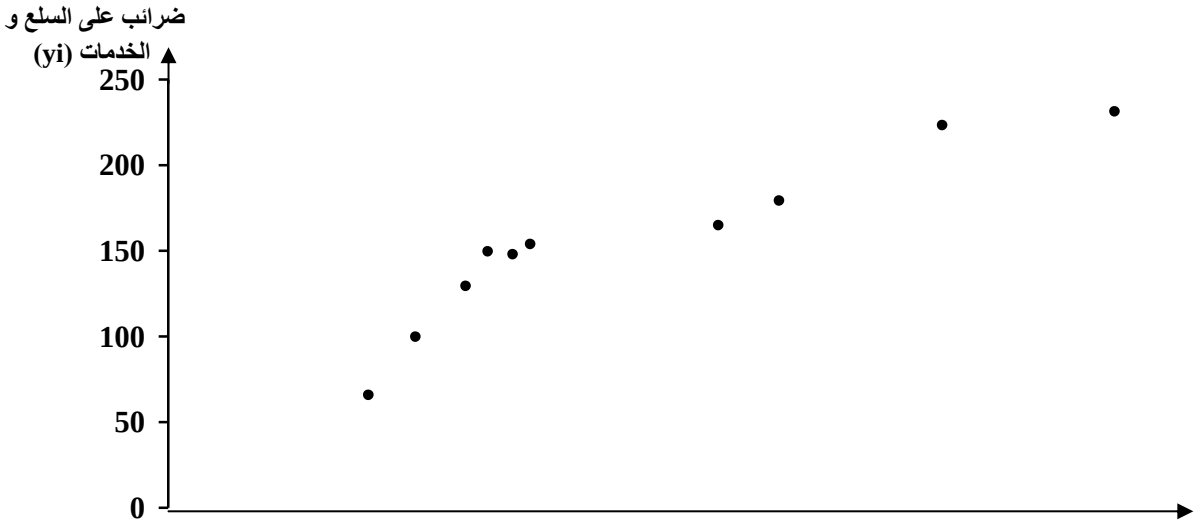

من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (4-20).

من خلال ملاحظتنا للشكل رقم : (4-6) يتبين لنا أن النموذج المناسب لتفسير العلاقة بين نفقات التجهيز بإعتبارها متغيرا مستقلا و الضرائب على السلع و الخدمات بإعتبارها متغيرا تابعا إنما يتمثل في نموذج الإنحدار الخطي البسيط وفقا للمعادلة التالية: $\hat{y}_{IBSi} = \hat{a} + \hat{b}X_{\varepsilon i} + u_i \ldots\ldots\ldots 1$

حيث: $i = 0,1,2,3,\ldots,10$ (عدد المشاهدات).

$X_{\varepsilon i}$: (نفقات التجهيز) متغير مستقل.

$\hat{y}_{IBSi}$: (ضرائب على السلع و الخدمات) متغير تابع.

$\hat{a}$:القيمة التقديرية للحد الثابت (a).

$\hat{b}$: القيمة التقديرية للحد الثابت (b).

u_i: حد الخطأ.

– تقدير معالم النموذج: لتقدير معالم النموذج تم الاستعانة بنفس البرنامج الإحصائي "spss 0.8" و الذي أعطى النتائج التالية:

$$X_{\varepsilon} = 66,501 + 0,324\,\hat{y}_{IBSi}$$

$R = 0,927$ (معامل الإرتباط البسيط).

$R^2 = 0,859$ (معامل التحديد البسيط).

حيث: $\hat{y}_{IBSi}$:الضرائب على السلع و الخدمات.

(X_i):نفقات التجهيز.

$\hat{a} = 66,501$

$\hat{b} = 0,324$

– إن هذه النتائج تبين لنا أن هناك علاقة طردية بين نفقات التجهيز بإعتبارها متغيرا مستقلا و الضرائب على السلع و الخدمات بإعتبارها متغيرا تابعا بالنظر إلى أن إشارة الميل موجبة، كما أن هناك إرتباطا قويا بين المتغيرين "R = 0,927"، أما معامل التحديد "R^2" فيبين لنا أن 85,9 % من التغيرات التي تحدث في حصيلة الضرائب على السلع و الخدمات كانت بسبب التغيرات التي تحدث على مستوى نفقات التجهيز و هذا دليل على أن نفقات التجهيز لها دور كبير جدا في تقلبات حصيلة الضرائب على الدخول و الأرباح، و بالنسبة للميل الحدي للإنحدار $\hat{b}$ = 0,324 فهو يبين أن تغير نفقات التجهيز بنسبة 100 % يؤدي إلى تغير حصيلة الضرائب على السلع و الخدمات بنسبة 32,4 %.

– اختبار الفرضيات:

– بالنسبة للمعامل $\hat{a}$:

$$\begin{cases} \hat{a} = 0 & H_N: \text{"فرضية العدم"} \\ \hat{a} \neq 0 & H_A: \text{"الفرضية البديلة"} \end{cases}$$

وبإفتراض درجة ثقة تساوي 95% أي أن α = 0,05، لدينا:

$t^*(\hat{a}) = 4,7$

$t^c(\hat{a}) = 2,262$ ("الجدولية")

و بما أن: $|t^*(\hat{a})| > t^c(\hat{a})$ فإنه يتم رفض فرضية العدم و بالمقابل يتم قبول الفرضية البديلة و بالتالي فإن قيمة المعامل $\hat{a}$ لها معنوية إحصائية.

– بالنسبة للمعامل $\hat{b}$:

$$\begin{cases} \hat{b} = 0 & H_N: \text{"فرضية العدم"} \\ \hat{b} \neq 0 & H_A: \text{"الفرضية البديلة"} \end{cases}$$

لدينا : $t^*(\hat{b}) = 6,976$

$t^c(\hat{b})$ = 2,262 ("الجدولية")

و بما أن: $|t^*\hat{b}| > t^c\hat{b}$ فإنه يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة ،و بالتالي ف إن قيمة المعامل $\hat{b}$ لها معنوية إحصائية، و هو دليل على أن المتغير المستقل "نفقات التجهيز" لها دور مهم في تفسير التغيرات التي تحدث للمتغير التابع "الضرائب على السلع و الخدمات".

– إن النموذج القياسي المستخدم يثبت لنا صحة الفرضية التي تنص على أن زيادة حجم الإنفاق الإستثماري يؤدي إلى رفع حصيلة الضرائب على السلع و الخدمات.

شكل رقم (4-7): التمثيل البياني للعلاقة بين نفقات التجهيز و الضرائب على السلع و الخدمات .

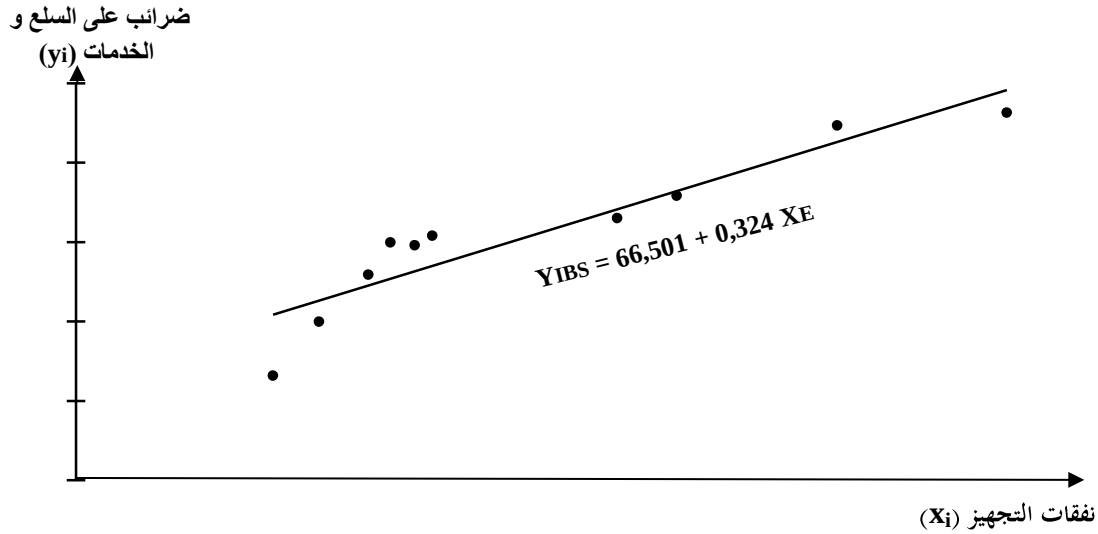

المصدر: من إعداد الطالب.

ب) التحليل الإقتصادي:

بعدما أثبت النموذج القياسي المستخدم أن زيادة حجم الإنفاق الاستثماري خلال الفترة"1994-2003" ساهم بشكل كبير في رفع إيرادات الضرائب على السلع و الخدمات ، سنحدد فيما يلي دور برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في هذه الزيادة و هو ما يبينه الجدول التالي:

جدول (4-21): تطور نفقات التجهيز و إيرادات الضرائب على السلع و الخدمات خلال الفترة "2001-2004". **الوحدة:** (%).

السنة / الموضوع	2001	2002	2003	2004
-نفقات التجهيز"مليار دج"	357,4	452,9	535,7	698
-معدل نمو نفقات التجهيز	110,2	26,72	18,28	30,29
-نسبة نفقات التجهيز من PIB	8,42	10,16	10,41	1,75
-الضرائب على السلع و الخدمات	179,2	223,4	231,4	266
-معدل النمو	8,60	24,66	3,58	14,95
-نسبة الضرائب على السلع و الخدمات من PIB	4,42	5,01	4,49	4,47

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (4-5) و الجدول (4-16).

شكل رقم (4-8):تطور نفقات التجهيز و الضرائب على السلع و الخدمات خلال الفترة "2001-2004"

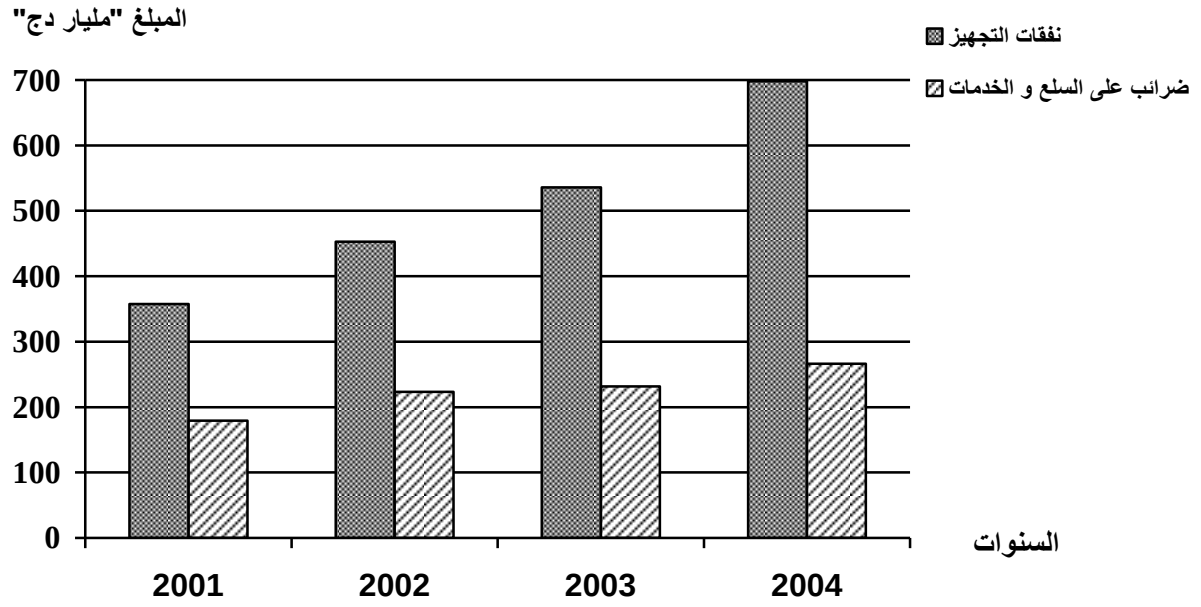

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (4-21).

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم (4-21) يتبين لنا:

- أن هناك نموا في حصيلة الضرائب على السلع و الخدمات خلال الفترة " 2001-2004" تزامن مع نمو نفقات التجهيز خلال نفس الفترة ، و هذا يعني أن تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ساهم في رفع حصيلة الضرائب على السلع و الخدمات، إلا أنه يلاحظ أن متوسط معدل نمو الضرائب على السلع و الخدمات كان أقل بـــ: 8,63 نقطة مئوية عن متوسط معدل نمو نفقات التجهيز الذي بلغ 21,57 % خلال نفس الفترة.

- و إذا ما إستخدمنا مؤشر نسبة المتغيرين من الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن هناك إختلافا في تطور كلى المؤشرين، ففي حين ما فتأت نسبة نفقات التجهيز من الناتج المحلي الإجمالي في ا لإرتفاع من سنة لأخرى لتنتقل من 8,42 % سنة 2001 إلى 11,75 سنة 2004، نجد أن هناك تقلبا في تطور نسبة الضرائب على السلع و الخدمات والتي ارتفعت من 4,42 % سنة 2001 إلى 5,01 % سنة 2002 لتنخفض إلى 4,47 % سنة 2004، و هو ما يعني أن نسبة نمو حصيلة الضرائب على السلع و الخدمات كانت أقل من نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة "2002-2004" .

– يبين لنا الجدول التالي تطور إيرادات الضرائب على السلع و الخدمات خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي "1994-1998" و بين تطورها خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي "2001-2004".

جدول رقم (4-22): مقارنة بين تطور نفقات التجهيز و الضرائب على السلع و الخدمات خلال فترتين مختلفتين. **الوحدة :** (%)

الفترة / الموضوع	الفترة "94-1998"	الفترة "2001-2004"
– معدل نمو نفقات التجهيز.	16,00	21,57
– نفقات التجهيز/الناتج المحلي الإجمالي.	7,32	10,27
– معدل نمو الضرائب على السلع و الخدمات.	24,95	12,94
– ضرائب على السلع و الخدمات/الناتج المحلي الإجمالي.	5,05	4,59

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (4-5) و الجدول (4-16).

يبين لنا الجدول أعلاه أنه بإجراء مقارنة بين تطور حصيلة الضرائب على السلع و الخدمات خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي "1994-1998" و بين تطورها خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي يتبين لنا:

– أن معدل نمو الضرائب على السلع و الخدمات خلا ل الفترة الأولى "1994-1998" تجاوز نفس المعدل خلال الفترة الثانية "2001-2004" بفارق 11,41 نقطة مئوية، كما أن مؤشر نسبة الضرائب على السلع و الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الثانية كان أقل بـــ: 0,46 نقطة مئوية عن المؤشر المسجل خلال الفترة الأولى، و هذا ما يدل على أن ارتفاع حصيلة إيرادات الضرائب على السلع و الخدمات خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كان أقل من إرتفاعها خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

– عموما يمكن القول أنه كان لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أثر ايجابي غير مباشر على الضرائب على السلع و الخدمات تمثل في إرتفاع حصيلتها خلال الفترة "2001-2004" إلا أن هذا الإرتفاع لم يكن بنفس مستوى الزيادة في حجم الإنفاق الإستثماري العمومي.

2) أثر البرنامج على الضرائب الجمركية:

أ) التحليل القياسي: لدينا الجدول التالي الذي يوضح تطور كل من نفقات التجهيز و الضرائب الجمركية خلال الفترة "1994-2003"

جدول رقم (4-23) :تطور نفقات التجهيز و الضرائب الجمركية خلال الفترة "1994-2003".

الوحدة : مليار دج"

السنة / الموضوع	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نفقات التجهيز (X_i)	117,2	144,7	174,0	201,6	211,9	187,0	321,9	357,4	452,9	553,7
ضرائب جمركية(y_i)	47,9	73,3	84,4	73,5	75,5	80,2	86,3	103,7	128,4	143,2

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (4-5) و الجدول (4-16).

شكل رقم (4-9):الشكل الإنتشاري لنفقات التجهيز و الضرائب الجمركية

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (4-23).

يبين لنا الشكل (4-9) أن النموذج المناسب لتفسير العلاقة بين نفقات التجهيز بإعتبارها متغيرا مستقلا و الضرائب الجمركية باعتبارها متغيرا تابعا يتمثل في نموذج الانحدار الخطي البسيط وفقا للمعادلة التالية:

$\hat{Y}_{IDi} = \hat{a} + \hat{b}X_{Ei} + u_i$ ، حيث: $i = 1,2,3,\ldots,10$ (عدد المشاهدات).

$\hat{Y}_{IDi}$: ضرائب جمركية.

X_{Ei} : نفقات التجهيز.

$\hat{a}$، $\hat{b}$: القيم التقديرية للمعاملات a ، b على التوالي.

u_i: حد الخطأ.

أ) تقدير معالم النموذج: بإستخدام نفس البرنامج الإحصائي "spss 0.8" توصلنا إلى النتائج التالية:

$$\hat{Y}_{ID} = 38,838 + 0,187X_E$$

$R = 0,954$ (معامل الإرتباط البسيط).

$R2 = 0,911$ (معامل التحديد البسيط).

حيث:

$\hat{Y}_{ID}$: ضرائب جمركية.

X_E: نفقات التجهيز.

$\hat{a} = 38,838.$

$\hat{b} = 0,187$

– إن هذه النتائج تبين لنا أن هناك علاقة طردية بين نفقات التجهيز بإعتبارها متغيرا مستقلا و الضرائب الجمركية بإعتبارها متغيرا تابعا، كما أن درجة الإرتباط قوية بين المتغيرين "$R = 0,954$"، و يشير معامل التحديد البسيط إلى أن 91,1 % من التغير في إيرادات الضرائب الجمركية يرجع إلى تغير نفقات التجهيز كما أن الميل الحدي للانحدار$\hat{b}$ =0,187 يشير إلى أنه إذا تغيرت نفقات التجهيز بنسبة 100 % فإن إيرادات الضرائب الجمركية ستتغير بنسبة 18,7 % و هو معدل ضعيف نسبيا.

ب) إختبار الفرضيات:

– بالنسبة للمعامل $\hat{a}$:

$$\begin{cases} H_N: \hat{a} = 0 & \text{"فرضية العدم"} \\ H_A: \hat{a} \neq 0 & \text{"الفرضية البديلة"} \end{cases}$$

بإفتراض درجة ثقة تساوي 95% أي أن α = 0,05، و لدينا:

$$t^*(\hat{a}) = 6,175$$

$$t^c(\hat{a}) = 2,662 \text{ "الجدولية"}$$

و بما أن: $|t^*(\hat{a})| > t^c(\hat{a})$ فهذا يعني رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة و بالتالي فإن قيمة المعامل $\hat{a}$ لها معنوية إحصائية.

– بالنسبة للمعامل $\hat{b}$:

$$\begin{cases} H_N: \hat{b} = 0 & \text{"فرضية العدم"} \\ H_A: \hat{b} \neq 0 & \text{"الفرضية البديلة"} \end{cases}$$

بإفتراض درجة ثقة تساوي 95% أي أن α = 0,05، و لدينا:

$\hat{b}\ t^{*}($) =9,041

$\hat{b}\ t^{c}($ الجدولية ") =2,262

و بما أن: $|\hat{b}\ t^{*}| > t^{c}\ \hat{b}$ فإنه يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة و بالتالي فإن قيمة المعامل $\hat{b}$ لها معنوية إحصائية، و هذا دليل على أن المتغير المستقل"نفقات التجهيز" له ا دور مهم في تفسير التغيرات التي تحدث للمتغير التابع "الضرائب الجمركية".

– من خلال ما سبق يتبين لنا أن التحليل القياسي أثبت لنا صحة الفرضية التي وضعناها سابقا و التي تنص على أن الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري يؤدي إلى رفع الإيرادات الضريبية الجمركية.

شكل رقم (4–10): التمثيل البياني للعلاقة بين نفقات التجهيز و الضرائب الجمركية.

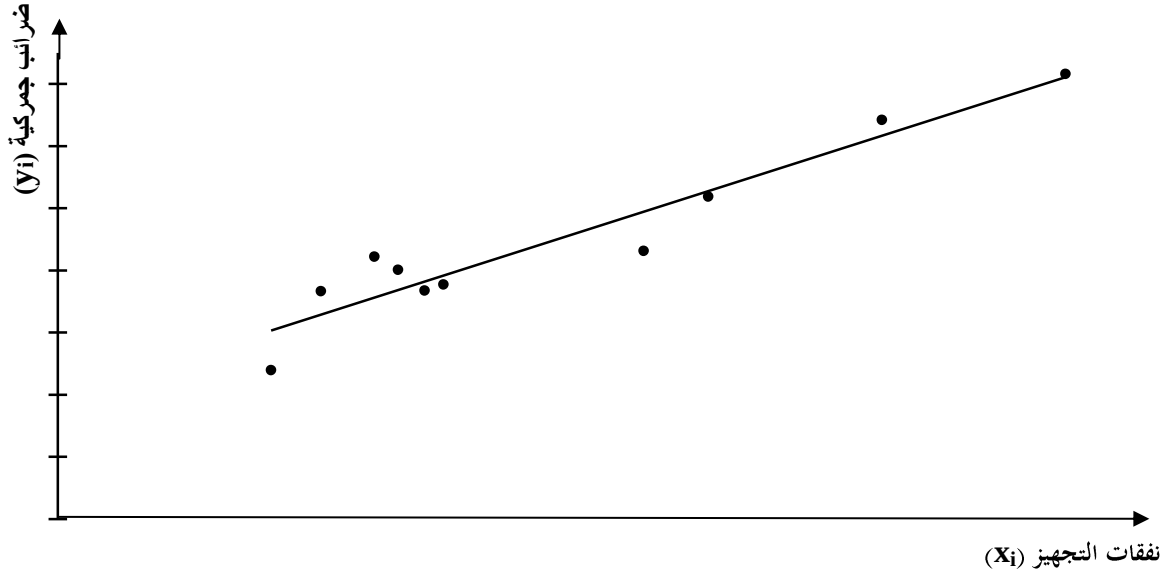

المصدر : من إعداد الطالب.

ب) التحليل الإقتصادي: بعدما أثبتنا من خلال التحليل القياسي أن زيادة الإنفاق الإستثماري خلال الفترة "1994-2003" أدى إلى رفع حصيلة الإيرادات الجمركية، يمكن القول أن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ساهم في رفع حصيلة الإيرادات الجمركية بطريقة غير مباشرة، إذ أدي تنفيذ البرنامج إلى رفع حجم الواردات خلال الفترة "2001-2004" مما أدى إلى رفع حصيلة الإيرادات الحكومية، و هو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (4-24): تطور نفقات التجهيز، الواردات و الضرائب الجمركية خلال الفترة "2001-2004". الوحدة: (%)

السنة / الموضوع	2001	2002	2003	2004
- نفقات التجهيز "مليار دج"	257,4	452,9	535,7	698
- معدل نمو نفقات التجهيز	11,02	26,72	18,28	30,29
- نسبة نفقات التجهيز من PIB	8,42	10,16	10,41	11,75
- الواردات "FOB" (مليار دولار أمريكي)	10,42	12,007	13,008	17,95
- معدل نمو الواردات	8,20	15,16	8,33	38,07
- نسبة الواردات من PIB	18,97	21,47	19,56	21,75
- ضرائب جمركية "مليار دج"	103,7	128,4	143,2	135
- معدل نمو الضرائب الجمركية	20,16	23,81	11,52	5,72 –
- نسبة الضرائب الجمركية من PIB	2,44	2,88	2,78	2,27

المصدر: صندوق النقد الدولي، واشنطن، فيفري 2005.

وزارة المالية ، مؤشرات مالية و نقدية، 2004.

يبين لنا الجدول (4-24) أن إرتفاع حجم نفقات التجهيز خلال الفترة "2001-2004" أدى إلى إرتفاع حجم الواردات التي إنتقلت من 10,42 مليار دولار أمريكي سنة 2001 إلى 17,95 مليار دولار أمريكي سنة 2004 بنسبة زيادة بلغت: 72,26 % خلال نفس الفترة مما أدى إلى إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية من :103,7 مليار دج سنة 2001 إلى 135 مليار دج سنة 2004، أي بنسبة زيادة وصلت إلى 10,18 %، كما يلاحظ أن معدل نمو الضرائب الجمركية بدأ في التناقص إبتداء من سنة 2002 حيث إنتقل من 23,81 % خلال نفس السنة إلى - 5,72 % سنة 2004، يمكن تفسير هذا الإنخفاض بالإجراءات المتخذة من طرف الحكومة و التي تدخل ضمن تهيئة الأجواء لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى تنفيذ إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي.

- يمكن توضيح الأثر الذي أحدثه تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على إيرادات الضرائب الجمركية من خلال إجراء مقارنة لتطور هذه الأخيرة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي "2001-2004" و فترة التعديل الهيكلي"1994-1998".

جدول رقم (4-25) :مقارنة بين تطور نفقات التجهيز و الضرائب الجمركية خلال فترتين مختلفتين[1] .

الوحدة: (%)

الفترة / الموضوع	1998-1994	2004-2001
- معدل نمو نفقات التجهيز	16,00	21,57
- نفقات التجهيز/الناتج المحلي الإجمالي	7,32	10,27
- معدل نمو الضرائب الجمركية	23,52	12,44
- ضرائب جمركية/الناتج المحلي الإجمالي	3,10	2,59

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (4-5) و الجدول (4-16).

شكل رقم (4-11):تطور نفقات التجهيز و الضرائب الجمركية خلال الفترة "2001-2004"

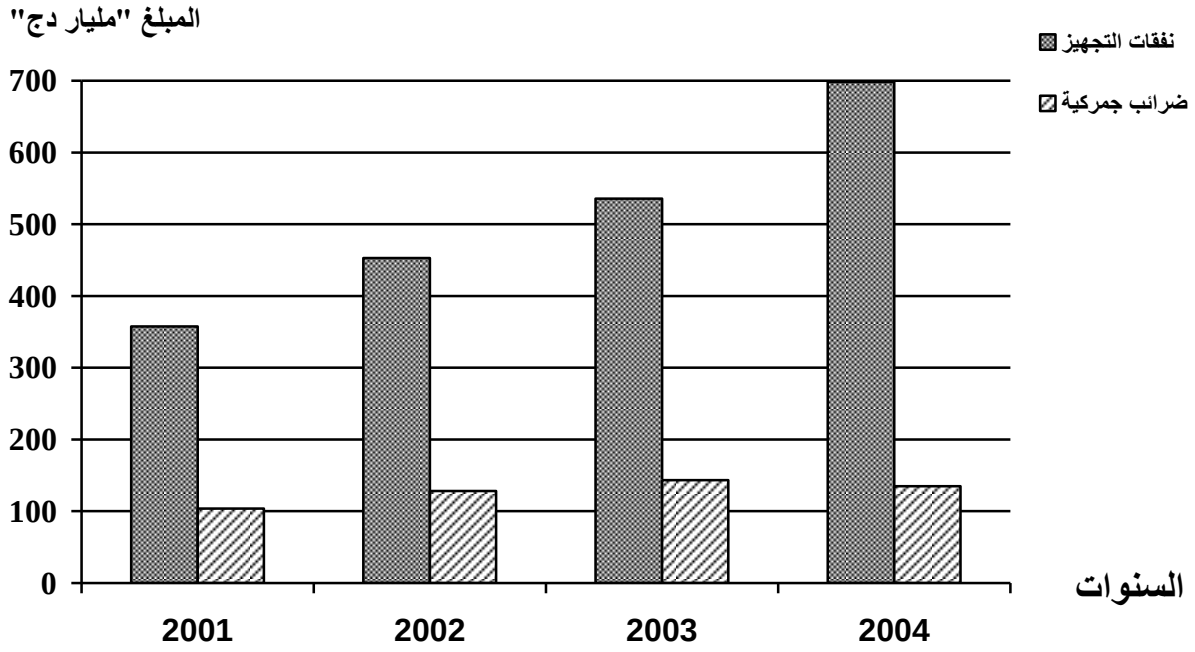

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (4-24).

إن الجدول أعلاه يبين لنا أنه:

- بالرغم من تسجيل إيرادات الضرائب الجمركية لمؤشرات نمو إيجابية خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلا أنها لم تكن بنفس مستوى فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، فبالنسبة لمعدل نمو الضرائب الجمركية يلاحظ أن هذا المعدل أقل بـــ 11,08 نقطة مئوية عن ذلك المسجل خلال الفترة

[1] المؤشرات المعطاة في الجدول (4-25) عبارة عن متوسطات حسابية خلال الفترة الأولى و الثانية.

"1994-1998" ، نفس الأمر بالنسبة لمؤشر نسبة الضرائب الجمركية من الناتج المحلي الإجمالي الذي سجل فارقا قدره: 0,51 نقطة مئوية بين الفترتين الأولى و الثانية.

– و إجمالا يمكن القول أنه كان لتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أثر ايجابي غير مباشر على إيرادات الضرائب الجمركية تمثل في إرتفاع حصيلتها خلال الفترة " 2001-2004" مع التنبيه إلى أنها سجلت انخفاضا في سنة 2004 بسبب تطبيق الحكومة لبعض الإجراءات المتضمنة تخفيض التعريفات الجمركية عن بعض السلع و الخدمات المستوردة.

المطلب الرابع :أثر تطبيق البرنامج على توازن الموازنة العامة.

بعد تحديد مختلف ا لأثار قصيرة الأجل المباشرة و غير المباشرة التي أحدثه ا تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على مكونات الموازنة العامة" النفقات و الإيرادات العامة" ، يمكن أن نستخلص الأثر الذي أحدثه البرنامج على توازن الموازنة العامة في الجزائر من خلال دراسة تطور رصيد الموازنة العامة أثناء و قبل تنفيذ البرنامج.

جدول رقم (4–26): تطور بنود الموازنة العامة خلال الفترة "1994–2004".

الوحدة : مليار دج.

السنة / الموضوع	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004*
*الإيرادات العامة.	434,2	600,9	824,8	926,6	774,6	950,5	1578,1	1505,1	1603,2	1966,2	2201
– جباية بترولية.	257	358,8	519,7	592,7	425,9	588,3	1213,2	1001,4	1007,9	1350,0	1569
– إيرادات ضريبية.	163,2	233,2	290,5	313,9	329,8	314,8	349,5	398,2	482,9	519,5	558
– إيرادات غير ضريبية.	13,3	8,9	14,6	20,2	18,9	47,5	15,4	105,9	112,4	96,7	74
– النفقات العامة.	461,9	589,1	724,1	845,1	876,0	961,7	1178,1	1321,0	1550,6	1752,7	1878
– نفقات التسيير .	344,7	444,4	550,6	643,5	664,1	774,7	856,2	963,2	1097,7	1199,0	1179,0
– نفقات التجهيز.	117,2	144,7	174,0	201,6	211,9	187,0	321,9	357,4	452,9	553,7	698
– رصيد الموازنة العامة.	27,7-	11,8	100,2	81,5	101,4-	11,2-	400	184,5	52,6	213,9	323
– نسبة الرصيد من PIB.	1,86-	0,58	3,90	2,95	3,58-	0,34-	9,75	4,34	1,18	4,80	5,43
– رصيد الموازنة العامة من دون الجباية البترولية.	284,7-	347-	419,5-	511,2-	527,3-	599,5-	813,2-	807,9-	955,3-	1136,1-	1246-
– النسبة من PIB.	19,14-	17,30-	16,35-	18,50-	18,63-	18,45-	19,83-	19,04-	21,44-	22,07-	20,97-

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي لسنوات :1998 ،2001، 2005

* إن الإحصائيات الخاصة بسنة 2004 هي من تقديرات صندوق النقد الدولي.

يوضح الجدول التالي تطور الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة "1994–2004":

يبين لنا الجدول رقم (4-26) أن تطور رصيد الموازنة العامة كان موجبا خلال فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إذ تراوح ما بين 52,6 مليار دج و 323 مليار دج خلال نفس الفترة، الأمر الذي لايعكس التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الذي سجل خلال نفس الفترة ، يمكن تفسير ذلك بالدور الكبير لإيرادات الجباية البترولية على مستوى توازن الموازنة العامة في الجزائر، فإذا ما علمنا أن إيرادات الجباية البترولية مثلت 67,29 % كمتوسط سنوي من مجموع الإيرادات العامةخلال الفترة " 2001-2004" يتبين لنا مدى حساسية رصيد الموازنة للتقلبات التي تسجلتها أسعار المحروقات و هو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-27): العلاقة بين أسعار المحروقات ورصيد الموازنة العامة خلال الفترة"1997-2004".

السنة / الموضوع	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
- متوسط سعر البرميل"دولار أمريكي"	19,49	12,94	17,8	28,5	24,3	25,2	28,9	38,62
- رصيد الموازنة العامة"مليار دج"	+81,5	-101,4	-11,2	+400	+184,5	+52,6	+213,9	+323

المصدر: البنك المركزي الجزائري، تقارير مختلفة حول الوضعية المالية و النقدية لجزائر، سنوات: 2001, 2002 , 2003 ,2004.

و بما أن فترة تنفيذ البرنامج تزامنت مع إرتفاع ملحوظ في أسعار المحروقات التي إنتقلت من 24,3 دولار أمريكي للبرميل سنة 2001 إلى 38,62 دولار أمريكي للبرميل سنة 2004، ف إن التوسع في الإنفاق الحكومي قد تم تغطيته بواسطة الفائض المتأتي من إيرادات الجباية البترولية، و هو الأمر الذي جعل مؤشر رصيد الموازنة العامة لا يعكس حقيقة التوسع في حجم الإنفاق الحكومي، و لتجنب هذا المشكل سنستخدم مؤشرا جديدا يقيس أثر إيرادات الجباية البترولية على الموازنة العامة يتمثل في :" رصيد الموازنة العامة من دون إيرادات الجباية البترولية " و الذي يمكننا من تحديد أثر تطبيق البرنامج على توازن الموازنة العامة، وفقا للجدول الموالي:

جدول رقم (4-28): تطور بعض بنود الموازنة العامة خلال الفترة "2001-2004".

الوحدة: (%)

سنوات / الموضوع	2001	2002	2003	2004
- نفقات التجهيز"مليار دج".	357,4	452,9	553,7	698
- معدل نمو نفقات التجهيز.	11,02	26,72	18,28	30,29
- نسبة نفقات التجهيز من PIB.	8,42	10,16	10,75	11,75
- إيرادات ضريبية "مليار دج".	398,2	482,9	519,5	558
- معدل نمو الإيرادات الضريبية.	13,93	21,27	7,57	7,41
- نسبة الإيرادات الضريبية من PIB.	9,38	10,83	10,09	9,39
- رصيد الموازنة العامة من دون الجباية البترولية"مليار دج".	807,9-	955,3-	1136,1-	1246-
- معدل النمو.	0,65-	18,24	18,92	9,67
- النسبة من PIB.	19,04-	21,44-	22,07-	20,97-

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (4-26).

يبين لنا الجدول رقم (4-28) أن:

- الإرتفاع الملحوظ لنفقات التجهيز خلال الفترة "2001-2004" أدى إلى إرتفاع عجز رصيد الموازنة العامة من دون إيرادات الجباية البترولية من: 807,9 مليار دج سنة 2001إلى 1246 مليار دج سنة 2004 أي بنسبة زيادة بلغت: 54,22 % و بمعدل نمو قدره: 11,54 % خلال نفس الفترة، و رغم أن الإرتفاع الذي سجلته نفقات التجهيز ساهم بصورة غير مباشرة في رفع حصيلة الإيرادات الضريبية بنسبة 40,13 % خلال نفس الفترة إلا أن هذا الإرتفاع لم يواكب الزيادة التي سجلتها نفقات التجهيز، إذ لوحظ إبتداء من سنة 2003 تجاوز حجم نفقات التجهيز حصيلة الإيرادات الضريبية، و هو الأمر الذي أدى إلى إرتفاع عجز رصيد الموازنة العامة من دون إيرادات الجباية البترولية خلال نفس الفترة:

- و لتحديد الأثر الذي أحدثه تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على رصيد الموازنة العامة سنقارن بين تطور هذا الأخير خلال فترة تطبيق البرنامج "2001-2004" و بين تطوره خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي" 1994-1998 " وفقا لجدول الموالي:

جدول رقم (4-29): مقارنة بين تطور بعض بنود الموازنة العامة [1] خلال فترتين مختلفتين.

الوحدة: (%)

الفترة / الموضوع	الفترة"1994-1998"	الفترة "2001-2004"
- معدل نمو نفقات التجهيز.	16,00	21,57
- نفقات التجهيز/ الناتج المحلي الإجمالي	7,32	10,27
- معدل نمو الإيرادات الضريبية.	22,00	12,54
- إيرادات ضريبية/الناتج المحلي الإجمالي.	11,38	9,92
- معدل نمو رصيد الموازنة العامة من دون الجباية البترولية.	15,84	11,54
- الرصيد/الناتج المحلي الإجمالي.	17,98 -	20,88 -

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (4-26).

يوضح لنا الجدول رقم (4-29): أن هناك تباينا واضحا بين تطور مؤشر رصيد الموازنة العامة من دون إيرادات الجباية البترولية بين الفترتين ، إذ أن مؤشر نسبة الرصيد من الناتج المحلي الإجمالي قد إنتقل من - 17,98 % خلال الفترة "1994-1998" إلى -20,88 % خلال الفترة "2001-2004"، و هذا يعني أن عجز رصيد الموازنة العامة من دون الجباية البترولية إرتفع بمقدار 2,9 نقطة مئوية خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بسبب أن الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري فاقت الزيادة المسجلة في حصيلة الإيرادات الضريبية خلال نفس الفترة ، حيث بلغ متوسط معدل نمو نفقات التجهيز :21,57 % و في المقابل لم يتجاوز متوسط معدل نمو حصيلة الإيرادات الضريبية 12,54 %، و في حين أن متوسط مؤشر نسبة نفقات التجهيز من PIB قد ارتفع من 7,32 % خلال الفترة "1994-1998" إلى 10,27 % خلال الفترة "2001-2004" نجد أن نفس المؤشر بالنسبة للإيرادات الضريبية انخفض من 11,38 % إلى 9,32 % خلال نفس الفترة.

- من خلال ما سبق يمكن القول أن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ساهم في رفع عجز رصيد الموازنة العامة من دون إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة " 2001-2004" ، الأمر الذي سيؤثر على توازن و إستقرار الموازنة العامة على المدى المتوسط و الطويل بالنظر للتقلبات التي تشهدهاحصيلة إيرادات الجباية البترولية نتيجة عدم إستقرار أسعارها في الأسواق الدولية.

[1] إن المؤشرات المعطاة في الجدول أعلاه عبارة عن متوسطات سنوية لفترات الدراسة.

مخطط رقم (4–1): الأثار قصيرة الأجل لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على الموازنة العامة.

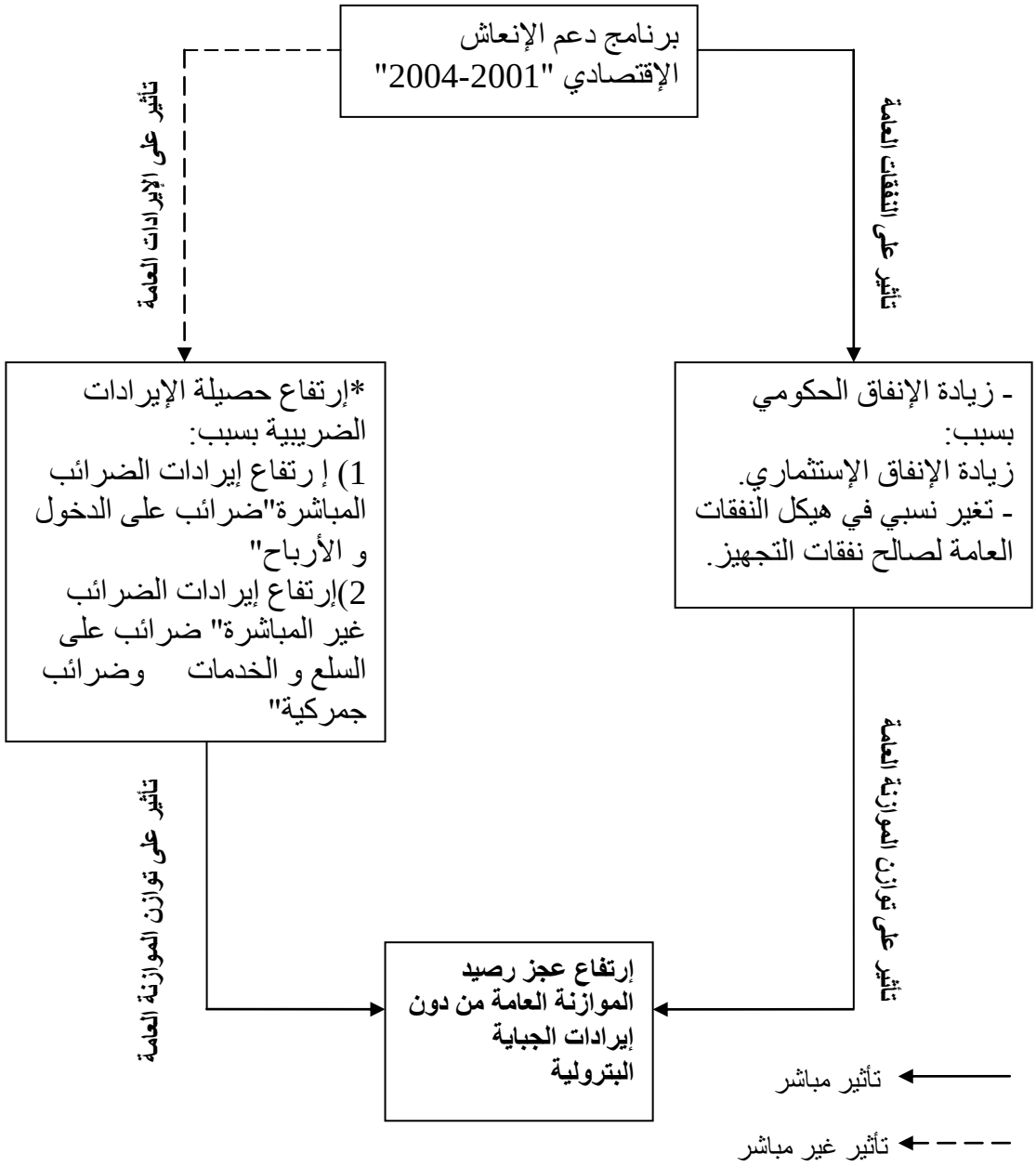

المصدر: من إعداد الطالب.

خلاصة الفصل.

يعكس هيكل الموازنة العامة الخصائص التي تميز الإقتصاد الجزائري، فبإعتبار أن قطاع المحروقات يعد القطاع الرائد و الموجه للإقتصاد الوطني كان لزاما على الموازنة أن تتأثر بمستوى أداء هذا القطاع بالنظر إلى أنه يعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة، و بما أن السياسات ا لإقتصادية المعدة من قبل الحكومة غالبا ما يتم تجسيدها من خلال الموازنة العامة، يمكن القول أن إعداد و تنفيذ السياسات ا لإقتصادية في الجزائر يخضع بشكل كبير للتقلبات التي تسجلها أسعار المحروقات مما يجعلها سياسات ظرفية و غير مستدامة على غرار سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة حاليا و الذي يتوقف مدى ا لإستمرار في تطبيقها على التقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات.

ساهم تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي بصورة مباشرة في إرتفاع حجم الإنفاق الحكومي خلال الفترة "2001-2004" من خلال الزيادة المعتبرة للإنفاق الحكومي ا لإستثماري، الأمر الذي أدى إلى حدوث تغير نسبي في هيكل النفقات العامة لصالح الإنفاق الإستثماري على حساب الإنفاق الجاري.

كما ساهم تطبيق البرنامج في رفع حصيلة الإيرادات الضريبية بصورة غير مباشرة من خلال إرتفاع كل من حصيلة الإيرادات الضريبية ا لمباشرة "الضرائب على الدخول و الأرباح" و حصيلة الإيرادات الضريبية غير المباشرة " الضرائب على السلع و الخدمات و الضرائب الجمركية" إلا أن هذه الزيادة لم تكن بنفس مستوى الزيادة التي سجلها الإنفاق الحكومي الإستثماري ، الأمر الذي أثر على توازن الموازنة العامة من خلال الإرتفاع الملحوظ في عجز رصيد الموازنة العامة من دون إيرادات الجباية البترولية خلال فترة تطبيق البرنامج، و يرجع سبب ذلك إلى مجموعة من الأسباب و العوامل التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن عدم تجاوب القطاع الصناعي بالشكل الكافي مع تطبيق البرنامج أدى إلى التقليل من نسبة الزيادة في حصيلة الإيرادات وخاصة الضرائب على الدخول و الأرباح بالإضافة إلى الضرائب على السلع و الخدمات بإعتبار أن هذا القطاع يعد موردا مهما من موارد الإيرادات الضريبية.
- إن المشاكل التي يعاني منها النظام الضريبي الجزائري سواءا من حيث نقص فعالية و كفاءة هذا النظام بالإضافة إلى إرتفاع حجم التهرب الضريبي و الإعفاءات و ا لإمتيازات الجبائية الممنوحة خلال كل سنة مالية ساهمت في التقليل من نسبة الزيادة في حصيلة الإيرادات الضريبية.

الخاتمة.

إن المتتبع للأوضاع الإقتصادية التي يشهدها العالم في الوقت الحالي يستطيع أن يلاحظ أن هناك صراع قائم بين مختلف دول العالم حول إكتساب أسواق جديدة داخل هذه الدول أو خارجها، إن هذا الصراع يرتبط في نظرنا بموضوع التنمية الإقتصادية.

فالدول المتقدمة التي حققت تنمية إقتصادية شاملة تسعى للحفاظ على هذا المكسب من خلال محاولتها كسب أسواق جديدة لتصريف منتجاتها بعد أن عجزت أسواقها المحلية عن إمتصاص فائض قطاعاتها الانتاجية ، وهو الأمر الذي يفسر دعمها القوي لكل المبادرات التي تهدف إلى إزالة المعوقات التي تحول دون تكامل أسواق مختلف دول العالم.

أما الدول النامية التي لازالت تسعى لتحقيق هدف التنمية الإقتصادية تحاول من جهة أخرى الحفاظ على أسواقها الداخلية بإعتبار أن فقدان هذه الأسواق لصالح الدول المتقدمة سيؤدي إلى فشل سياسات وجهود هذه الدول من أجل تحقيق هدفها الرئيسي

ضمن هذا الإطار فإن الدول النامية وفي ظل سعيها المتواصل للحاق بركب الدول المتقدمة طبقت مجموعة من البرامج التنموية المختلفة والمتنوعة ،ولا شك أنه قد ترتب عن تنفيذ هذه البرامج أثار شملت المتغيرات والمؤشرات الإقتصادية لهذه البلدان، ومن خلال دراستنا هذه حاولنا إستبيان العلاقة التي تربط برامج التنمية الإقتصادية من جهة والموازنات العامة في هذه الدول من جهة أخرى ،بإعتبار أن كلاهما يساهم في رفع حجم التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي ، وذلك من خلال دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي طبق في الجزائر خلال الفترة"2001-2004"مع العلم أن دراستنا إقتصرت على تحديد الأثار قصيرة الأجل للبرنامج، أي تلك الأثار التي ظهرت خلال فترة تطبيق البرنامج بالنظر لتوفر المعطيات المتعلقة بهذه الدراسة ولسهولة تحديد هذه الأثار.

إعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من جزئين :

- **الجزءالنظري**: ضم الفصل الأول والثاني، حيث حاولنافي الفصل الأول توضيح بعض النقاط الرئيسية التي رأيناها ضرورية لإدراك موضوع بحثنا من خلال التطرق إلى ماهية التنمية الإقتصادية ونظرة أهم المدارس الإقتصاديةلها ،كما تناولنا مفهوم برامج التنمية الإقتصادية، أنواعها، مراحل إعدادها، معايير تخصيص الموارد فيها ومصادر تمويلها ،وإستعرضنا التجارب التنموية لبعض البلدان النامية ،وهي على التوالي: مصر،كوريا الجنوبية ، المكسيك.

وفي الفصل الثاني حاولنا توضيح العلاقة التي تربط برامج التنمية الاقتصادية بالموازنة العامة حيث تطرقنا إلى علاقة السياسة المالية ببرامج التنمية الإقتصادية في الدول النامية ثم بينا ماهية الموازنة العامة للدولة ومختلف أنواعها مع التركيز على النوع الذي يتوافق مع برامج التنمية الإقتصادية.

- **الجزء التطبيقي:** شمل الفصلين الثالث والرابع، حيث تطرقنا في الفصل الثالث إلى مختلف أبعاد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي من دوافع وظروف وأهداف تطبيق البرنامج،كما حاولنا تقييم هذا البرنامج من خلال توضيح أثر هذا البرنامج على أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية.

وفي الفصل الرابع الذي يعد محور بحثنا حاولنا تحديد الأثار قصيرة الأجل لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على الموازنة العامة في الجزائر من خلال التطرق أولا الى خصائص ومميزات الموازنة العامة في الجزائر، ثم تحديد أثر البرنامج على النفقات العامة عن طريق دراسة مقارنة لتطور النفقات العامة خلال الفترة "1994- 2004" وهي الفترة التي تزامنت مع تنفيذكل من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي "2001-2004" و برنامج التعديل الهيكلي "1994-1998"، ولتحديد أثر البرنامج على الإيرادات العامة إستخدمنا أولا نموذج قياسي تمثل في نموذج الإنحدار الخطي البسيط لإستبيان العلاقة التي تربط نفقات التجهيز بحصيلة الإيرادات الضريبية ، ومن ثم إستخلاص أثر البرنامج عن طريق دراسة مقارنة لتطورحصيلة الإيرادات العامة خلال فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وفترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، كما حاولنا تحديد أثر البرنامج على توازن الموازنة العامة من خلال دراسة مقارنة لتطوررصيد الموازنة العامة خلال الفترة "1994-2004".

- **نتائج الدراسة** : يمكن تقسيم نتائج الدراسة التي توصلنا إليها إلى :

نتائج الدراسة النظرية:

- إن مفهوم التنمية الإقتصادية قد تطور بتطور الظروف والوقائع الإقتصادية إلى أن وصل إلى المفهوم الحالي الذي يشمل أبعادا مختلفة غير إقتصادية بالإضافة الى الأبعاد الإقتصادية، كما أن معظم النظريات التي حاولت تفسير هذا الموضوع إنما وضعت من قبل مفكرين إقتصادين ينتمون في أغلبهم إلى الدول المتقدمة. وبما أن معظم سياسات وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية التي طبقت في الدول النامية إنما أعدت إنطلاقا من مضمون هذه النظريات فقد ترتب عن ذلك عدم ملائمة السياسات لواقع وحال الدول النامية.
- تعد برامج التنمية الإقتصادية الأداة الرئيسية التي تستطيع من خلالها الدول النامية تجسيد مختلف سياسات وإستراتجيات التنمية الإقتصادية ، كما تتنوع هذه البرامج بتنوع أهدافها وأليات تنفيذها.
- حاول بعض المفكرين وضع معايير علمية في محاولة منهم لإيجاد أفضل السبل للتخصيص الأمثل والاكفأ للموارد المخصصة لهذه البرامج، ومع ذلك يجب تكيف هذه المعايير وفقا للظروف الإقتصادية والأهداف المراد تحقيقها في كل بلد.

– يعد تمويل برامج التنمية الإقتصادية بالمصادر المحلية لاسيما عن طريق الإدخار الحكومي الأسلوب الأسلم والأنسب للدول النامية بالنظر للانعكاسات السلبية التي ترتبت عن اتباع أسلوب تمويل برامج التنمية الإقتصادية بالمصادر الخارجية، والمتمثلة أساسا في أزمة المديونية التي عانت ومازالت تعاني منها الدول النامية منذ فترة الثمانينات من القرن العشرين وإلى حد الأن.

– تعتبر التجارب التنموية لكل من مصر، كوريا الجنوبية، المكسيك ، نموذج لمختلف الجهود التي بذلتها ومازالت تبذلها الدول النامية من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق إتباع أسلوب تخطيط التنمية أو أسلوب الإصلاح الهيكلي.

– إن تحقيق التنمية الإقتصادية في الدول النامية يتطلب تدخلا فعالا من طرف الدولة في النشاط الإقتصادي بالنظر لقدرتها على تحمل الأعباء الناتجة عنها من جهة ونتيجة لعجز القطاع الخاص عن تحمل هذه الأعباء من جهة أخرى بسبب ما يعانيه من صعوبات سواء من حيث مصادر تمويله أو وزن هذا القطاع في النشاط الإقتصادي لهذه الدول.

يتم هذا التدخل عن طريق إعداد وتنفيذ برامج تنمية إقتصادية ضمن إستراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية ، ويتم تجسيد وتنفيذ هذه البر امج عن طريق أدوات السياسة المالية ومن خلال الموازنة العامة للدولة التي يحدد بواسطتها مصادر تمويل هذه البرامج وتكاليف إنجاز المشروعات التي تتضمنها هذه البرامج.

– تعد موازنة الخطط والبرامج والأداء النوع الأنسب الذي يتلائم مع برامج التنمية الإقتصادية بالنظر للقواسم المشتركة التي تجمع بينهما، ومع ذلك يلاحظ عزوف الدول النامية عن إستخدام هذا النوع من الموازنات بالنظر لما يتطلبه من إمكانات وكفاء ات تساهم في التحكم في هذا النوع من الموازنات وهو ما تفتقده معظم الدول النامية.

نتائج الدراسة التطبيقية:

– يعتبر إنخفاض معدل النمو الإقتصادي بالإضافة الى إرتفاع معدلات الفقر والبطالة في الجزائر من بين أبرز الدوافع الرئيسية التي أدت إلى تبني الحكومة سياسة إقتصادية جديدة مع بداية العقد الحالي إعتمدت على التوسع في الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار، ويمثل برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي التي طبق خلال الفترة "2001-2004" تجسيدا لهذه السياسة،كما ساعدت الظروف الإقتصادية الملائمة والمتمثلة في إستعادة التوازنات الإقتصادية الكلية وإرتفاع موارد الدولة نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات على تطبيق هذا البرنامج.

– إن النظرة الكيترية التي أعد وفقها البرنامج لا تتناسب مع الوضع الإقتصادي الذي تعيشه الجزائر بإعتبار أن الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي الإستثماري لم تؤد الى تنشيط الجهاز

الإنتاجي بالنظر للمشاكل الهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع، وهو الأمرالذي أدى إلى إرتفاع حصيلة الواردات بنسبة معتبرة من أجل الإستجابة للطلب الكلي المتزايد خلال فترة تطبيق البرنامج.

– إن تعدد الأهداف الرئيسية والفرعية التي حددت للبرنامج قللت من فعالية وأداء هذا البرنامج بإعتبار أن تعدد هذه الأهداف أدى إلى توزيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة، الأمر الذي قلل من اثر وفعالية هذا البرنامج، كما أن طبيعة هذه الأهداف تجعل من الصعب على أي برنامج تنموي محدد الأجال والموارد ان يحققها ، إذ أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الإقتصادي وتخفيض معدلات الفقر والبطالة يتطلب من الدولة إتباع إستراتجية طويلة الأجل تعتمد على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف.

– رغم أن تنفيذ البرنامج أدى إلى تحسن بعض المؤشرات الإقتصادية من خلال إرتفاع معدل النمو الإقتصادي بالإضافة إلى الإنخفاض النسبي لمعدل الفقر والبطالة، إلا أن هذا التحسن يبقى ظرفي وغير مستدام بالنظر إلى أنه سجل بفضل أداء كل من قطاع المحروقات وقطاع الفلاحة وقطاع البناء والاشغال العمومية وهي قطاعات تتميز بإرتباط مستوى أدائها بعوامل خارجية وظرفية الأمر الذي يؤثر على أدائها على المدى المتوسط والطويل، كما أن القطاع الصناعي الذي يعد القطاع الرئيسي القادر على تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة بالإضافة الى توفير فرص عمل حقيقية لم يتجاوب بالشكل الكافي مع البرنامج بالنظر للمشاكل الهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع.

– إن حرص السلطات على تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي لم يرافقه نفس الحرص فيما يخص تنفيذ وإكمال مسار الإصلاحات الإقتصادية الذي شرع فيه خلال فترة التسعينات، حيث سجلت معظم العمليات الخاصة بالإصلاح الإقتصادي تباطؤا إن لم نقل توقفا خلال فترة تطبيق البرنامج، الأمر الذي قلل من فعالية هذا البرنامج، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي الإستثماري في ظل ظروف إقتصادية تتسم بنقص كفاءة وفعالية القطاع الصناعي، وعدم مسايرة المنظومة المصرفية والأجهزة الإدارية الحكومية للتطورات الإقتصادية سيؤدي حتما إلى التقليل من النتائج المترتبة عن هذا الإنفاق.

– يعكس هيكل الموازنة العامة في الجزائر الخصائص التي تميز الإقتصاد الوطني ،إذ يعد قطاع المحروقات المصدر الرئيسي للايرادات العامة للدولة وبما أن السياسات الإقتصادية المعدة من قبل الحكومة غالبا مايتم تجسيدها من خلال الموازنة العامة يمكن القول أن إعداد وتنفيذ هذه السياسات يخضع بشكل كبير للتقلبات التي تسجلها أسعار المحروقات مما يجعلها سياسات ظرفية وغير مستدامة على غرار سياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة حاليا ،والتي يتوقف مدى الاستمرار في تطبيقها على التقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات.

– ساهم تطبيق برنامج دعم الانعاش الإقتصادي بصورة مباشرة في إرتفاع حجم الانفاق الحكومي خلال الفترة 2001-2004 من خلال الزيادة المعتبرة في حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري، الأمر الذي أدى إلى تغير نسبي في هيكل النفقات العامة لصالح الإنفاق الإستثماري على حساب الإنفاق الجاري.

– بينت لنا الدراسة القياسية التي إستخدمنا من خلالها نموذج الإنحدار الخطي البسيط أن حصيلة الإيرادت الضريبية في الجزائر تتأثر بشكل كبير وطردي بالتغيرات التي يسجلها الإنفاق الحكومي الإستثماري.

– ساهم تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في رفع حصيلة الإيرادات الضريبية بصورة غير مباشرة من خلال إرتفاع حصيلة كل من الإيرادات الضريبية المباشرة " الضرائب على الدخول والأرباح" وحصيلة الإيرادات الضريبية الغير مباشرة "الضرائب على السلع والخدمات والضرائب الجمركية" إلا أن هذه الزيادة لم تكن بنفس مستوى الزيادة التي سجلها الإنفاق الحكومي الإستثماري الأمر الذي أثر على توازن الموازنة العامة من خلال الإرتفاع الملحوظ في عجز رصيد الموازنة العامة من دون ايرادات الجباية البترولية خلال فترة تطبيق البرنامج، يرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب والعوامل التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– إن عدم تجاوب القطاع الصناعي بالشكل الكافي مع تنفيذ البرنامج أدى إلى التقليل من نسبة الزيادة في حصيلة الإيرادات الضريبية وخاصة الضرائب على الدخول والأرباح بالإضافة إلى الضرائب على السلع والخدمات، بإعتبار أن هذا القطاع يعتبر مورد مهم من موارد الإيرادات الضريبة.

– إن المشاكل التي يعاني منها النظام الضريبي الجزائري سواءا من حيث نقص كفاءة وفعالية هذا النظام بالإضافة الى إرتفاع حجم التهرب الضريبي والإعفاءات والإمتيازات الممنوحة خلال كل سنة مالية ساهم في التقليل من نسبة الزيادة في حصيلة الإيرادات الضريبية.

التوصيات: تتمثل التوصيات المقترحة فيما يلي:

– إن تنفيذ أي برنامج تنموي في الجزائر يجب أن يتم ضمن إستراتجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية إقتصادية شاملة عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات الإقتصادية التي لا تتعارض أهدافها، كما أن ضمان نجاح هذه الإستراتجية يتطلب من الحكومة إعادة تفعيل أسلوب التخطيط الإقتصادي الذي لايتعارض مع إقتصاد السوق والذي أثبت نجاحه في عدد كبير من الدول النامية كدول جنوب شرق أسيا.

– إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة وحجم هذه الأهداف،ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد برامج التنمية في الجزائر تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق، كما أن تقليل عدد هذه الاهداف إلى أقل قدر ممكن سيساهم في رفع كفاءة وفعالية هذه البرامج بإعتبار أن ذلك سيؤدي إلى تركيز مختلف مشاريع وعمليات البرنامج ضمن قطاعات محددة.

– يتوقف إستكمال تنفيذ أي برنامج تنموي على مدى توفر مصادر التمويل وعلى هذا الأساس يتعين على الحكومة تنويع مصادر تمويل برامج التنمية الإقتصادية بإعتبار أن إقتصار هذه المصادر على إيرادات الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه البرامج في حالة إنهيار أسعار المحروقات.

– العمل على تطوير طرق تسيير الموازنة العامة للدولة من خلال إستخدام الأنواع الحديثة منها وخاصة موازنة الخطط والبرامج والأداء التي تساعد الحكومة على التحكم في تنفيذ وتقييم مختلف العمليات والمشاريع المدرجة ضمن برامج التنمية الإقتصادية.

– إن تنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة عن طريق توسيع حصيلة الإيرادات الضريبة سيؤدي إلى التقليل من خطر تعرض الموزانة العامة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب أسعار المحروقات،وهذا يتطلب رفع كفاءة وفعالية النظام الضربي الجزائري من خلال تطوير الإدارة الضريبية ووضع أليات لمحاربة التهرب والغش الجبائي، كما أن التقليل من الإعفاءات والإمتيازات الجبائية الممنوحة خلال كل سنة مالية سيؤدي إلى إزدياد حصيلة الإيرادات الضريبية.

– إستكمال مسار الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية الذي شرع فيه سابقا من خلال العمل على خوصصة مؤسسات القطاع الصناعي العمومي الذي يعاني من مشاكل هيكلية حالت دون تجاوبه مع برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي،كما أن إصلاح المنظومة المصرفية والأجهزة الإدارية الحكومية، والإستخدام الأمثل للموارد المتاحة سيساهم في توفير الظروف الملائمة لنجاح برامج التنمية.

– وضع نظام معلوماتي فعال ودقيق عن مختلف مراحل إعداد وتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية من أجل إضفاء مزيد من الشفافية والمصداقية تجاه هذه البرامج، كما أن إشراك الخبراء والباحثين الإقتصادين في تقييم هذه البرامج سيساهم في تحديد نقائصها وسلبياتها ،وبالتالي العمل على تجنبها مستقبلا.

– العمل على تنويع هيكل الإقتصاد الوطني من خلال تنفيذ سياسات وإجراءات تهدف الى دعم وتشجيع القطاعات الإنتاجية الغير بترولية، بإعتبار أن تخليص الإقتصاد الوطني من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات سيجنب البلاد ويلات الصدمات الخارجية التي غالبا ما تنتج عنها أثار سلبية تمس جميع الميادين الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

أفاق الدراسة:

في الختام يمكن القول أن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، إذ يمكن للمهتم في هذا المجال أن يدرس الأثار المتوسطة والطويلة الأجل لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على الموازنة العامة،كمايمكن القيام بدراسة مقارنة بين برنامج دعم النمو الإقتصادي المطبق حاليا " 2005 -2009"والبرنامج الذي طبق سابقا "2001-2004".

قائمة الجداول والأشكال والمخططات.

الرقم	عناوين الجداول والأشكال و المخططات	رقم الصفحة
	الجـــــــــداول	
1-1	نصيب الفرد من الدخل القومي في بعض الدول المتقدمة والنامية.	32
2-1	تطورأهم المؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد المصري خلال فترات معينة.	35
3-1	تطور أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية لكوريا الجنوبية خلال سنوات "70-80-90-2003 ".	37
4-1	تطور أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية للمكسيك خلال سنوات "1970- 1980- 1999- 2003 " .	39
1-2	مقارنة بين الأنواع المعاصرة للموازنات العامة..	78
1-3	حجم الإعتمادات المالية المخصصة لمخططات التنمية خلال الفترة "1967 - 1985".	83
2-3	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة:"1985-1988 ".	84
3-3	تطورأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة "1994-1998".	86
4-3	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة"1999-2001".	87
5-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي الإسمي و تطور نصيب الفرد منه خلال الفترة "1993 - 2000 ".	88
6-3	التوزيع القطاعي لمعدل نمو PIB خلال الفترة "1999-2000".	90
7-3	تطور معدل إستخدام الطاقات الإنتاجية "1995 – 1999 ".	91
8-3	تطور معدل البطالة خلال الفترة " 1966 – 1985 ".	92
9-3	تطور معدل البطالة خلال الفترة" 1986 – 2000 ".	93
10-3	تقديرات نسبة الفقر في الجزائر خلال سنوات:2000،1995،1988	96
11-3	تطور معدل التضخم و سعر الصرف خلال الفترة "1993-2000".	97
12-3	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة"1987 – 2000".	98
13-3	تطورالمؤشرات الإقتصادية الكلية الخارجية خلال الفترة"1998–2004".	99

14-3	تطور المؤشرات الإقتصاديةالكلية الداخليةخلال الفترة "1998– 2004".	101
15-3	التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي .	106
16-3	مكونات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.	107
17-3	القطاعات المستفيدة من برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية.	110
18-3	مناصب الشغل المتوقع إنشاؤها ضمن البرنامج الخاص بالأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية.	111
19-3	القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية.	112
20-3	مناصب الشغل المتوقع إحداثها من قبل برنامج التنمية المحلية.	112
21-3	العمليات الخاص ببرنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية.	113
22-3	القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية.	114
23-3	توزيع موارد برنامج القطاع الفلاحي على الصناديق الفلاحية.	115
24-3	التقسيم الزمني للبرنامج الخاص بالصيد البحري.	115
25-3	العمليات الخاصة ببرنامج دعم الإصلاحات.	116
26-3	توزيع عمليات البرنامج خلال الفترة " 2001 – 2003 "	117
27-3	التوزيع القطاعي لمناصب الشغل المحدثة خلال الفترة "2001-2003".	118
28-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة "1998-2004 ".	119
29-3	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة "2001-2004".	120
30-3	تطور معدلات نموفروع القطاع الصناعي خلال الفترة "2001-2004".	122
31-3	تطور معدلات التشغيل و البطالة خلال الفترة "2000-2004 ".	125
32-3	المتوسط السنوي لمعدل نمو أهم المؤشرات الكلية المرتبطة بمستوى المعيشة خلال الفترة" 1995 – 2004".	128
33-3	تطور نسبة الفقر خلال سنوات:95،88، 2000، 2004.	129
34-3	تطور الواردات من السلع خلال الفترة "2001 – 2004 ".	130
1-4	هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة " 1998 – 2004 ".	138
2-4	تطوروضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة "2000- سبتمبر2004"	139
3-4	هيكل النفقات العامة خلال الفترة "1998-2003".	140
4-4	إعتمادات الدفع ورخص البرامج الخاصةببونامج دعم الإنعاش الإقتصادي.	141
5-4	تطور النفقات العامة للدولةخلال الفترة "1994-2004".	142

6-4	تطور النفقات العامة خلال الفترة "1994-1999".	143
7-4	تطور نفقات التسيير خلال الفترة "1994-1999".	145
8-4	تطور أجور الموظفين خلال الفترة "1994-1999".	146
9-4	العلاقة بين التحويلات الجارية و أسعار المحروقات خلال الفترة "1996-1999"	147
10-4	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة "1994-1999".	148
11-4	تطور النفقات العامة خلال الفترة "2000-2004".	149
12-4	تطور نفقات التسيير خلال الفترة "2000-2004"	150
13-4	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة"2000-2004".	152
14-4	نصيب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من رخص البرامج خلال الفترة "2001 -2004".	153
15-4	مقارنةتطورالنفقات العامة بين الفترة "1994-1998"و"2001-2004".	154
16-4	تطور الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة "1994-2004" .	157
17-4	تطور نفقات التجهيز و الضرائب على الدخول و الأرباح خلال الفترة "1994-2003".	162
18-4	تطور نفقات التجهيز و الضرائب المباشرة خلال الفترة "2001-2004".	165
19-4	مقارنة بين تطور نفقات التجهيز و الضرائب المباشرةخلال فترتين مختلفتين	166
20-4	تطور نفقات التجهيزوالضرائب على السلع والخدمات خلال الفترة "1994-2003".	167
21-4	تطور نفقات التجهيز و إيرادات الضرائب على السلع و الخدمات خلال الفترة "2001-2004".	170
22-4	مقارنة بين تطور نفقات التجهيز و الضرائب على السلع و الخدمات خلال فترتين مختلفتين.	172
23-4	تطورنفقات التجهيزو الضرائب الجمركية خلال الفترة "1994-2003".	173
24-4	تطور نفقات التجهيز، الواردات و الضرائب الجمركية خلال الفترة "2001-2004".	176
25-4	مقارنةبين تطورنفقات التجهيز والضرائب الجمركية خلال فترتين مختلفتين	177
26-4	تطور بنود الموازنة العامة خلال الفترة "1994-2004".	179
27-4	العلاقة بين أسعار المحروقات ورصيد الموازنة العامة خلال الفترة"1997-2004"	180

28-4	تطور بعض بنود الموازنة العامة خلال الفترة "2001-2004".	181
29-4	مقارنة بين تطور بعض بنود الموازنة العامة خلال فترتين مختلفتين.	182
الأشكال		
1-1	نظرية النمو المتوازن.	12
1-3	تطورمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي "الحقيقي"خلال الفترة"1993-2000 ".	89
2-3	تطور معدل البطالة خلال الفترة "1985-2000 ".	93
3-3	تخصيصات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.	107
4-3	التوزيع القطاعي و السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.	108
1-4	تطور رخص البرامج خلال الفترة "2001- 2004" .	153
2-4	التمثيل البياني لإختلبو الفرضيات.	161
3-4	الشكل الإنتشاري لنفقات التجهيز و الضرائب على الدخول و الأرباح	162
4-4	التمثيل البياني للعلاقة بين نفقات التجهيز و الضرائب على الدخول و الأرباح.	164
5-4	تطور نفقات التجهيز و الضرائب على الدخول و الأرباح.	165
6-4	الشكل الإنتشاري لنفقات التجهيز و الضرائب على السلع و الخدمات.	168
7-4	التمثيل البياني للعلاقة بين نفقات التجهيز و الضرائب على السلع و الخدمات .	170
8-4	تطور نفقات التجهيز و الضرائب على السلع و الخدمات خلال الفترة "2001-2004".	171
9-4	الشكل الإنتشاري لنفقات التجهيز و الضرائب الجمركية	173
10-4	التمثيل البياني للعلاقة بين نفقات التجهيز و الضرائب الجمركية.	175
11-4	تطور نفقات التجهيزو الضرائب الجمركية خلال الفترة "2001-2004"	177
المخططات		
1-2	مراحل إعداد وتطبيق الموازنة الصفرية ضمن نطاق الوحدة الإدارية.	72
2-2	مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة على أساس النشاط.	75
1-3	تأثير الإنفاق الحكومي على معدل النمو الإقتصادي.	91
2-3	كيفية تأثير برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على معدل النمو الإقتصادي	124
1-4	الأثار قصيرة الأجل لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على الموازنة العامة.	183

قائمة المراجـــع:

أولا: مراجع باللغة العربية:

1_ كتب:

1- إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مباديء المالية العامة ،دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع،عمان الأردن،.2000

2- إ سماعيل شعباني،مقدمة في إقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو، دارهومة للطباعة النشر،الجزائر،2000.

3- بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات والسيايات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004.

4- جمال الدين لعويسات,العلاقات الإقتصادية الدوليةوالتنمية، دار هومة للنشر،الجزائر،2000.

5- حامد عبد المجيد دراز ، سميرة إبراهيم أيوب ، مبادئ المالية العامة،الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر 2002 .

6- حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية، مصر، 1988.

7- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، مصر، .2003

8-حسين عمر، التنمية والتخطيط الإقتصادي، د.م .ج، الجزائر، 1985.

9- حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة، مصر ،1888.

10- حمدية زهران مشكلات تمويل التنمية الإقتصادية في البلاد المتخلفة ، دار النهضة العربية، مصر ،1971.

11- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة ،مبادىء المالية العامة،الدار الجامعية ،مصر،2002.

12- عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد ، أساسيات علم الإقتصاد ، مدخل لدراسة أصول الإقتصاد السياسي، دارالجامعة الجديدة للنشر، مصر،2001.

13- عبد العزيز علي السوداني، أسس السياسة المالية، الدار الجامعية للطباع ة والنشر، الإسكندرية،مصر1996.

14- عبد الرحمان يسري أحمد، تطور الفكر الإقتصادي،الدار الجامعية،مصر،2001.

15- عبد المجيد قدي، المدخ ل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجامعية، الجزائر، 2003.

16- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية،مصر،2001.

17- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على المستوى القومي تحليل كمي, مجموعة النيل العربية القاهرة، مصر، 2003.

18- علي غربي و آخرون تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003.

19- عمر محي الدين،التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار النهضةالعربية،بيروت، 1972.
20- قاسم إبراهيم الحسيني،المحاسبة الحكومية والميزانية العامة للدولة،مؤسسة الوراق،عمان ، الأردن،بدون سنة.
21- طارق الحاج، المالية العامة ،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،.1999
22- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الإقتصاد القياسي، النظرية و التطبيق ،دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، .1998
23- مجدي محمود شهاب ، الإقتصاد المالي ،نظرية مالية السياسات للنظام الرأسمالي ،دار الجامعة للنشر ،مصر 1999.
24- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم ، عنابة، الجزائر، .2003
25- محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج:1و2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،.1999
26- محمد عباس محرزي ،إقتصاديات المالية العامة النفقات العامة ،الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة،دم ج الجزائر ،.2003
27- محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف،التنمية الإقتصادية"دراسات نظرية وتطبيقية"،جامعة الإسكندرية،مصر،.2003
28- محمدعبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي،التنمية الإقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.
29- محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،مصر،1999.
30- يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة،الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر بدون سنة.
31- يونس أحمد البطريق،إقتصاديات النشاط الحكومي"تحليل قررات الإنفاق العام، الدار الجامعية للنشر،مصر 1996.

2_رسائل جامعية:

1- بلعزوز بن علي ، أثر سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية *حالة الجزائر*، أطروحة دكتوراة ،جامعة الجزائر، 2004.
2- أحمين شفير ، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل"حالة الجزائر"، رسالة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

3- بلهاشمي خيرة،أثر الإصلاحات الإقتصادية في الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة "1967-2001"رسالة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر،2002.

4 - بوساق كريمة ،سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية حالة الجزائر ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر،2004.

5- بوعوينة سليمة ،ظاهرة الفقر وإنتشارها في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر،2003 .

6- تومي سلامي ،ميزانية الدولةكوسيلةلتجسيد السياسة الإقتصاديةوالإجتماعية،دراسة حالة الجزائر "1993-2000" ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،2002.

3_ *بحوث ومقالات:*

1- إيمانويل بالداكشي،بندكت كليمنس،سانجيف جوبتا، إستخدام المالية العامة لحفز النمو،مجلة التمويل والتنمية، عدد:04 ،صندوق النقد الدولي، واشنطن،2003 .

2- عبد الباسط أحمد رضوان ،إتجاهات معاصرة في الموازنات العامة،مجلة الإقتصاد والإدارة،مجلد: 14،جامعة الملك عبد العزيز ،جدة ،السعودية،2000.

3- علي أحمد البلبل ،محمد مصطفى عمران ،أيتن فتح الدين،التطور والهيكل المالي والنمو الإقتصادي حالة مصر "1974-2002 "مجلة أوراق عدد:02 صندوق النقد العربي، أبو ظبي،2004 .

4- علي عبد القادر ، الطرق الكمية لتحليل الأداء التنموي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ،2004.

5- علي عبد الله، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث: عدد: 2، جامعةورقلة 2003 .

6- محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت عدد:02 فيفري، 2002 .

4_تشريعات، تقارير، دوريات:

1- قانون رقم: 84 – 17 المؤرخ في : 7 جويلية 1984 ، المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية عدد: 28 ، الصادرة بتاريخ: 10 جويلية 1984 .

2- قانون رقم :2000 – 02 المؤرخ في :27 جوان 2000، والمتعلق بـــقانون المالية التكميلي لسنة:2000 و الصادر بالجريدة الرسمية رقم : 37 الصادرة بتاريخ: 28 جوان 2000 .

3- قانون رقم 01-12 المؤرخ في: 19 جويلية 2001 ،المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الصادر في الجريدة الرسمية رقم: 38 الصادرة بتاريخ: 21 جويلية .2001

4- قانون رقم :01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر2001المتضمن قانون المالية لسنة2002 والصادربالجريدة الرسمية رقم:79 الصادرة بتاريخ :23-12-2001.

5- قانون رقم:03-05 المؤرخ في14 يونيو2003 المتضمن قانون المالية لسنة2003والصادر بالجريدة الرسميةرقم:37 الصادرة بتاريخ:15-06-2003.

6- قانون رقم :23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 ، المتضمن قانون المالية لسنة 2004 ، و الصادر في الجريدة الرسمية عدد: 83 الصادرة بتاريخ :19-12-2003.

7-المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير أولي حول الآثار الاقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي،1999.

8- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

9- المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمداولات أعداد : 287 الصادرة بتاريخ 25-07-2001 307 الصادرة بتاريخ 2001./11/12

10- وزارة التخطيط المصرية ،ملخص الخطة الخمسية الخامسة للتنمية"2002-2007".

ثانيا:مراجع باللغة الأجنبية:

1_كتب:

1 - Abdelkader SID Ahmed, croissance et developpement.tome1, edition.opu Alger, 1981.
2 - Alain Samuelson, les grands courants de la pensée économique, opu ,2 édition, alger, 1993.
3 - Claude gaillard, économie et droit de devloppement, société nationale de livre, Alger, 1982 .
4 - François deruel, jacques buisson, finances publics budgets et pouvoir financier, 13 édition, Dalloz,paris,France,2001.
5 – Francis querol, l'élaboration de la loi de finance, édition économica, paris France, 1998.
6 -Gérard duthil, william marios, politiques économiques, édition ellipses paris, France, 1997.
7 - Hocine BENISSAD, Algérie: restructurations et réformes économiques " 1979 – 1993", OPU, Alger, 1994.
8 - j.s.sanchez arnau, dette et développement, opu, Alger, 1982.
9 – Luc saidj, finances publiques, 3edition, Dalloz, paris, France, 2000.
10 - Mohamed dahmani, les voies de développement dans l'impasse, opu, Alger, 1987
11 - Philippe abécassis, Sylvain zeghni, le rôle de l'état dans la vie économique et sociale, édition ellipses,paris,France,1996 .

2-بحوث ،مقالات ، تقارير و مجلات:

1- Saadoudi.m, l'économie du développement a l'épreuve de la mondialisation colloque de l'université de telemcen: Politique économique, réalités et perspectives , 29-30 novembre 2004.
2 - cnes,rapport sur la conjoncture economique et sociale du deuxieme semestre,2003.
3 - Commissariat à la planification età la prospective, la pauvreté en 2000 en algerie, septembre,2004.
4 – gouvernement d'algerie ,bilan du plan de la ralence economique,decembre,2003.
5 - international monetary fund,algeria selected issues and statistical appendix:2001,2004,2005.
6 – la banque d'algerie,rapport sur l'evolution économique et monetaire en algerie en:2001,2002,2003.
7 – Ministère des Finances,la situation economique et financiere afin septembre 2004.
8 - Ministère des Finances,rapport de présentation de l'avant projet de la loi de finance2003,26 aout 2002.
9 - office nationale des statistiques , rétrospective statistique" 1970-1996" édition1999.
10 - office nationale des statistiques,données statistiques,N:411 activité ,emploi et chomage au 3 trimestre 2004.

3- مواقع الأنترنات:

1- الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz
2- البنك المركزي الجزائري: www.bank-of-algeria-dz.
3 – وزارة المالية: www.finances-algeria.org.
4 – المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي: www.cnes.dz.
5- رئاسة الجمهورية: www.elmoradia.dz.
6- رئاسة الحكومة: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm.
7- صندوق النقد الدولي: www.imf.org.
8- صندوق النقد العربي: www.amf.org.ae.
9- المعهد العربي للتخطيط: www.arab-api.org.
10– وزارة التخطيط المصرية: www.mop.gov.eg.
11- مجلة الإقتصاد والإدارة: www.kaau.edu.sa .

الفهـــرس.

المقدمـــــة.....**" أ–د"**

الفصل الأول:الدول النامية وتحديات التنمية الإقتصادية .....**"1–40"**

تمهيد.....02

المبحث الأول : ماهية التنمية الإقتصاديةوالنظريات المفسرة لها.....03

المطلب الأول : مفهوم التنمية الإقتصادية ومعايير قياسها.....03

المطلب الثاني: التنمية الإقتصادية في الفكر الإقتصادي القديم.....06

المطلب الثالث: التنمية الإقتصادية في الفكر الإقتصادي المعاصر.....10

المبحث الثاني :برامج التنمية الإقتصادية أداة لتحقيق التنمية.....13

المطلب الأول: مفهوم برامج التنمية الإقتصادية.....13

المطلب الثاني: التقسيمات المختلفة لبرامج التنمية الإقتصادية.....16

المطلب الثالث : مراحل إعداد برامج التنمية الإقتصادية.....18

المطلب الرابع: معايير تخصيص موارد برامج التنمية الإقتصادية.....19

المبحث الثالث :مصادر تمويل برامج التنمية الإقتصادية.....23

المطلب الأول : مصادر التمويل المحلية.....23

المطلب الثاني : مصادر التمويل الأجنبية.....27

المبحث الرابع :جهود الدول النامية من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية.....30

المطلب الأول : خصائص ومميزات إقتصاديات الدول النامية..... 30

المطلب الثاني : مراحل تطور نماذج التنمية الإقتصاديةفي الدول النامية.....33

المطلب الثالث: التجارب التنموية لبعض البلدان النامية"مصر،كورياالجنوبية،المكسيك".....35

خلاصة الفصل..... 40

الفصل الثاني:الموازنة العامة ودورها في تحقيق برامج التنمية الإقتصادية.....**"41–79"**

تمهيد.....**42**

المبحث الأول: علاقة السياسة المالية ببرامج التنميةالإقتصادية.....43

المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية وأهدافهاوفروعها.....43

المطلب الثاني : مراحل تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي.....45

المطلب الثالث :دور السياسة المالية في تحقيق برامج التنمية في الدول النامية.....48

المبحث الثاني :ماهية الموازنة العامة للدولة.....51
المطلب الأول : مفهوم الموازنة العامة للدولة وأهميتها.....52
المطلب الثاني : مبادىء ومراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة.....53
المطلب الثالث : الإيرادات العامة 57
المطلب الرابع : النفقات العامة.....62
المبحث الثالث : الإتجاهات التقليدية والمعاصرة للموازنة العامة وموقع برامج التنمية منها.....67
المطلب الأول : الإتجاهات التقليدية للموازنة العامة.....68
المطلب الثاني : الموازنة ذات الأساس الصفري.....70
المطلب الثالث : الموازنة على أساس النشاط.....73
المطلب الرابع : موازنة الخطط والبرامج والأداء.....75
خلاصة الفصل.....79

الفصل الثالث :أبعاد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي "2001–2004"....."**80–132**"
تمهيد.....81
المبحث الأول :دوافع وأهداف تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.....82
المطلب الأول : مراحل تطور الإقتصاد الجزائري.....83
المطلب الثاني : دوافع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.....88
المطلب الثالث : ظروف تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.....99
المطلب الرابع:خصائص برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وأهدافه.....103
المبحث الثاني :مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.....106
المطلب الأول : القطاعات المستفيدة من البرنامج.....106
المطلب الثاني : محتوى البرنامج الخاص بالأشغال الكبرى والهياكل القاعدية.....109
المطلب الثالث: محتوى البرنامج الخاص بالتنمية المحلية والبشرية.....111
المطلب الرابع: محتوى برنامج الفلاحة والصيد البحري وبرنامج دعم الإصلاحات.....114
المبحث الثالث: تقييم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.....116
المطلب الأول : حصيلة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.....117
المطلب الثاني : أثر تطبيق البرنامج على معدل النمو الإقتصادي.....119
المطلب الثالث : أثر تطبيق البرنامج على معدل البطالة والفقر.....124
المطلب الرابع : تقييم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.....130
خلاصة الفصل.....132

الفصل الرابع :أثار تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على الموازنة العامة....."**133- 184**"

تمهيد:.....134

المبحث الأول :خصائص و مميزات الموازنة العامة في الجزائر.....135

المطلب الأول :الخصائص القانونية للموازنة العامة.....135

المطلب الثاني : الخصائص الهيكلية للموازنة العامة في الجزائر.....137

المبحث الثاني : أثر البرنامج على النفقات العامة.....141

المطلب الأول: تطور النفقات العامة خلال الفترة "1994-1999".....143

المطلب الثاني : تطور النفقات العامة خلال الفترة "1999-2004".....149

المطلب الثالث: تأثير البرنامج على النفقات العامة.....154

المبحث الثالث:أثر تطبيق البرنامج على الإيرادات العامة وعلى توازن الموازنة العامة.....155

المطلب الأول : ماهية نموذج الإنحدار الخطي البسيط.....158

المطلب الثاني : أثر تطبيق البرنامج على الإيرادت الضريبية المباشرة.....161

المطلب الثالث: أثر تطبيق البرنامج على الإيرادات الضريبية الغير مباشرة.....167

المطلب الرابع : أثر تطبيق البرنامج على توازن الموازنة العامة.....178

خلاصة الفصل.....184

الخاتمـــة....." **185-191**"

قائمـــــة الجداول.....**192**

قائمـــــة المراجـــــع..... **197**

الفهـــــــرس.....**203**